المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم السياسة العامة والأنظمة المقارنة

إشكالية التحول الديمقراطي في الجزائر:
دراسة نقدية.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: النظم السياسية المقارنة.

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ:**

سي عيسى بوعليلي **د. محمد هناد**

أعضاء لجنة المناقشة :

د. فاتح خننو	**رئيسا**
د. محمد هناد	**مشرفا ومقررا**
د. إبراهيم تيقمونين	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية 2015-2016

شكر وعرفان

أتقدّم بجزيل الشّكر للأستاذ الدكتور محمد هنّاد ،الذي منحني ثقته ولم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة.

كما لا يفوتني أن أقدم الشكر والعرفان للدكتورة أسماء حمبلي على دعمها لي طيلة فترة العمل في المذكرة.

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى معلّميَّ اللّذيْن كان لهما الفضل الكبير في إيصالي إلى هذا المستوى بالصّبر والعطاء دوما؛ والديّ الكريميْن.

وإلى من تجمعني بهم رابطة الدم والأخوة أخوتي وأخواتي.

مقدمة

بعد الصدمة البترولية التي عرفتها الجزائر سنة 1986، بدأ دور الدولة يتراجع في الميدان الاجتماعي وأخذ نفوذها يتقلص داخل المجتمع؛ مما أدى في النهاية، إلى انتفاضة شعبية في أكتوبر 1988 ضد غلاء المعيشة وندرة الموارد الأساسية التي كان النظام يوزعها على المجتمع لكونه يتحكم في الاقتصاد الوطني والتجارة الخارجية. هذه الهزة العنيفة جعلت النظام السياسي الجزائري يتبنى، مقابل ذلك التذمر الشعبي جراء الأزمة الاقتصادية، تنازلات سياسية نتيجة لتآكل شرعيته. وفق تلك التنازلات السياسية التي منحها النظام للشعب دون أن يطلبها هذا الأخير صراحة، جاء دستور 23 فيفري 1989، ليكرس الانفتاح السياسي الديمقراطي وإقرار التعددية الحزبية وحرية التعبير وخاصة مبدأ التداول على السلطة.

لقد خلق ذلك الانفتاح السياسي ديناميكية اجتماعية و سياسية معتبرة، من أجل المشاركة السياسية في بناء جزائر ديمقراطية، فظهرت الأحزاب السياسية بمختلف تياراتها وتحرر المجتمع المدني من فكر الحزب الواحد فتعددت الجمعيات والتنظيمات النقابية والمهنية، ونظمت انتخابات محلية تعددية شفافة في سنة 1990 وانتخابات تشريعية سنة 1991، حيث فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المجالس المحلية وبأغلبية مقاعد البرلمان. لكن تدخل الجيش في جانفي 1992 لوقف الدور الثاني من الانتخابات التشريعية أدى إلى إجهاض العملية الديمقراطية في الجزائر.

منذ وقف المسار الانتخابي من طرف الجيش إلى يومنا هذا، لم تستطع الجزائر أن تصل إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي وخلق جو ملائم لتفعيل العملية الديمقراطية الحقيقية التي تمكن الفاعلين السياسيين من المنافسة السلمية من أجل تحقيق أهدافها السياسية عبر آليات ديمقراطية شفافة. ذلك رغم محاولة النظام السياسي إعادة بناء المؤسسات الدستورية التي انهارت جراء الانقلاب العسكري والتي أدخلت الجزائر في دوامة العنف السياسي والإرهاب نتيجة غياب روح الحوار والتفاوض بين الفاعلين الرئيسيين في المأساة: مؤسسة الجيش والجبهة الإسلامية للإنقاذ.

إبتداءا من سنة 1995، قامت الجزائر بإعادة بناء المؤسسات السياسية الديمقراطية والعودة إلى المسار الديمقراطي، بتنظيم أول انتخابات رئاسية تعددية، وإدخال تصحيحات مؤسساتية بإقرار تعديل دستوري سنة 1996 يتماشى مع الظروف التي يعيشها المجتمع الجزائري ووفقا لمنطق نظام الحكم. بعد استكمال البناء المؤسساتي وإلى يومنا هذا لم تصل الجزائر إلى تكريس مبدأ التداول على السلطة الذي يتيح دوران النخب، ذلك رغم تنظيم عدة انتخابات رئاسية وتشريعية. هذا لأن التحول الديمقراطي في الجزائر يحتاج

إلى مؤسسات سياسية رسمية وغير رسمية تحتضنه وتعمل على ترقيته لكي تغرس مبادئه داخل المجتمع لتترجم على مستوى الممارسات. إقرار الديمقراطية في الدستور حتى وإن كان خطوة حاسمة في التحول الديمقراطي، إلا أنه يبقى غير كاف إن لم تتجسد تلك القيم الديمقراطية في الميدان. فالفصل بين السلطات ما هو إلا شعارا خاويا، إن لم يكن البرلمان مستقلا في وظيفته عن الجهاز التنفيذي. كما لا يمكن الحديث عن استقلال وفعالية البرلمان في الدفاع عن مصالح الشعب، إن لم يكن منتخبا بصفة نزيهة وشفافة. أما استقلالية المجتمع المدني والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام عن الأجهزة الرسمية تُعد، هي الأخرى، ركيزة أساسة لضمان استقرار التحول للديمقراطي.

إن التحول الديمقراطي ليس إذا، تغييرا سياسيا فقط. إنه يحتاج إلى إعادة بناء النظام المجتمعي بأكمله ولا يمكن ضمان وصوله إلى أهدافه، إلا إذا تحول إلى مشروع متكامل للتحديث السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي و الثقافي معا. تعتبر المؤسسات السياسية نقطة تقاطع القوى السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية داخل المجتمع إذ تتفاعل فيها جميع القوى المنظمة للسلوك السياسي و الجماعي داخل الدولة. كما أن درجة مأسسة السلطة داخل الدولة هي التي تدل على مستوى الحداثة داخل الدولة. وبالتالي لا يمكن لنا دراسة التحول الديمقراطي في الجزائر دون البحث عن درجة مأسسة السلطة أو المؤسسات السياسية الرسمية أو غير الرسمية التي تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية وترقية العملية الديمقراطية. كذلك أنها تحتاج إلى بنية اجتماعية وثقافية تكون لها بمثابة حاضنة تتأثر بها وتأثر فيها وفق منطق جدلي وتطوري.

من الصعب تصور تحول ديمقراطي في بيئة اقتصادية معادية لقيم الحرية و المنافسة الحرة، إذ لا يمكن بناء ديمقراطية خارج النهج الاقتصادي الحر. إن القيم التي تشجع العملية الإنتاجية والمنافسة الحرة في اطار الحرية الاقتصادية تؤثر بالإيجاب في ترقية القيم الديمقراطية داخل المجتمع. لذلك، فإن دراسة الخيار الاقتصادي الذي تبنته الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا والمتمثل في الاعتماد أساسا على الريع البترولي وعلى نظام غير منتج قائم على احتكار الدولة للاستثمار و توزيع عائدات البترول على شكل إعانات للمواطنين، يفتح بابا عريضا على إعادة إنتاج قيم التبعية و الاتكالية في أوساط المجتمع؛ مما يؤثر على الديناميكية الاجتماعية التي يتطلبها مسار التحول الديمقراطي كعملية جدلية مستمرة و تتمثل في التغذية المتبادلة بين تحرر المجتمع المدني والتحول الديمقراطي.

من البديهي، أن الفعل الديمقراطي يستحيل تحقيقه من دون ثقافة ديمقراطية. فتوظيف مؤسسات الدولة لصالح مآرب خاصة واستعمال خطابات شعبوية عقيمة دون مشروع سياسي اجتماعي يقوم على الجهد

والإبداع والعقلانية في الأهداف و الوسائل المستعملة لتحقيقها، قد يكون عاملا محبطا للعملية الديمقراطية.

كل هذه العوامل والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تميز بها التحول الديمقراطي في الجزائر تستحق الدراسة والتمعن فيها نظرا للرهانات والإشكاليات المرتبطة بهذا التحول.

اشكالية الدراسة

بعد أحداث أكتوبر 1988 تبنى النظام السياسي الجزائري سنة 1989 دستورا منفتحا على النظام الديمقراطي والتعددية السياسية والحزبية، إلى جانب تكريسه للحقوق الفردية والجماعية وإقراره لمبدأي الفصل بين السلطات والتداول على السلطة. لكن هذه الهندسة الدستورية للانفتاح على الديمقراطية، لمتصل بعد إلى مرحلة الممارسة الفعلية للقيم الديمقراطية على الساحة السياسية وذلك رغم مرور عقدين من الزمن على الانفتاح السياسي.حيث أن تدخل المؤسسة العسكرية في جانفي1992 وتوقيف المسار الانتخابي، قد أدى إلى انهيار المؤسسات الداعمة للمسار الديمقراطي ودخول الجزائر في دوامة من العنف الدموي الذي استمر لعشرية كاملة. إعادة بناء هذه المؤسسات بعد الانتخابات الرئاسية في سنة 1995 كانت بصيغة غير توافقية، مما سبب نقصا فادحا من مشروعية النظام السياسي الذي استمر على نهجه التسلطي مع الظهور بالواجهة الديمقراطية كتكيف مرحلي. فظهور بعض الملامح الشكلية لعملية التحول الديمقراطي في تلك المؤسسات، كرست نوع من الضبابية في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر. بعد مرور تقريبا ربع قرن على الانفتاح السياسي، لم يعد الدارس للتحول الديمقراطي في الجزائر قادرا على الجزم إن كان هناك مكسبا ديمقراطيا أم تراجعا عنها. هذا ما جعلنا نبحث في هذه الإشكالية من زاوية مؤسساتية باعتبار أن المؤسسة هي ثمرة مسار لتفاعل التنظيم البشري للوصول إلى غاياته النهائية، فهي بوتقة القواعد والممارسات في المجتمع، تعكس توجهات الساسة والمجتمع على حد سواء. هذا ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية: **في إطار المؤسسات السياسية المؤثرة في مأسسة السلطة الديمقراطية والبنى الاجتماعية والثقافية الداعمة للعملية الديمقراطية، ما هو واقع التحول الديمقراطي في الجزائر؟**

فرضيات الدراسة

من خلال الإشكالية المطروحة يمكن صياغة عدد من الفرضيات التي تعني بموضوع الدراسة وهي :

الفرضية المركزية: كلما كانت هناك مؤسسات سياسية، اجتماعية، ثقافية واقتصادية قوية وفعالة كلما كان مسار التحول الديمقراطي متجها إلى الترسيخ في الجزائر.

الفرضيات الفرعية

الفرضية الفرعية الأولى :المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية غير فعلة ودرجة مأسستها ضعيفة للمساهمة في تفعيل مسار التحول الديمقراطي في الجزائر.

الفرضية الفرعية الثانية الريع البترولي يساهم في عدم استقلالية المجتمع المدني و تكريس هيمنة السلطة داخل النظام السياسي.

الفرضية الفرعية الثالثة: صعوبة بناء مسار ديمقراطي بثقافة تسلطية تنكر قيم الديمقراطية.

أهمية الموضوع

- تدفعني في البحث حول هذا الموضوع اهتماماتي الشخصية بهذا الحقل المعرفي المتعلق بالتحول الديمقراطي وذلك بمحاولة فهم عملية التحول الديمقراطي في الجزائر ومسارها ولماذا لم تصل بعد إلى حد الترسيخ وتأسيس لديمقراطية فعلية.

الدراسات السابقة

بعد إجراء المسح النظري على المراجع، تم الإطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة في ميدان هذه الدراسة ومعرفة أهم المميزات لهذه الدراسات وما توصلت إليه في سبيل الاستفادة منها ومن ثمة محاولة تفادي التكرار. أهم هذه الدراسات هي:

- دراسة **صامويل هانتنجتون**[1] بعنوان "**الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**"فيها يتناول ظاهرة التحول الجماعي إلى الديمقراطية، التي يعبر عنها **هانتنجتون** ب " **الموجات**" فيستعرض لنا الموجات الثلاث للتحول الديمقراطي والانتقال من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي التي اجتاحت العالم. الموجة الأولى بدأت مع نشوب الثورة الأمريكية عام 1776، وبدأت الموجة الثانية مع نهاية الحرب العالمية الثانية. لكن المؤلف في هذه الدراسة يركز على الموجة الثالثة التي اجتاحت العالم بين عامي 1974 و1990، أي بين الأزمة النفطية العالمية وانهيار الإتحاد السوفياتي. ففي هذه الدراسة

[1] صامويل هانتنجتون: **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة د. عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، القاهرة، الطبعة الأولى،1993.

بيِّن هانتنجتون الأسباب المفسرة لظاهرة الموجات، وفيها يبين أثر العوامل الاقتصادية على الموجة الثالثة. ثم يستعرض لنا كيفية حدوث التحولات الديمقراطية في الموجة الثالثة وأنماط التحول من الأنظمة الشمولية إلى الأنظمة الديمقراطية، وبعدها يتطرق إلى سمات التحول الديمقراطي، ويبين دور الانتخابات في عملية الانتقال الديمقراطي وأثرها على شرعية النظام السياسي. وفي الأخير يعرج على مشكلات التحول الديمقراطي وكيفية ترسيخها.

- دراسة **غيوغ سورنسن**[1] بعنوان " **الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير**" بحيث تناول المؤلف في هذه الدراسة مفهوم الديمقراطية وأبعاد التحول الديمقراطي، ثم بحث في سيرورات تغيير النظام الحاكم وكيفية شل مسار الانتقال الديمقراطي. وفيه تطرق كذلك إلى هيمنة النخب في عملية التحول الديمقراطي وكيف يروج للديمقراطية من الخارج، في الأخير حاول تفسير علاقة الديمقراطية والتنمية ثم مستقبل التحول الديمقراطي.
- دراسة **غرايم جيل**[2] بعنوان " **ديناميات السيرورة الديمقراطية واالمجتمع المدني** " فيه درس أشكال التحول الديمقراطي ودور النخب والجماهير في عملية التحول الديمقراطي. كما تطرق إلى بعض نماذج التحول الديمقراطي منها اسبانيا، البرازيل ، بوليفيا، الأروغواي، البرتغال. ثم في الأخير درس التحول الديمقراطي وحاول ربطه بانهيار المعسكر الشيوعي وإيديولوجيته.

منهج الدراسة

باعتبار أن هذا الموضوع يستلزم دراسة وصفية تحليلية فإنه لا يحتاج إلى الأدوات المستعملة في الدراسات الكمية مثل إجراء مقابلة أو استجواب. وبالتالي يكفي الإطلاع على الأدبيات التي تطرقت إلى التحول الديمقراطي عموما والتحول الديمقراطي في الجزائر خصوصا لجمع المادة العلمية ومن ثمة دراسة الموضوع بنظرة نقدية فيها نوظِّف **المقاربة المؤسسية لصمويل هانتجتون** كمدخل أساسي.

[1] غيورغ سورنسن، **الديمقراطية و التحول الديمقراطي** ، ترجمة عفاف البطانية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان. 2015.
[2] غرايم جيل: **ديناميات السيرورة الديمقراطية و المجتمع المدني**، ترجمة شوكت يوسف، دار التكوين، دمشق، سوريا، 2009.

لقد وظفت أساسا **المقاربة المؤسسية لصامويل هنتينغتون** التي تقوم مقولاتها على عدم اكتمال البناء المؤسسي للدولة وضعف أجهزتها ومؤسساتها وغياب استقلاليتها هي من بين المشكلات التي تؤثر سلبا في عملية التحول الديمقراطي. فعملية البناء المؤسسي للسلطة هي أحد الفروق الجوهرية التي تميز بين المجتمع المتقدم والمتخلف سياسيا، إذ أن الأول تحكمه مؤسسات مستقرة بينما الثاني يحكمه أشخاص. مأسسة العملية السياسية هي من أهم الشروط المطلوبة من أجل بناء دولة حديثة. وهنا يقترح البروفيسور صموئيل هنتنغتون في **كتابه النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة**[1] بإمكانية التعرف على درجة المؤسسية في أي مجتمع باستخدام المعايير التالية:

1 – **التكيف:** يقصد به قدرة المؤسسة على مواكبة التغيرات الداخلية والخارجية. فكلما كان التنظيم أو الإجراء قادر على التكيف والتأقلم مع بيئته والظروف المحيطة به كلما أعطى لنا صورة واضحة عن الطابع المؤسسي. ومن الصعب أن نضفي الطابع المؤسسي على التنظيمات الجامدة غير القادرة على تلبية حاجيات ومطالب المواطنين. ولقياس درجة مرونة أو جمود أي تنظيم، يمكن قياس تكيف أي نظام من خلال عمره وهذا الأخير يمكن قياسه بثلاثة وسائل:

أ– **العمر الزمني** : فكلما طالت المدة على وجود التنظيم كلما ارتفع مستوى مأسسته وكلما صار التنظيم أكثر قدما صار محتملا لأن يستمر في العيش في فترة زمنية معينة في المستقبل.

ب–**عمر النشوء أو العمر الجيلي:**يقصد به مدى التغيير في القيادة العليا للمؤسسة بصفة سلمية من جيل إلى آخر، يعنى عدد الأجيال التي استخدمت هذا التنظيم فكلما كان التنظيم يدار ويسير بنفس المجموعة التي أسسته كلما كانت قدرة التنظيم على التكيف لا تزال محل شك ومن الصعب الحكم عليه بالنجاح. فالتغير في القيادة العليا سلميا من جيل لآخر يعطينا مؤسسة أقوى وفعالة من التي لا يحدث التغيير فيها إلا بصورة عنيفة .

ج–**التغيير الوظيفي:** بمعنى مدى قدرة المؤسسة في تغيير المهام والوظائف كشرط للتأقلم. أي أن التنظيمات لها غاية وأهداف تعمل لتحقيقها في فترة زمنية محددة. فعندما تتغير هذه الغاية أو يتم زوالها، يواجه التنظيم الأزمة ويصبح التحدي هو إيجاد وظيفة أخرى وغاية جديدة، وإلا كان مآله الزوال. وعليه يمكن القول إن التنظيم الذي استطاع أن يتكيف مع المتغيرات والتحديات في محيطه ونجح أكثر من مرة في تطوير وظائفه هو الذي ستكون له قابلية لإضفاء الطابع المؤسسي عليه.

[1] صاموئيل هنتنجتون ، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبود ،دار الساقي، الطبعة الأولى ، بيروت لبنان ، 1993 .

2/ **التعقيد:**بمعنى أن يكون للمؤسسة أكثر من وظيفة وأن تمثل نسقا من الوحدات والأبنية الداخلية تعكس قدرا من التخصص والتجزئة يكفل لها الاستمرار والتطور. ولقياس ذلك، استخدم هنتنجتن مؤشرين:- درجة تعدَد وحدات المؤسسة وتنوعها.

- درجة تعدد وظائف المؤسسة وتنوعها.

فكلما كبرت المؤسسة وازداد تعقيدها كلما ارتفعت درجة طابعها المؤسسي، التعقيد هنا يعني أن التنظيم مركب ومتنوع. وبمعنى آخر كلما كانت المنظمة بسيطة كلما فشلت في عملية المأسسة والبساطة يقصد بها هنا تحقيق هدف واحد والاعتماد على شخص واحد أو أشخاص معدودين.

3/ **الاستقلالية:** وهذا المعيار يقيس مدى وجود تنظيم سياسي مستقل في اتخاذ قراراته عن التجمعات السياسية والاجتماعية الأخرى. ففي المجتمعات المتقدمة تكون للمؤسسات السياسية درجة عالية من الاستقلالية والنزاهة، ما يمكنها من إضفاء الطابع المؤسسي عليها. ومدى حرية المؤسسة في العمل يقاس عن طريق: -**الميزانية:** بمعنى هل للمؤسسة ميزانية مستقلة ولها حرية التصرف؟

- **شغل المناصب:** يعني إلى أي حد تتمتع المؤسسة باستقلالية في تجنيد واختيار أعضائها وكوادرها.

4/ **التماسك** : ومرادها أن كلما كانت المؤسسة السياسية متحدة ومتماسكة كلما تمتعت بالطابع المؤسسي، فهو يعبر عن درجة الرضا والاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة .والتماسك يقاس بالمؤشرات التالية:

– مدى انتماء الأعضاء للمؤسسة

– مدى وجود أجنحة داخل المؤسسة خاصة في مناسبات تغيير القيادات.

– مدى وجود خلافات داخل المؤسسة بوجه عام وما إذا كانت تتعلق بمبادئ وأهداف المؤسسة أم بأمور لا قيمة لها.

زيادة إلى المقاربة الرئيسية التي وظفناها في دراستنا هذه، وبغية الإلمام بموضوع الدراسة قمنا بالاستعانة بالمناهج والمقاربات التالية:

- **المنهج التاريخي** الذي يزودنا بالأدلة المثبتة أو المنفية لفرضياتنا وباعتباره عنصرا مساعدا للتحليل السياسي وذلك بالتركيز على الجانب التفسيري التحليلي للخروج بتصور للظروف والمحيط الذي يحكم

ظاهرة التحول الديمقراطي في الجزائر، والمؤسسات السياسية والبنى الاجتماعية المنوطة بتفعيل العملية الديمقراطية.[1]

- **المنهج الوصفي**

هذا المنهج يستعمل لدراسة الواقع أو أية ظاهرة ما، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا والتعبير عنها كيفيا أو كميا. في موضوعنا هذا سنحاول وصف المؤسسات السياسية والبنى الاجتماعية ودرجة ارتباطها وكيفية تفاعلها مع عملية التحول الديمقراطي.[2]

كما تنفتح الدراسة على **مقاربة الثقافة السياسية** التي تقوم مقولتها الرئيسية على أنه إذا أردنا أن نفهم طبيعة أي نظام سياسي أو دراسة التحول الديمقراطي فعلينا فهم طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع باعتبار أن التسلطية تستند في جانب منها إلى بنية ثقافية تبرر التسلط والاستبداد وأن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات وإجراءات فقط، بل لها أبعاد ثقافية وتتضمن قيم التسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف وحلول الوسط واحترام القانون والحرص على المشاركة السياسية. [3]

خطة البحث :

إنطلاقا من الإشكالية والفرضيات المطروحة سيتم تناول هذه الدراسة بالاعتماد على ثلاث فصول على النحو الآتي:

الفصل الأول: فيه نقوم بدراسة الإطار النظري للتحول الديمقراطي حيث يتم تأصيل لمفهوم التحول الديمقراطي ومراحله، والمفاهيم ذات الصلة به ثم نتطرق إلى أشكال التحول الديمقراطي ونظريات التحول الديمقراطي.

الفصل الثاني: سنتناول فيه المؤسسات المشاركة في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، وفيه نتطرق إلى المؤسسات الرسمية ونبحث في طبيعة وواقع مشاركتها في العملية الديمقراطية. كما نبحث أيضا في مؤسسات المجتمع المدني ومدى تفاعلها مع العملية الديمقراطية، باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية. ثم ننتقل إلى دراسة واقع وطبيعة البنى الاجتماعية والثقافية ودورها في تأسيس للفكر الديمقراطي في الجزائر وذلك بإظهار دور البنى الرسمية مثل المدرسة والمساجد. والبنى غير الرسمية مثل العائلة والقبيلة و مدى تأثيرها في القيم الديمقراطية .

---

[1] محمد شلبي : **المنهجية في التحليل السياسي**، دار هومة ، الطبعة الرابعة ، الجزائر 2002 ص 59 .

[2] Madeleine Grawitz, **Méthodes des sciences sociales**,Dalloz, 9eme édition,Paris,1993.p 351.

[3] حسنين توفيق إبراهيم: **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية. بيروت ، لبنان 2008 . ص15 .

الفصل الثالث: سنتناول فيه أسباب العجز الديمقراطي في الجزائر، وفيه نتطرق إلى أهم العوامل التي ساهمت في عدم الوصول إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي. في هذا الفصل، سنبين دور النخبة العسكرية في طبيعة النظام الجزائري الذي لا يمكن أن يتقبل العملية الديمقراطية كلعبة سياسية حقيقية. كما نبرز دور الريع البترولي في عملية شراء الذمم. ثم نبحث في دور الإسلاميين وخطابهم السياسي، خاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي أعاقت المسار الديمقراطي بسلوك قيادتها السياسية اللاعقلاني.

الخاتمة عبارة عن حوصلة واستنتاجات.

الفصل الأول: المدخل النظري لعملية التحول الديمقراطي.

من بين المواضيع التي شغلت انتباه الباحثين في ميدان علم السياسة الموجات التي اجتاحت دول العالم الثالث من تحول بفعل تغيرات مست الأنظمة السياسية والذي أسماه **صامويل هنتنغتن** بـ:"**الموجة الثالثة**"[1] التي غيرت من الجغرافيا السياسية لدول العالم. الشيء الذي أدى إلى سقوط ديكتاتوريات وظهور أنظمة سياسية اعتنقت مبادئ الديمقراطية ليس فقط كنظام حكم وإنما كمنهج للممارسة السياسية ونمطا للحوار ومعيارا لدرجة الحداثة.

لذلك فالتحول الديمقراطي هو تلك العملية الإصلاحية التي ينتهجها مجتمع ما لمؤسساته السياسية وبناه الاجتماعية ومنظومته القيمية السائدة داخل المجتمع نفسه، وبالتالي فعملية التحول الديمقراطي لها مرجعية فلسفية وبعد قيمي يبتدئ مسارها من مرحلة اعتلال النظام ثم مرحلة التحول الديمقراطي وينتهي مسارها عند الاستقرار الديمقراطي.[2]

إنّ مفهوم التحول الديمقراطي يعني مجموع العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال من نظام حكم شمولي أو تسلطي إلى نظام حكم ديمقراطي وإن الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي قد يأخذ مستويات عديدة. كما أن عملية التحول قد تأخذ عدة أشكال. زيادة إلى أن فهم مسار التحول الديمقراطي يستوجب منا فهم النظريات التحول الديمقراطي.

[1] صامويل هانتنجتون ، **الموجة الثالثة** ، المرجع السابق.
[2] غرايم جيل، المرجع السابق، ص 15.

المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

للوصول الى فهم معنى التحول الديمقراطي ارتأينا أن نلم أولا بمفهوم التحول، ثم مفهوم الديمقراطية ثانيا.

المطلب الأول:معنى التحول الديمقراطي

1 –**معنى التحول:** لغة، يدل لفظ التحول على التغير أو النقل[1]. و تقابله في اللغة الفرنسية كلمة Transitionوتعني المرور من حالة شيء ما إلى حالة أخرى أو مرحلة انتقالية.[2] أما اصطلاحا التحول عند **أودينيل** O'donnell **و شميتر** Schmitter يشير إلى المرحلة التي تفصل بين النظام السياسي وآخر وهذا يعني أن التحول هو تلك الفترة الزمنية التي تفصل بين نظامين سياسيين يفترض أنهما مستقران[3]. و يتشابه مع مصطلح التغيير الذي يعني المرور من مرحلة إلى مرحلة أخرى. يعرِّف **مصطفى الخشاب** التغيير الاجتماعي على أنه " كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء أكان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية معينة "[4] ويشير التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي[5].

وحسب مجلة إلكترونية متخصصة في علم الاجتماع، فإن الفرق بين التغيير والتحول يكمن في المدة الزمنية اللازمة لذلك؛ فالتغيير يكون فيما يشهده المجتمع في مدة عشر سنوات، أما التحول هو ما يعرفه المجتمع من عشرين إلى ثلاثين سنة.[6]

2 الديمقراطية: مصطلح "الديمقراطية" يعد من المفاهيم التي دارت حولها النقاشات والجدالات وما زالت تستخدم بمعانٍ شتى من مكان إلى آخرَ و من زمان إلى آخرَ. لا يوجد هناك تعريف واحد للديمقراطية يكون جامعا ومانعا ولكن هذا لا يجعلها غامضة غير محددة المعالم والصفات. فالديمقراطية لها مبادئ

1 يقال في اللغة العربية حوّل الشيء أي غيّره أو نقله من مكانه إلى مكان آخر أو غيره من حال إلى حال، إبراهيم،مصطفى وآخرون،المعجم الوسيط. الجزء الأول(باب الحاء)،القاهرة :مطبعة مصر، 1960 ،ص 216

[2] **Le PETIT LAROUSSE ILLUSTRE**, Paris 2008 p. 1027.

[3] Nicolas Guilhot, Philippe.C.Schmitter, **De la transition à la consolidation,une lecture rétrospective des démocratisations studies,** in Revue Française de Science Politique, 50eme Année,N° : 4-5 P.618.

[4] مصطفى الخشاب: **دراسة المجتمع** . القاهرة : المكتبة الأنجلومصرية، 1987 ،ص188

[5] إسماعيل صبري ومحمد محمود ربيع –**موسوعة العلوم السياسية**– الكويت:جامعة الكويت– 1994– ص 47 .

[6] http://www.magsociologie.com/2015/08/blog-post.html date d'entrée : le 08/02/2016 à 14h 30.

ومؤسسات وآليات وقيم وهي مفهوم حي؛ ينمو، لذلك أصبح له تعريفات متعددة من باحث إلى آخر وحتى عدة تعريفات من الباحث نفسه.[1]

من المتفق عليه أن مفهوم الديمقراطية له أصل يوناني، كلمة متكونة من شقين الأول **Démos** وتعني الشعب و الثانية **Kratos** وتعني السلطة أو الحكم فهي كلمة تعني إذن حكم الشعب نفسه بنفسه وهو ما عبر عنه " **أبرهام لنكولن** " بحكم الشعب بالشعب وللشعب. وعبر عنه **شعار جتيسبيرغ** GUTTYSBURG" حكومة الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب " [2] وتجدر الإشارة هنا أن حكم الشعب هو بالمفهوم السياسي، أي مجموعة الأفراد الذين تتوفر فيهم شروط الناخب. فانتقال الوحدة السياسية من دولة المدينة في العهد الإغريقي إلى الدولة القطرية في العهد الحديث جعل مبدأ حكم الشعب بالمفهوم الكلاسيكي الإغريقي مستحيلا ومثاليا، مما جعل **جون جاك روسو** يستبدل قاعدة الإجماع بقاعدة الأغلبية وهذا ما ذهب أيضا إليه **روبرت دال** الذي اعتبر الديمقراطية هو حكم الكَثرة.[3] ومن أهم التعريفات التي قدمت لمفهوم الديمقراطية، نجد تعريف **نوربرتو بوبيو Norberto Bobbio**" الديمقراطية هي حكم الشعب و يقابلها حكم الفرد أو القلة "[4]، **دافيد أبتر** يعرف الديمقراطية بأنها نظام حماية حقوق الفرد من خلال المؤسسات و حماية الفرد المواطن من المؤسسات[5]، **ألان تورين** يعرفها "بأنها اختيار حر للحاكمين من قبل المحكومين يتم خلال فترات منتظمة"[6]، العالم المعاصر **بريلو** عرف الديمقراطية " بأنها النظام الذي يحقق مشاركة غالبية الشعب في شؤون السلطة العامة على نحو فعّال وحقيقي، بحيث تكون للشعب الكلمة العليا".[7]

ويرى علي **خليفة الكواري** أن الديمقراطية اليوم تعبر عن نظام حكم و منهج سلمي لإدارة أوجه الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح ويتم ذلك من خلال ضمان ممارسة حق المشاركة السياسية الفعالة من

---

[1] علي خليفة الكواري وآخرون:**الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتغيير المساعي الديمقراطية** . الطبعة .الأولى، بيروت :مركز دراسات الوحدة لعربية، 2002 ،ص17-18

[2] ر. بودون و ف. بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،بيروت،لبنان. الصفحة312.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي: **آخر الدواء الديمقراطية** ، الطبعة الأولى ، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004، ص.ص 35-36.

[4] Francis Dupuis-Deri **« qu'est ce que la démocratie ? »**Horizons philosophiques, vol. 5, n° 1, 1994,p 89 in http://id.erudit.org/iderudit/800967ar

[5] جوني عاصي ،، **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية** مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين 2006.ص 30.

[6] كما ذكره أحمد منيسي، **البحرين من الإمارة إلى المملكة، دراسة في التطور السياسي و الديمقراطي**، القاهرة مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام .2003 ص.40.

[7] كما ذكره علي محمد الدباس: **السلطة التشريعية وضمانات استقلالها في النظم الديمقراطية النيابية " دراسة مقارنة"** وزارة الثقافة، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008.ص 10

قبل الكَثرة في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة سياسيا مع احترام مبدأ التداول على السلطة في إطار الشرعية الدستورية[1].

وانطلاقا من عرضنا لمفهوم الديمقراطية المعاصرة نستنتج أن نظام الحكم الديمقراطي له خمسة مرتكزات أساسية هي:[2]

أولا–اعتبار المواطنة مصدر الحقوق ومناط الواجبات.

ثانيا – الإقرار بأن الشعب مصدر السلطات.

ثالثا– الاحتكام إلى شرعية دستور توافقي.

رابعا– قيام مجتمع مدني ونمو رأي عام مستنير.

خامسا– تحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي.

فالديمقراطية السياسية حسب **روبرت دال** تفي بالمتطلبات التالية:[3]

- منافسة حقيقية واسعة بين الأفراد والجماعات المنظمة – الأحزاب السياسية–على جميع المناصب المؤثرة في الحكومة في دورات منتظمة وبعيدا عن استخدام العنف.
- مشاركة سياسية واسعة في اختيار القادة والسياسات من خلال انتخابات منتظمة ونزيهة.
- مستوى كاف من الحريات المدنية والسياسية تضمن نزاهة المنافسة والمشاركة السياسيتين

يقصد بالتحول الديمقراطي، المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي وعليه، فالتحول الديمقراطي هو عملية تهدف إلى إعادة النظر في ميزان القوى على مستوى النظام السياسي والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية المتمثلة في المجتمع المدني.[4]

يعرفه **صامويل هانتينجتون** بأنها " عملية سياسية معقدة تضم عددا من الجماعات المتصارعة على السلطة مع الديمقراطية وضدها ... وينتهي الصراع إلى الانتقال من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي ".[5]

---

[1] علي خليفة الكواري،**الخليج العربي و الديمقراطية "** حالة أقطارمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،الدوحة 2001 ص 13 " الرابط الإلكتروني :https://www.gulfpolicies.com/index.php?

[2] علي خليفة الكواري ، نفس المصدر ص 22.

[3] غيورغ سورنسن، المرجع السابق، ص 32.

[4] توفيق المديني: **تونس الثورة المغدورة و بناء الدولة الديمقراطية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى،بيروت لبنان 2013.ص 319. 319.

[5] صامويل هنتنجتون : **الموجة الثالثة** ، نفس المرجع ، ص ص 193-196.

ويعرفه **شميتر (Schemitter)** بأنه " عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء أكان في مؤسسات لم تطبقها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا أو موضوعات لم تشملهم من قبل. هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر ".[1]

أما **دانكوارت رستو** فيعرفه " هو عملية اتخاذ قرار تساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي: النظام، المعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع."[2]

المطلب الثاني: مراحل التحول الديمقراطي

يرى البعض التحول الديمقراطي على أنه عملية مستمرة لها **ثلاث مراحل أساسية:**[3]

1- **مرحلة الاستعداد** والتأهب حيث تزداد خلالها حدة الصراعيْن السياسي والاجتماعي لدرجة تهدد استمرار نظام الحكم غير ديمقراطي.

2- **مرحلة ظهور إجماع** حول ضرورة التغير وتحديد مطالب ومجالات أساسية ومؤسسية في مقدمتها تفعيل دور البرلمان.

3- **مرحلة تدعيم تماسك التحول الديمقراطي** من خلال تدعيم المؤسسات التمثيلية وتنامي الثقافة السياسية والممارسات الديمقراطية.

أما **فيليب شميتر** و **جليرمو أودينيل** فقد ميزا بين مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة التحول إلى اللبرالية، ثم مرحلة التحول الديمقراطي. في حين قسم دانكورات **روستو Dankort Rostow** المراحل التي يمر بها التحول الديمقراطي إلى أربعة هي:

1- مرحلة نشوء اتفاق عام حول الهوية الوطنية و إجماع حول الحدود السياسية للدولة.

2- مرحلة بروز صراع عنيف بين شرائح اجتماعية أو طبقات داخل الدولة، ينتهي إما بانتصار إحدى الفئات مما يعيق التقدم نحو الديمقراطية، أو بنشوء توازن اجتماعي جديد.

3- مرحلة اتفاق أطراف الصراع والتوصل إلى الحلول الوسطى بحسابات عقلانية للربح والخسارة.

4- المرحلة الأخيرة، يبقى مستقبل الديمقراطية متأرجحا، إلى أن تتحول تدريجيا إلى ممارسة يومية وتترسخ قيمها في المجتمع.[4]

---

[1] كما ذكره بلقيس أحمدمنصور،**:الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي"** دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى ،ط1 ؛القاهرة : مكتبةمدبولي،2008،ص29

[2] نفس المرجع ص 29.

[3] غيورغ سورنسن ، المرجع السابق ص ص 79-85

[4] علي خليفة الكواري و آخرون ، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ، ط2، 2005.ص.ص 55- 60

طور كل من **شين Schain و لينز Linz و أودينيل O'donnel** مقاربة **روستو**، وركزو على المرحلة الانتقالية. فقسموا مراحل التحول الديمقراطي إلى أربعة هي:

1- مرحلة القضاء على النظام السلطوي: فيها يشهد المجتمع صراعات حول من يقود عملية التحول الديمقراطي وتحديد قوى اللعبة السياسية، ومن هم الفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية. كما قد لا يترتب عن انهيار النظام السلطوي قيام نظام ديمقراطي، وذلك بسبب مقاومة التحول من قبل النخب العسكرية أو المدنية المعادية للتحول، أو حتى لسبب غياب الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية و المؤسسات الملائمة لعملية التحول الديمقراطي.
2- مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي: يتم اتخاذ قرار التحول عندما يستجيب النظام السياسي لضغوطات البيئتين الخارجية والداخلية بهدف الحفاظ على استمراره ومن أجل التكيف.
3- مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي: يصل الفاعلين السياسيين إلى الاعتقاد بعدم وجود بديل عن العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة، هذا ما يشجع ببناء مؤسسات جديدة تفرز القواعد الديمقراطية.
4- مرحلة النضج الديمقراطي: فيها يتمتع المواطنون بحقوقهم السياسية وترتفع قدرتهم على المشاركة في صنع القرار السياسي. في هذه المرحلة تتحقق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وتشمل هذه الحقوق تقارب مستويات الدخل و الثروة وإتاحة التعليم والرعاية الصحية والمساواة في الفرص.[1]

المطلب الثالث:تمييز التحول الديمقراطي عن بعض المصطلحات المشابهة .

هناك بعض المفاهيم تتداخل مع مصطلح التحول الديمقراطي مثل التحول اللبرالي، الانتقال الديمقراطي، الإصلاح الديمقراطي. يجدر بنا الأمر أن نميز بين هذه المفاهيم كلها لتوضيح كل واحد منها وعلاقته بالموضوع.

1- **التحول ذو الطابع اللبرالي:** ويعني توسيع نطاق الحريات الفردية وإعادة تحديدها وذلك بتقديم مجموعة من الضمانات لحماية الفرد والجماعة من تعسف الدولة، وتتجسد هذه العملية في الإفراج عن المساجين السياسيين والسماح بالتعبير عن الرأي بكل حرية في كل القضايا ذات الشأن العام زيادة إلى تنظيم

[1] مصطفى بلعور « التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية» (أطروحة دكتوراه) جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2009-2010. ص 28.

انتخابات حرة ونزيهة.[1] ففي التحول اللبرالي يقدم الحكام مجموعة من التنازلات للإبقاء على النظام السلطوي و النخبة الحاكمة، فتكون هذه التنازلات بمثابة تخفيف القبضة الحكومية على المجتمع بتوسيع مجالات الحرية لكن دون المساس بطبيعة النظام السائد.

على عكس التحول الديمقراطي الذي يبدأ عندما يصبح الحكام غير قادرين على السيطرة عن الأوضاع الداخلية للنظام وعدم إمكانية الاستمرار في الحفاظ على طبيعة النظام مما يؤدي إلى تغيير النخبة الحاكمة عن طريق انتخابات تعددية.

2- **الانتقال الديمقراطي:** هو مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي والبناء المؤسسي التي تخوضها المجتمعات بصفة مستمرة. تصاغ فيها أساليب وقواعد لحل الصراعات بطرق سلمية وذلك بوضع دستور ديمقراطي توافقي وتنظيم انتخابات نزيهة وحرة. وبالتالي فالانتقال الديمقراطي هو انتقال النظام السياسي من حالة الاستئثار بالسلطة إلى تجربة الديمقراطية بطريقة سلمية، تدريجية ومنظمة عبر آليات ديمقراطية لتكريس المأسسة السياسية للديمقراطية القائمة على الشراكة والمواطنة والفصل بين السلطات واستقلال القضاء وحرية تشكيل الأحزاب وشراكة منظمات المجتمع المدني.

3- **الإصلاح السياسي:** هو مجموع العمليات التي تتم على مستوى النظام السياسي بهدف التعديل التدريجي في القوانين والتشريعات، المؤسسات والبنى، الأطر والآليات، الأداء والسلوكيات والثقافة السياسية السائدة بهدف مواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية والاستجابة لتحديات التي يواجهها النظام.[2]

وعليه، فالإصلاح السياسي يعمل على الزيادة في فاعلية النظام السياسي من خلال مؤسسات تكفل حماية حقوق وحريات الأفراد وتفعيل آليات الرقابة والمشاركة ويتم ذلك في استمرار النخب السلطوية في الحكم.

فإذا كان الإصلاح السياسي يسعى إلى إعادة تشكيل النظام ليتلاءم مع متطلبات البيئة الداخلية والخارجية، فإن التحول الديمقراطي هو مرحلة من مراحل الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي.

المبحث الثاني: أشكال التحول الديمقراطي

باستثناء التغيير الذي يحدث عن طريق الثورة، فإن التحول الديمقراطي يأخذ أشكالا مختلفة باختلاف الأنظمة السياسية والاجتماعية. ويقصد بأشكال التحول الديمقراطي النمط أو الكيفية التي يمر بها مسار

[1] مبارك مبارك أحمد: **القادة الجدد و مستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية**، ط1 ، مركز المحروسة القاهرة ،2001 ص 33

[2] مسلم بابا عربي ، **محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي**، دفاتر السياسة و القانون، العدد التاسع ، جوان 2013 .ص 238.

التحول من الأنظمة التسلطية إلى الأنظمة الديمقراطية ويميز **هانتنجتون** بين ثلاثة أشكال لسيرورات التحول إلى الديمقراطية.[1]

المطلب الأول: التحول عبر مبادرة النظام

يتمثل هذا النمط من التحول في مبادرة النخب الحاكمة إلى "لبرلة "Libéralisation الحياة السياسية كمرحلة أولى وفيها يتاح المجال والفرصة أمام السكان أو فئات منهم للفعل الحر المستقل. فاللبرلة عند **لوسيان مارتينز Luciane MARTINS**" لبرلة الحكم السلطوي هو تبني النظم الديمقراطية الرسمية مع استبعاد تلقائي لأربعة من المبادئ تعطي هذه مضمونها الديمقراطي وهي إجماع الرأي فيما يتعلق بقواعد اللعبة ، تحمل الحكام وزر المسؤولية السياسية وعواقبها، حق التمثيل السياسي وتداول السلطة " [2]

فعملية اللبرلة تمتاز بانفتاح النظام السياسي بشكل يمكن النشاط المستقل للمواطنين أو فئات منهم من جهة والطبيعة المحدودة لهذه العملية من جهة أخرى فتبقى السلطة قادرة على التحكم في زمام الأمور واقتصارها على الإجراءات والتدابير التي لا تمس بالبنية الأصلية للسلطة.[3]

ويتطلب التحول عبر هذا الشكل أن تكون الحكومة أقوى من المعارضة وعموما **يعرف هذا الشكل خمسة مراحل هي:**

المرحلة الأولى: ظهور إصلاحيين داخل النظام مما يؤدي فيما بعد إلى انشقاقات داخل النظام السياسي وظهور هذه الفئة داخل النظام الشمولي يؤمنون بضرورة الاتجاه نحو الديمقراطية. وتجارب التحول الديمقراطي تبين لنا استعانة الإصلاحيين بالتحول اللبرالي كوسيلة لتهدئة المعارضة لنظامهم دون تحوله إلى الديمقراطية الكاملة فيسمحون بقدر من الحرية و هامش من مناقشة القضايا العامة إلى جانب منح التنظيمات الاجتماعية قدرا أكبر من الحرية في إدارة شؤونهم ولكن هذا دون أن يصل النظام إلى تبني عملية انتخابية تنافسية حقيقية تسمح بمشاركة واسعة لجميع القوى السياسية دون عراقيل مما قد ينسف بسلطة القادة الموجودين في السلطة، بالتالي فالانفتاح يعني تخفيفا من الشمولية فقط دون الوصول إلى تغيير في طبيعة النظام. فالإصلاحيون يميلون إلى طمأنة المحافظين من جهة والسعي إلى كسب المزيد من التأييد الشعبي.[4]

---

[1] غرايم جيل، المرجع السابق ص 91.
[2] نفس المرجع، ص 64
[3]: نفس المرجع ، ص 65
[4] صامويل هانتنجتون : **الموجة الثالثة** ، المرجع السابق، ص 201

المرحلة الثانية : يصبح للإصلاحيين قوة وسلطة في النظام بعد مرور فترة زمنية معينة. لقد تنوعت طرق وصول الإصلاحيين للحكم، فمن هذه الطرق وفاة مؤسسي النظام القديم وصعود الاصطلاحيين، كما حدث مع **فرانكو وخوان كارلوس** في إسبانيا، **وشيان كاشيك وشيانج شينج كوو** في تايوان. أما في دول أخرى مثل البرازيل، التي شهدت عملية انتقال امتدت لأكثر من عشر سنوات، فقد أفضى الصراع داخل الجيش بين المتشددين والإصلاحيين إلى وصول عدد من الإصلاحيين إلى سدة الرئاسة. وفي حالات أخرى وصل الإصلاحيون من العسكريين إلى الحكم بانقلابات عسكرية كما حدث في بيرو العام 1975، وفي الإكوادور العام 1976، وفي جواتيمالا العام 1983، أو من خلال عمليات خلع للحكام المحافظين مثلما حدث في المجر العام 1988 وفي بلغاريا العام 1989 [1].

المرحلة الثالثة: فشل محاولة اللبرلة وتبني بعض المطالب الديمقراطية. إن الانفتاح المحدود الذي يصاحب الانتقال من الشمولية إلى اللبرالية قد ينذر بقرب حدوث التغيرات مما يصاحبه من قلق وعدم استقرار من ثمة ردة فعل على الديمقراطية وإحلال الزعماء المحافظين المتشددين محل القيادة المؤيدة للتحول الديمقراطي. هذا ما حصل في العديد من الدول منها الأرجنتين عندما بدأ الجنرال **روبرتو فيولا** في منصب الرئاسة في عملية التحول اللبرالي تدخل الجيش وطرد **فيولا** ونصب الجنرال **ليوبولد جاليتري** المتشدد. ذلك أيضا ما حدث في الاتحاد السوفياتي عندما قام **جورباتشوف** بإصلاحات لبرالية دون المساس بجوهر النظام السياسي الشيوعي حيث حصلت مظاهرات واحتجاجات في الاتحاد السوفياتي ما دفع العالم **أوندري ساخاروف**[2] بنصح **جورباتشوف** أن يختار بين الذهاب في التغيير إلى الحد الأقصى وإما إعادة السيطرة على القيادة الإدارية.[3]

المرحلة الرابعة: تحرك الإصلاحيين لاحتواء العناصر المحافظة في النظام والعمل على طمأنة التيار المحافظ بتأكيد سيادة المبادئ النابعة من الماضي وهذا ما يسميه **هانتنغتون** " شرعية الماضي" حيث يجد الإصلاحيون أنفسهم أمام مقاومة الجناح المتشدد داخل الحكومة والجيش وحتى في بيروقراطية الأحزاب ضد كل عملية تمس بتغيير النظام، فقد يصل ذلك في بعض الأحيان إلى حد الانقلابات العسكرية. الحكومات الإصلاحية تحاول دائما إلى تحييد المعارضة عن طريق إضعاف المتشددين أو

---

[1] صامويل هانتنجتون : **الموجة الثالثة** ، المرجع السابق ، ص، ص 203 ، 204.

[2] **أندريه ديمترفيتش ساخاروف** عالم نووي سوفياتي ولد في موسكو في 21 مايو1921 ، وتوفي في 14 ديسمبر .1989 تحصل على جائزة نوبل للسلام سنة 1975 لدفاعه عن حقوق الإنسان وضحايا السياسة.وضع تحت الإقامة الاجبارية و مراقبته من قبل المخابرات سنت 1979 بعد انتقاده لسلطات بلاده

[3] صامويل هانتنجتون : **الموجة الثالثة** ، المرجع السابق ص.ص 207- 210.

إقناعهم بفكرة الإصلاح وطمأنتهم بأن التحول يكون بالإبقاء على عناصر الماضي وعلى حد قول **جيزيل**" أدرك الإصلاحيون أنهم لا يستطيعون تحقيق تقدم دون بعض الانتكاسات ".[1]

المرحلة الخامسة: استقطاب المعارضة من خلال التفاوض معها ثم عقد المواثيق. فعند تركيز السلطة في يد الإصلاحيين وإقصاء المتشددين داخل الائتلاف الحكومي يلجأ الإصلاحيون إلى كسب تأييد المعارضة وتوسيع مجال السياسي للفئات الأخرى التي تنشط على الساحة السياسية. ما جعل الإصلاحيين يتفاوضون مع المعارضة وفي العديد من الدول أفضت المفاوضات إلى إعداد مسوَّدة الدستور الجديد مثل الإكوادور ونجيريا.[2]

المطلب الثاني: التحول عبر تغيير النظام

عندما تكون المعارضة موحدة ومتماسكة ولها القدرة على تعبئة الشعب وتنظيمه، تستطيع أن تمارس الضغط من أجل تغيير النظام. تتم التعبئة عن طريق الاحتجاجات والعصيان المدني ضد النظام المتسلط. حينئذ، تستسلم القيادات السلطوية لضغوط المعارضة والشارع وتقبل بتقديم التنازلات الضرورية المتعلقة بالحريات السياسية والديمقراطية التشاركية. وهذا ما حصل في الفيليبين وأندنوسيا والمكسيك.[3]

أما في حالة عدم تقديم تنازلات من طرف النظام الشمولي أو التسلطي، فقد تصل الانتفاضة الشعبية إلى الإطاحة به وإقامة نظام جديد ذي طبيعة ديمقراطية وهذا ما حصل في البرتغال ورومانيا[4].

و لهذا **الشكل من التحول ثلاث مراحل:**

أ- كفاح قوى المعارضة من أجل إسقاط النظام.

ب- السقوط الفعلي.

ت-إعداد خطط لسيرورات بناء الديمقراطية.

---

[1] صامويل هانتنجتون : **الموجة الثالثة** ، المرجع السابق ، ص 212.

[2] نفس المرجع ، ص 213..

[3] توفيق المديني المرجع السابق ص 315.

[4] غرايم جيل المرجع السابق ص 93.

المطلب الثالث: التحول عبر حل وسط

هذا الشكل ينتج عن تصرفات كل من الحكومة والمعارضة عندما يكون هناك توازن نسبي بين الطرفين مما يصعّب رجحان طرف على آخر، الأمر الذي يجعل باب المفاوضات هو النهج الأنسب لحل الأزمة. حينئذ ينخرط النظام السلطوي في عملية التحول إلى نظام ديمقراطي واعتباره كاستراتيجية لمواجهة الأزمات وامتصاص الغضب الشعبي الذي تفرزه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية أمام عجز النظام على تلبية المطالب الشعبية. كما أن احتمال انهيار النظام السياسي يدفع القادة في الحكومة – النخبة الحاكمة– إلى تبني عملية التحول عبر التفاوض مع المعارضة. فعملية التفاوض تكون بين الإصلاحيين في النظام وبين المعتدلين في المعارضة حيث كل طرف يضفي على الآخر الشرعية، فالحكومة تتقبل قوى المعارضة كشركاء سياسيين وممثلين شرعيين لفئات من المجتمع في حين أن المعارضة تعترف بالحكومة كطرف أساسي في عملية التغيير الشيء الذي يمهد لمرحلة وضع عقد اجتماعي حقيقي تصان فيه حقوق المعارضة لأجل التداول على السلطة، مع منح ضمانات للنخبة الحاكمة لحماية امتيازاتها.ومن بين الحالات التي صنفت في هذا النمط نجد جنوب إفريقيا.[1]

رغم أن مدرسة التحول[2]حددت لنا الأشكال التي تطرقنا إليها سلفا، إلا أنها لم تصل إلى بناء إطار نظري متماسك للتحول الديمقراطي. ثم إن الطبيعة المعقدة لعملية التحول جعلت التفاعل بين العناصر الأساسية في مسيرة الدمقرطة، تحمل طابعا خصوصيا من نظام إلى آخر. هذا ما دفع **أودونيل، شمبتر ووايتهيد، خوان لينز وألفرد ستيبان** بمحاولة إيجاد مقاربة نظرية يمكنها أن تفسر العناصر المختلفة لعملية التحول.[3]

فهذه الدراسات التي قام بها هؤلاء توافق وجهة نظر **دانكوارت رستو** التي تشترط وجود وحدة وطنية تهدف إلى ترسيخ الدعامات الأساسية للديمقراطية. هذه الدعامات هي:

أ- وجود مجتمع مدني متنامي النشاط، تحاول فيه الجماعات المنظمة والمستقلة عن الدولة، إنشاء الروابط فيما بينها من أجل ضمان مصالحها.

ب-مجتمع سياسي ينزع إلى التطور والاستقلال، تتاح فيه فرصة الرقابة على السلطة وعلى أجهزة الدولة.

ت- حكم قانوني يضمن الحرية للمواطنين، ويضمن حرية إنشاء منظمات مدنية مستقلة.

---

[1] صامويل هانتينجتن : **الموجة الثالثة**، المرجع السابق. ص.ص 227-238.

[2] تتشكل أساسا من النظريات الثلاث التي حاولت تفسير أشكال التحول الديمقراطي وهي: النظرية البنيوية، نظرية الحداثة و نظرية دينامية التحول عند رستو.

[3] غرايم جيل المرجع السابق ص 95.

ث–جهاز دولة ومؤسسات قوية يمكن للحكومة الديمقراطية أن تعول عليه.

ج– مجتمع اقتصادي مؤسسي قائم على مبادئ ومؤسسات تكون حلقة وسط بين الدولة والسوق.[1]

هذه الدعامات الخمس مرتبطة بعملية التحول الديمقراطي والكيفية التي تأخذها السيرورة الديمقراطية.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتحول الديمقراطي

اهتم الباحثون بعد الخمسينات من القرن الماضي بالعوامل التي تساعد على ظهور الديمقراطيات، فركزوا على العوامل الاقتصادية، السياسية، الثقافية، التاريخية والدولية لها كلها دور في عملية التحول الديمقراطي.[2]

لكل موجة لها عواملها وخصوصيتها التاريخية، فتحليل هذه الموجات الثلاث أفرزت نظريات مفسرة للتحول الديمقراطي، ومن أهمها:

المطلب الأول: نظرية الحداثة

ظهرت مدرسة الحداثة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية. تعني الحداثة التصنيع، التمدن، العلمانية وتعميم التعليم واتساع رقعة المشاركة السياسية وهي عملية تعديل البيئة الاجتماعية والتغيير في اتجاهات الأفراد وسلوكاتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.[3]

تؤكد نظرية الحداثة أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تعقيد التركيبة الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب تغييرا في نمط التسيير وفي كيفية اتخاذ القرارات السياسية التي في النهاية تحاول أن تتلائم مع متطلبات المجتمع. فالبنى الاجتماعية عندما تصبح أكثر تعقيدا نتيجة التطور الاقتصادي، يكون من الصعب قيادتها انطلاقا من السلطة المركزية وبفكر تسلطي.[4]

---

[1] غرايم جيل المرجع السابق ص 96.

[2] Dorina Maria OFRIM, **La Romanie postcommuniste au prisme des théories de la transition d émocratique**, thèse de doctorat, UNIVERSITÉ MONTESQUIEU - BORDEAUX IV , 2012 p 42 in :http://www.theses.fr/2012BOR40059 date d'entrée le 18/02/2016 à 11h

[3] جوني عاصي، المرجع السابق ص 30

[4] نفس المرجع ، ص 31.

فتوسيع مجال التصنيع والتحديث ودرجتهما وتزايد نطاق التعليم ومستوياته وزيادة التمدن واتساع رقعة استخدام التكنولوجيا خاصة الاتصالات ووسائل المواصلات، كلها تسهم في نمو مستوى المعيشة والتغيير في القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية. ذلك ما سيؤدي إلى نشوء طبقة وسطى تمهد لبزوغ مجتمع مدني واع يدرك أهمية الشأن السياسي. هذه الطبقة الوسطى التي تكون لبنة المجتمع المدني، تمتاز بالمشاركة السياسية وروح النقد والمحاسبة. فأصحاب هذه النظرية رغم أنهم يختلفون في درجة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية لكنهم اتفقوا على أن دور الطبقة الوسطى قوي في عملية التحول الديمقراطي.[1] كما يرى **موشي لوين (Moshé Lewin)** أن الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية التي طبعت بها الاتحاد السوفيتي في السبعينيات، هي التي وفرت الأرضية المناسبة والشروط الملائمة للإصلاحات السياسية التي قام بها **غورباتشوف**(الباروستوريكا) فالمجتمع المتمدن والمعقد لا يتجاوب مع مؤسسات سياسية متخلفة، مما يستلزم تأقلمها مع المعطيات الجديدة للعالم الحديث.[2] فنجاح عملية التحول الديمقراطي مرتبطة بتوفر عدد من الشروط الاقتصادية و الاجتماعية.

سيمون مارتن ليبست، هو من بين رواد هذه النظرية والمدافعين عنها، يرى أن هناك علاقة طردية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، مؤكدا أن العامل الاقتصادي هو الذي أدى إلى استقرار الديمقراطيات الغربية، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى تعقيد التركيبة الاجتماعية وهذا بدوره يدفع إلى إعادة النظر في كيفية اتخاذ القرار السياسي. في البداية، يؤكد **ليبست** وجود علاقة خطية بين النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة وتطوير الديمقراطية في أي بلد. لكن بعد الانتقادات الموجهة له، اعتبر أن النمو الاقتصادي بشكل عام يساهم في التحول الديمقراطي ويأخذ مسار بندول الساعة (Pendule) أي أن العلاقة في البداية تكون إيجابية ثم تتحول إلى سَلبية لتعود وتصبح إيجابية. فالنمو الاقتصادي في الستينات لم يؤدِّ إلى تحولاتٍ ديمقراطيةً في العالم الثالث بل كان هناك تبنٍّ لأنظمة تسلطية. لكن دور العامل الاقتصادي في التحول الديمقراطي في سنوات الثمانينات جلي؛ وخير مثال على ذلك اسبانيا التي كانت في الستينات من القرن الماضي من بين تسع عشرة (19) دولة صناعية في العالم ونظامها كان تسلطيا لكن الشروط كانت مواتية لدمقرطة النظام السياسي.[3]

---

[1] صالح بلحاج، **التنمية السياسية**: نظرة في المفاهيم والنظريات. مقال نشر في الموقع الإلكتروني لجامعة الشلف . www.univ-chlef.dz/uhbc/.../com_dic_2008_28.pdf تاريخ الزيارة . 18 فيفري 2016.على الساعة الثالثة زوالا.

[2] جوني عاصي، المرجع السايق ص 32

[3] نفس المرجع ،ص.ص 30-34

وفي نفس السياق، يؤكد **لاري دياموند** أن النمو الاقتصادي يسهل عملية الدمقرطة من خلال دعم تطور الطبقة الوسطى وخلق مؤسسات أهلية مستقلة. ذلك ما جعله يتوقع دمقرطة الصين التي قد تشكل موجة رابعة.[1]

المطلب الثاني: النظرية البنيوية

يستند الافتراض الأساس للمدخل البنيوي على أن التفاعلاتِ المتغيرةَ تدريجيا لبنى السلطة والقوة– اقتصادية، اجتماعية، سياسية–تضع قيودا وتوفر فرصا تدفع النخب السياسية في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية اللبرالية.

تهتم هذه النظرية بالبنى الاجتماعية الطبقية داخل المجتمع وعلاقة هذا المجتمع بالمجتمعات الأخرى. لقد اهتم صاحب هذه النظرية، **بارينغتون مور**، بدراسة تطور مجتمعات أخرى – الآسياوية والاتحاد السوفياتي – بالموازاة مع النموذج الغربي وذلك من أجل فهم انحراف هذه المجتمعات عن تطور النموذج البرجوازي الغربي.

في كتابه "**الجذور الاجتماعية للدكتاتورية وللديمقراطية**"، حاول **بارنغتون مور** أن يكتشف ما هي البنى الاجتماعية والأوضاع التاريخية التي تساهم أو تعرقل تطور الديمقراطية البرلمانية، فتوصل إلى تفسير عمليات التحول الديمقراطي بمفهوم بنى القوة والسلطة المتغيرة.

حاول تفسير اختلاف المسار السياسي الديمقراطي اللبرالي الذي اتخذته انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة عن المسار الفاشي الذي اتبعته اليابان وألمانيا والمسار الشيوعي الثوري الذي انتهجته كل من روسيا والصين من خلال عملية التحول التدريجي من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية حديثة ما بين القرن السابع عشر ومنتصف القرن العشرين (تفسيرات طويلة الأمد).

استند **مور** في دراسته المقارنة على العلاقات المتفاعلة لأربعة بنى متغيرة للقوة والسلطة، ثلاثة منها كانت طبقات اجتماعية،الفلاحون، طبقة ملاك الأرض الأرستقراطية، البرجوازية الحضرية، أما البنية الرابعة فهي الدولة.

تطورت الديمقراطية حسب **مور بارنجتون**، لأن الأرستقراطية التي تألفت من ملاّكي الأراضي كانت مستقلة عن التاج البريطاني ونجحت في تبني الزراعة التجارية بالمقابل لتطور الطبقة التجارية الصناعية في المدن. فتطور الديمقراطية هو نتاج صراع طويل الأمد ولا بد من وجود طبقة مستقلة من سكان المدن تشكل العنصر الضروري لتطور الديمقراطية البرلمانية. أطروحته الأساسية " لا ديمقراطية دون برجوازية"

[1] جوني عاصي، المرجع السايق ،ص 35

المطلب الثالث : دينامية التحول (دانكورات رستو)

تعتبر هذه النظرية أن التحول الديمقراطي هو عملية تحول عند النخب؛ من نخب غير ديمقراطية إلى نخب ديمقراطية وكل الدول تستطيع التحول الديمقراطي مهما كانت ظروفها. فعملية الانتقال يمكن أن تتم من خلال اتفاق بين النخب السياسية.

إن نشوء فئات متشددة في قلب النخب السياسية مقابل فئات معتدلة وكيفية اتخاذ القرارات والتعامل مع الخيارات المتاحة في إطار ثقافة سياسية مشبعة بروح الانفتاح والتغيير السلمي مع إدراك لضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية، تساهم في عملية التحول الديمقراطي.[1]

وهناك مسار عام يمكن أن تتبعه البلدان خلال عملية التحول الديمقراطي، يتمثل في **أربع مراحل:**

- **المرحلة الأولى** هي مرحلة الاتفاق حول الهوية الوطنية، لأن عدم وجود وفاق وطني حول هوية مشتركة يؤدي إلى صعوبة الاتفاق حول مشروع سياسي اجتماعي وطني. فمثلا ظهور حركات انفصالية يعطل حتما النظرة المشتركة حول مستقبل مشترك، هذا ما نشاهده في النزاعات ذات الطابع الهوياتي مثلا في العراق وسوريا.
- **المرحلة الثانية** هي مرحلة الإعداد وتتمثل في ظهور الصراع داخل الكيان السياسي بين الجماعات والنخب في إطار دولة موحدة. الديمقراطية تولد من رحم الصراع وهذا ما يفسر هشاشة الديمقراطية في المراحل الأولى وعدم استطاعة العديد من البلدان تجاوز المرحلة التحضيرية إلى مرحلة الانتقال والتحول بسهولة. فقد يكون الصراع حادا إلى درجة تمزيق الوحدة الوطنية أو تزايد قوة إحدى الجماعات وتغلبها على قوى المعارضة وإنهاء الصراع السياسي لصالحها وسد طريق التحول.
- **المرحلة الثالثة** هي مرحلة اتخاذ القرار وهي لحظة تاريخية تتفق فيها أطراف الصراع على قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي.
- **المرحلة الرابعة** هي مرحلة التعود، حيث يتعود أطراف الصراع تدريجيا مع مرور الوقت على القواعد الديمقراطية والتكيف معها؛ فالجيل الأول من أطراف الصراع يقبل بحكم الضرورة القواعد الديمقراطية ولكن الأجيال التي تليه تصبح أكثر تعودا وقناعة بالقواعد الديمقراطية، في هذه الحالة يمكن أن نتكلم عن الترسيخ الديمقراطي.

[1] علي خليفة الكواري وآخرون: **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2 2005.ص 56.

الشكل (1) الانتقال إلى الديمقراطية

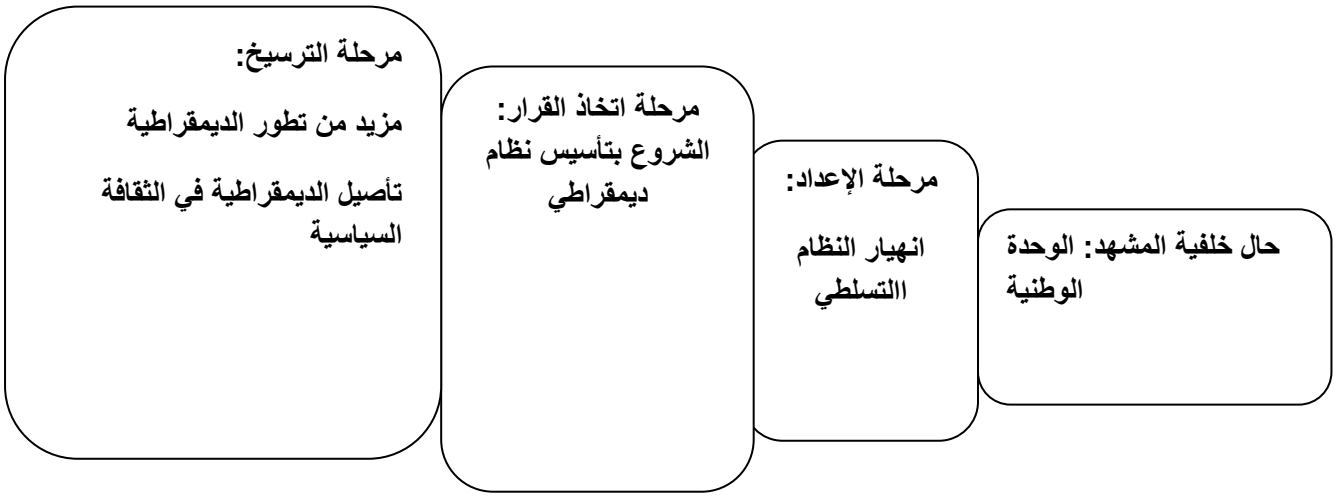

المصدر :غيورغ سورنسن: الديمقراطية و التحول الديمقراطي، السيرورات والمأمول في عالم متغير. (عفاف البطاينة) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت– لبنان. 2015.ص 77.

الفصل الثاني:واقع المؤسسات السياسية والبنى الاجتماعية في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

باعتبار التحول الديمقراطي عملية حيوية تتصف بالاستمرار والشمول، فإن ظهور الأحزاب السياسية وقيام منظمات المجتمع المدني وإجراء انتخابات... – كما هو الحال في دستور 1989 وكل التعديلات اللاحقة به– كل ذلك لا يكفي ما لم تقم هذه المؤسسات بدورها الوظيفي وبدرجة عالية من الفعالية. كما أن الواقع المجتمعي هو أيضا، بما يحمله من قيم وثقافة ودرجة التنظيم، له تأثير لا يستهان به في إنجاح أي تحول ديمقراطي يؤطره عقد اجتماعي ينظم العلاقة بين المجتمع ولدولة. وتأسيسا، لما سبق ذكره، نحاول في هذا الفصل تحليل واقع المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية الفاعلة في عملية التحول الديمقراطي و تحليل البنى الاجتماعية التي تمثل الأرضية الصلبة لأي تحول ديمقراطي وهذا ما سيبين لنا فيما بعد فرص وعقبات التحول الديمقراطي في المجتمع الجزائري.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الرسمية في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

في هذا المبحث سنتطرق إلى واقع المؤسسات السياسية الرسمية المؤثرة في العملية الديمقراطية ومأسسة السلطة السياسية، حيث سنبين في المطلب الأول واقع مؤسسة الدستور باعتبارها مؤسسة محورية في تكريس مبدأ السيادة الشعبية ومبدأ سمو القواعد الدستورية في الدولة. أما في المطلب الثاني فسنتناول المؤسسة التشريعية لأنها تمثل الإرادة الشعبية في الدولة، حيث نتطرق إلى علاقة هذه المؤسسة بالسلطات الأخرى ونقيس مدى استقلاليتها وتكيفها ومدى تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات. أما في المطلب الثالث والأخير، سنتطرق إلى الانتخابات في الجزائر ونقيس مدى استقلاليتها عن الجهاز البيروقراطي ومدى تكيفها مع متطلبات الديمقراطية وتجسيدها لمبدأ التداول على السلطة. واختيار هذه المؤسسات كان غرضه بناء فكرة متكاملة على مدى احترام الإرادة الشعبية والديمقراطية انطلاقا من مفهومها كآلية(الانتخابات) ثم الانتقال إلى المستوى العملي والوظيفي أين تظهر تلك الإرادة الشعبية و الممارسة الديمقراطية(المؤسسة التشريعية) و أخيرا نصل إلى دراسة الدستور كإطار نظري فلسفي قانوني أين يظهر تأثير مستوى العقد الاجتماعي على كيفية تسيير الدولة والمجتمع. كما أن هذا المسار يمكن النظر إليه كذلك من الأعلى إلى الأسفل؛ يعني دراسة الدستور ثم البرلمان ثم ننظر في مدى جدية العملية الانتخابية.

إن إحدى الوظائف الرئيسية للمؤسسات السياسية هي القيام بتنظيم الصراع بين مكونات المجتمع. وفي هذا الصدد يقول **إزنشتات**[1]" إن المؤسسات السياسية هي التي تقوم بتنظيم الصراع ليأخذ طابعا دستوريا، وكما يعبر عن الصراع وتنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية والقوى الاجتماعية والعمل على تحقيق التوازن بين القوى المختلفة داخل المجتمع"[2] لذا لا يمكن الحديث عن أي تحول ديمقراطي في أي مجتمع كان في ظل غياب البنية المؤسسية المعززة للديمقراطية. فعملية المأسسة السياسية هي البديل الموضوعي لظاهرة الشخصنة. إن المعضلة الرئيسية التي تواجه الديمقراطيات الناشئة هي غياب التنظيم المؤسسي أو ضَعفه.[3] لأن البناء المؤسسي يجعل من الصعب على أي نظام تسلطي قائم على الفرد أو العائلة أو العشيرة أن يحكم دولة فيها مؤسسات سياسية واجتماعية بالغة التعقيد. والدولة الحديثة ليست مجرد شعب

[1] عالم اجتماع، مختص في دراسة الحضارات والحداثة، من أبرز رواد المنهج المقارن.

[2] كما ذكره إبراهيم محمد عزيز :**إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط**، مطبعة رون ، الطبعة الأولى، السليمانية، العراق، 2010.ص 48.

[3] محمد غالب سعيد علي البكاري : **الإصلاح الديمقراطي و البناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية**، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى ، الإسكندرية، 2013 ، ص 68

وإقليم وإنما معيارها الأساسي هو وجود المؤسسات المستمرة، والمؤسسة ضرورية للحد من سلطة الملك أو الحاكم لأنها هي التي تحقق التوازن بين ضعف المجتمع وقوة الدولة.[1] وأول مؤسسة تضبط فيها كيفية ممارسة السلطة وتنظيم مؤسسات الدولة هي الدستور.

المطلب الأول: مؤسسة الدستور

إن أهم وظيفة للدستور هي مأسسة الحياة السياسية أي وضع مبادئ وتدابير وآليات لممارسة السلطة وتنظيم المنافسة عليها. إن الدستور يعبر عن موازين القوى والتفاعلات والصراعات التي أفرزته، كما أن الديمقراطية المعاصرة تتسم بأنها ديمقراطية دستورية حيث نجد الممارسة السياسية مقيدة بالدستور.

الديمقراطية الدستورية في أية دولة كانت، تقوم على شرطين جوهريين: أولهما المساواة السياسية بين المواطنين والشرط الثاني هو صياغة الدستور بطريقة ديمقراطية، يعني أن الدستور الديمقراطي ليس منحة من أحد ولا يجوز تعديله أو الرجوع عنه إلا وفق أحكامه. فالدستور الديمقراطي تضعه جمعية تأسيسية منتخبة و يقره الشعب أو من يمثله على الأقل[2]. كما أن الدستور الديمقراطي يقوم على خمسة مبادئ ديمقراطية يتم تجسيدها في المؤسسات الدستورية وهي كالتالي:

المبدأ الأول: لا سيادة لفرد ولا لقلة على الشعب، والضمان الأساسي لمنع قيام سيادة فرد أو قلة على الشعب يتمثل في قيدين هما: – أولهما، تحديد اختصاصات كل مسؤول عن ممارسة سلطة من السلطات الثلاث. – ثانيهما، انتخاب كل من يتولى سلطة تشريعية أو تنفيذية و ذلك تأكيدا لمبدأ الشعب مصدر السلطات. وهنا يظهر لنا دور مؤسسة الانتخابات في دمقرطة الحياة السياسية وشرعنة السلطة.[3]

المبدأ الثاني يتمثل في سيطرة أحكام القانون؛ وهذا المبدأ يميز الحكومة الديمقراطية عن الحكومة المستبدة ذات النظام البوليسي، هذا المبدأ يعني أنه لا يمكن لأية سلطة أن تصدر أي قرار إلا في حدود القانون و أن يكون ذلك القرار محترَما من الجهة نفسها التي أصدرته. كما أن هذا المبدأ يفترض وجود سلطة قضائية مستقلة تلغي كل قرار للسلطة العامة يكون مخالفا للقانون. ومن أبرز مظاهر سيطرة أحكام القانون هو مبدأ علو الدستور الذي هو رأس الهرم القانوني، حيث يكون كل قانون أو قرار يخالف مبادئ الدستور باطلا بطلانا مطلقا.[4]

المبدأ الثالث يتمثل في عدم الجمع بين السلطات الثلاث، السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية والسلطة القضائية وهذا ما يعرف بمبدأ الفصل بين السلطات. هذا المبدأ الذي وضعه **جون لوك** ثم **مونتسكيو** في

---

[1] محمد غالب سعيد علي البكاري المرجع السابق، ص 124.

[2] علي خليفة الكواري و آخرون : **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت ، 2002، ص.ص 41-42.

[3] نفس المرجع : ص ص 45-46.

[4] نفس المرجع، ص 48.

كتابه "**روح القوانين**" كان هدفه منع التعسف و الاستبداد والانفراد بالسلطة. لقد خلص **مونتسكيو** إلى ضرورة أن توقف كل سلطة عند حدها بواسطة سلطة أخرى.[1]

المبدأ الرابع يظهر في ضمان الحقوق والحريات العامة، فالدستور الديمقراطي معني بتوفير الحقوق والحريات العامة للأفراد والجماعات خاصة بضبط تصرف الحكام. فهذا المبدأ يحمل الكثير من الدلالات والقيم الإنسانية، وإدراجها في الدساتير يعد من المعايير الأساسية في تصنيف الدول بالديمقراطيات. ويتجسد هذا المعيار في ثلاثة مبادئ هي: حرية التعبير والتواصل، حرية المعلومات وحرية التنظيم في منظمات غير حكومية مستقلة والانضمام إليها، كما يشمل مبدأ حرية التنظيم الحق في تشكيل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والحق في الانضمام إليها من أجل الوصول إلى السلطة أو التأثير فيها بوسائل سلمية[2].

المبدأ الخامس هو التداول على السلطة سلميا ووفق نتائج الاقتراع العام، و الدولة الديمقراطية هي دولة المؤسسات والدولة نفسها مؤسسة المؤسسات لها شخصية اعتبارية منفصلة عن الأشخاص والدولة الديمقراطية هي مؤسسة مستمرة يتعاقب على سدة الحكم فيها منتخبون يمارسون اختصاصاتهم وفقا للدستور و هذا المبدأ يظهر بمضمونين هما: التعددية في القوى الفاعلة على الساحة السياسية وحكم الأغلبية والأخذ برأيها.إن النظام الديمقراطي، كما يقال، يعد الرؤوس بدلا من قطعها.[3]

لقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا أربعة دساتير، الأول في سنة 1963 تم إلغاؤه بعد الانقلاب العسكري لسنة 1965 وحكمت الجزائر بعدها إلى غاية 1976 دون دستور وبعد أحداث أكتوبر 1988 وضعت السلطة السياسية في الجزائر –رئاسة الجمهورية – دستورا تعدديا سنة 1989 تخلى فيه المؤسس الدستوري عن الشرعية الثورية وكرس فيه الشرعية الدستورية والفصل بين السلطات.[4] لكن بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية سنة 1990 ثم فوزها في الانتخابات التشريعية – الدور الأول– ب 188 مقعدا من مجموع 430 في انتظار الدور الثاني،[5]جعل أصحاب القرار يوقفون العملية الانتخابية وتعطيل العمل الدستوري وإنشاء سلطة فعلية[6]. لضمان استمرارية النظام، افتعل هذا

---

[1] علي خليفة الكواري و آخرون **: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، المرجع السابق. ص 50

[2] سرنهك حميد البرزنجي: **مقومات الدستور الديمقراطي و آليات المدافعة عنه** ،الطبعة الأولى ، دار دجلة، عمان ، الأردن، 2009.ص.ص 124-134.

[3] علي خليفة الكواري و آخرون ، المرجع السابق. ص.ص 53-56.

[4] سعيد بوشعير :**النظام السياسي الجزائري ، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.ص 69.

[5] المرجع نفسه ص 165.

[5] صالح بلحاج: **أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر**. مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر، ، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش،ط1 ، الجزائر، 2012.ص 21.

[6]مهما كانت الأسباب فإن استقالة الرئيس و قبولها من طرف المجلس الدستوري لم تكون دستورية لأن المؤسس الدستوري ربط حق الاستقالة بوجود المجلس الشعبي الوطني. فقبول الاستقالة يعني خلق شغور مزدوج في منصب رئيس الجمهورية و من سيخلفه أي رئيس المجلس الشعبي الوطني. للمزيد من التفاصيل، أنظر في كتاب النظام السياسي الجزائري في ضوء دستور 89 الجزء الثاني لسعيد بوشعير .

الأخير أزمة دستورية ومؤسساتية بدفع رئس الجمهورية إلى الاستقالة تزامنا مع حل المجلس الشعبي الوطني[1] وبالتالي دخلت الجزائر في فراغ مؤسساتي منذ جانفي 1992 إلى غاية سنة 1996 حيث أجري تعديل دستوري وأستفتي فيه الشعب. وبدستور 1996 حاول النظام السياسي أن يعيد صياغة الخريطة السياسية وكيفية تنظيم وكبح السلطة التشريعية عبر خلق مجلس الأمة، ليكون صمام أمان أمام أي تهديد لاستمرارية النظام السياسي. لقد أجريت على هذا الدستور عدة تعديلات في عهد الرئيس **بوتفليقة** آخرها كان سنة 2016.

ما يلفت انتباهنا في التجربة الدستورية الجزائرية هو انعدام الاستقرار في الأوضاع الدستورية منذ الاستقلال. فكل عشرية عرفت الجزائر فيها دستورا وحتى بعد وضع الدستور التعددي المكرس للعملية الديمقراطية سنة 1989 لم تستقر الجزائر على هذا الدستور. فلقد عُطِّل هذا الدستور بعد سنتين فقط من صدوره ثم أجريت عليه أربعة تعديلات في ظرف خمس وعشرين(25) سنة. تراجعت الجزائر فيها عن المكتسبات الديمقراطية خاصة فيما يتعلق بمبدأ الفصل بين السلطات إذ نجد التعديل الدستوري لسنة 1996 كان تكريسا لهيمنة رئيس الجمهورية على البرلمان عبر الثلث الرئاسي الذي يعينه في مجلس الأمة وصلاحياته في التشريع عن طريق الأوامر،[2] وهذا دليل على انعدام التوافق السياسي حول الوثيقة الأساسية في الدولة،[3] وعدم استقرار مؤسسة الدستور بمرور الزمن – التكيف الزمني– وعدم احترامها من طرف الأجيال المتصارعة، حتى في الجيل نفسه؛ حيث نجد تشبث القيادات في مناصبها وعدم السماح بالتداول على السلطة.

الميزة التي اتسمت بها الوثيقة الدستورية في الجزائر هي أن أصحاب القرار هم الذين يمنحون الدساتير ويشرفون على وضعها في اتجاه ما يطابق أهدافهم ثم يعرضونها للتزكية الشعبية. فكل الدساتير التي وضعت، كانت مفروضة من الأعلى دون إشراك القوى الاجتماعية الفاعلة وذلك حتى في عهد التعددية. فدستور 1989 أشرف على وضعه **جماعة مولود حمروش** الجناح الإصلاحي في حزب جبهة التحرير الوطني آنذاك وكذلك قامت رئاسة الجمهورية بإصدار توجيهات وتعليمات لخبراء قانونيين اختارتهم لتعديل الدستور، ثم قامت بمشاورات شكلية مع قوى المعارضة[4] – قامت بالاحتفاظ بمشروعها الأصلي دون تعديل، لاعتبارات الظرفية– سياسية، اجتماعية، اقتصادية – التي تهدد باستمرار النظام، وهي التي تدفعهم إلى وضع دستور أو تعديله دون استشارة الشعب حول الدستور الذي يريدونه[5]. كما أن الملاحظ

---

[2] ينظر ، الجريدة الرسمية رقم 76 ، **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الصادرة في 8 ديسمبر 1996.

[3] William B. Quandt:**société et pouvoir en Algérie**, casbah édition, Alger, 1999.p 165.

[4] ibid, p 165.

[5] صالح بلحاج :**أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر**، المرجع السابق. ص 25.

في التجربة الدستورية الجزائرية هو أن الدستور يوضع للدفاع عن السلطة وليس لضبط العملية السياسية وكيفية تسيير المؤسسات وسلوك الفاعلين. فالقواعد الدستورية هي أداة في أيادي الفاعلين المتصارعين على السلطة ويستخدمونها ضد خصومهم، فيحترمون الدستور متى كان في صالحهم ويضربون به عرض الحائط متى كان في صالح خصومهم، وخير مثال على ذلك ما حدث في جانفي 1992 عندما جمد الدستور وألغيت مؤسساته. [1] لذلك نقول إن مؤسسة الدستور غير مستقلة عن إرادة السلطة الحاكمة في الجزائر. فهذه المؤسسة المحورية كان من المفروض أن تُعدَ بصفة توافقية لكي تستمر وتدوم لفترة زمنية معتبرة وتكون متماسكة وقادرة على احتواء الصراعات السياسية في الجزائر. لقد تأكدت في المراجعة الدستورية لسنة 2008 والتعديل الدستوري الأخير لسنة 2016 المقولة المتداولة بأن لكل رئيس دستورا. فكل دستور تابع لأهواء الرئيس وهذا ما نجده فعلا منذ الرئيس بن بلة إلى يومنا هذا[2]. فمن المفروض أن تكون مؤسسة الدستور فوق جميع صلاحيات المؤسسات الأخرى عملا بمبدأ سمو القاعدة الدستورية. لكن في الواقع العملي فإن الدستور في الجزائر أصبح لعبة تقررها مؤسسة الرئاسة التي تعدله متى تشاء وكيفما تشاء. ذلك ما يفسر استئثار رئيس الجمهورية بجميع الاختصاصات المرتبطة بالسلطة التنفيذية إلى جانب التشريع بالأوامر واللجوء إلى الشعب مباشرة بالاستفتاء وحق حل المجلس الشعبي الوطني والمبادرة بتعديل الدستور. إنه ركيزة النظام السياسي في الجزائر.[3]

الشيء الذي يدفعنا للقول إن الدستور في الجزائر ما هو إلا وثيقة شكلية، حيث تم تعطيل الدستور في مجال الحريات الفردية و الجماعية بكل ما لها من دلالة كحرية التعبير وحرية التجمع، في شكل تشريعات استثنائية مقيدة لحقوق الإنسان. فحالة الطوارئ التي دامت تقريبا عشرين سنة (1992-2011) جمدت كل الحقوق السياسية والحريات الفردية والجماعية التي نص عليها الدستور وذلك لاعتبارات أمنية كثيرا ما خدمت أمن النظام و ليس أمن المجتمع.[4]

نستنتج من كل ما سبق أن دستور 1989 وتعديلاته المتعددة لم تتحقق فيه مجموعة من المعايير الديمقراطية، سواء على مستوى طريقة وضعه أو على مستوى مضمونه. فالأساس في وضع الدستور الديمقراطي هو مجلس تأسيسي منتخب ولكن في الجزائر أصبح رئيس الجمهورية هو مالك السلطة التأسيسية – المادة 174 من الدستور- فالتجربة الدستورية في الجزائر بعيدة كل البعد عن الصيغة التوافقية التي تقتضيها الديمقراطية. ذلك ما جعل مأسسة السلطة في الجزائر منقوصة تفتقد للجوهر

---

[1] صالح بلحاج :**أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر**، المرجع السابق ، ص. 27

[2] نفس المرجع ص 41

[3] سعيد بوشعير: **النظام السياسي الجزائري ، السلطة التنفيذية** ، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2013، ص 66.

[4] حسنين توفيق إبراهيم **: النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية ، بيروت، لبنان، 2008.ص 111.

الديمقراطي. فحتى التعديل الدستوري الأخير الذي جاء بعد موجة« الربيع العربي» كان هدفه الاستمرارية في نفس منطق السلطة الحاكمة ومنطق هيمنة مؤسسة الرئاسة على السلطات الأخرى مع استحداث بعض التغييرات الشكلية من أجل تجاوز مرحلة هواجس سياسية أمنية و اقتصادية.

تأسيسا على ما تقدم، نستطيع القول إن النظام السياسي الجزائري لم يطرح الديمقراطية والتعددية من أجل الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي بل كان هدفه الوحيد من تلك التغييرات السياسية والدستورية هو امتصاص الأزمات للحفاظ على طبيعته التسلطية.[1]

المطلب الثاني: السلطة التشريعية

من أهم المؤشرات المترتبة عن التكوين المؤسسي الحديث الذي يساير العملية الديمقراطية في الدولة هو وجود نظام سياسي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات وهذا المبدأ يظهر بقوة عند قياسنا لدرجة استقلالية السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية التي تكرس مفهوم الحاكم بينما تكرس السلطة التشريعية مفهوم المحكوم. فاستقلالية السلطة التي تمثل إرادة المحكومين–(الشعب) عن إرادة الحاكم (السلطة التنفيذية) هي الميزة الأساسية التي تفصل بين المجتمعات المتقدمة التي تحكمها مؤسسات قوية والمجتمعات المتخلفة التي تتركز فيها السلطة بيد الحاكم مهما كانت صفته(ملك، رئيس ...)[2]

يقول **مونتسكيو** في هذا الصدد " لقد أثبتت التجارب أن كل شخص يتمتع بالسلطة يسيء استعمالها، إذ يتمادى في هذا الاستعمال حتى يجد حدود توقفه. إن الفضيلة نفسها بحاجة إلى حدود. ولتحقيق عدم إساءة استعمال السلطة يجب أن يكون النظام السياسي قائما على أساس السلطة تحد السلطة «pour qu'on ne puisse abuser du pouvoir, il faut que, par la disposition des choses, le pouvoir arrête le pouvoir »[3].

إن تركيز السلطة في الأنظمة السياسية في يد فرد أو هيئة واحدة يؤدي إلى فساد الحكم وضياع الحقوق. ذلك دفع بالأنظمة السياسية بعد عدة ثورات إلى تكريس مبدأ الفصل بين السلطات باعتباره أهم مبدأ يعبر عن قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة.[4] فمبدأ الفصل بين السلطات يعد الركيزة

---

[1] خميس حزام والي **: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2008. ص 152.

[2] محمد غالب سعيد علي البكاري، المرجع السابق. ص 129.

[3] Montesquieu **: de l'esprit des lois.éditions sociale, paris – France 1977.**,.p 117

[4] كما ذكره أيمن محمد شريف : **الإزدواج الوظيفي و العضوي بين السلطتين التشريعية و التنفيذية في الأنظمة السياسية المعاصرة، دراسة تحليلية**،دار النهظة العربية، القاهرة، 2005، ص 01.

الأساسية التي تقوم عليها دولة القانون ودونه لا يصل النظام السياسي إلى اكتساب الشرعية ولا حتى المشروعية لوجوده.[1]

السلطة التشريعية هي جوهر الحياة السياسية في أي دولة والمدخل الحقيقي للارتقاء بالمشاركة السياسية في النظم السياسية المعاصرة. فقوة السلطة التشريعية في أداء دورها التشريعي والرقابي مرتبط بدرجة التطور الديمقراطي. إذ كلما قطعت الدولة شوطا أكبر في مسار التطور الديمقراطي كلما اقتربت السلطة التشريعية من أداء دورها التشريعي والرقابي على السلطة التنفيذية، والعكس صحيح، عندما تعجز المؤسسة التشريعية عن أداء مهامها الأصيلة وظهورها فقط بالمظهر الشكلي في الحياة السياسية.[2]

لقد تبنى المؤسس الدستوري الجزائري في دستور 23 فيفري 1989 مبدأ الفصل بين السلطات وكذا التعددية الحزبية والنهج اللبرالي الحر الذي يتماشى مع " لبرلة " الحياة السياسية. كما أسس المجلس الدستوري كهيئة دستورية تتولى مراقبة عملية تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات في الواقع ومراقبة دستورية القوانين ومراقبة الانتخابات.[3]

بالرجوع إلى دستور 1989، نستشف مظاهر استقلالية السلطة التشريعية في المادة (92) التي تنص " يمارس السلطة التشريعية مجلس واحد يسمى المجلس الشعبي الوطني وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه " فالسلطة التنفيذية في هذا الدستور ليس لها إلااقتراح مشاريع قوانين عن طريق رئيس الحكومة والبرلمان له مطلق الصلاحيات في التصويت عليها أو رفضها. أما رئيس الجمهورية الذي يمثل رأس هرم السلطة التنفيذية، فله مجال التنظيم في المسائل غير المخصصة للقانون (انظر المادة 116 من دستور 1989). ولكن بالرجوع إلى المادة 118 من الدستور نفسه"يمكن لرئيس الجمهورية أن يطلب من المجلس الشعبي الوطني إجراء مداولة ثانية في قانون تم التصويت عليه، ويكون هذا الطلب خلال الثلاثين يوما الموالية لتاريخ إقراره. وفي هذه الحالة، لا يتم إقرار القانون إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس الشعبي الوطني".

نجد هنا سلطة رئيس الجمهورية تحد من السلطة التشريعية وذلك عندما يطلب رئيس الجمهورية المداولة الثانية في القانون الذي سبقت المصادقة عليه من طرف أغلبية نواب المجلس. ولعل أخطر تهديد يحد من استقلالية السلطة التشريعية هي إمكانية حل البرلمان من طرف رئيس الجمهورية حيث تنص المادة

[1] ميلود ذبيح: **الفصل بين السلطات في التجربة الدستورية الجزائرية**، دار الهدى، عين مليلة ،الجزائر ، 2007. ص 8.
[2] علي محمد الدباس : **السلطة التشريعية وضمانات استقلالها في النظم الديمقراطية النيابية**، وزارة الثقافة، الطبعة الأولى ، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008.ص 5.
[3] ميلود ذبيح ، المرجع السابق، ص 66.

120 من دستور 89 " يمكن لرئيس الجمهورية أن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها، بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة. " وهذا ما تم فعلا قبل استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد في جانفي 1992، قام بحل المجلس الشعبي الوطني الذي لم يستكمل عهدته الانتخابية في نفس يوم استقالة الرئيس.[1]

بعد الأزمة الدستورية والمؤسساتية التي عرفتها الجزائر بعد استقالة رئيس الجمهورية،سيرت الدولة الجزائرية بمؤسسات غير شرعية إلى غاية صدور دستور 1996 الذي حاول فيه النظام السياسي الجزائري إعادة بناء مؤسسات دستورية. في هذا التعديل الدستوري، استُحدثت غرفة ثانية، إلى جانب المجلس الشعبي الوطني، تسمى" بمجلس الأمة " حيث تنص المادة 98 من دستور 1996" يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين، وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة".

وعلى سبيل التوضيح، ظهرت الغرفة الثانية في الدول المركبة لضمان توازنات إقليمية ، أما في الدول البسيطة فأعطيت بموجب الغرفة الثانية وزنا على الساحة الوطنية مثل الطبقة الأرستقراطية و ذلك حفاظا على مصالحها – لاعتبارات تاريخية – وبالتالي تتمثل الغرفة الثانية في البرلمان لفتح المجال أمام فئات أخرى للمجتمع أو مناطق وجهات لم يسمح لها نظام الديمقراطية التعددية بأن تمثل في الغرفة الأولى وهذا لضمان توازنات السلطة و تمتين أواصر الديمقراطية وتقوية للتماسك الاجتماعي.[2]

غير أن تبني غرفة أعلى في البرلمان من طرف النظام السياسي الجزائري جاء محاولة للحد من جموح نواب المجلس الشعبي الوطني وسد كل محاولة تغيير عن طريق المعارضة التي يمكن أن تصل إلى البرلمان– كما حدث في الانتخابات التشريعية في 1991– وبالتالي بموجب هذه الغرفة يستحيل على أية معارضة أن تقلب موازين القوى لصالحها. فعند دراسة كيفية انتخاب وتعيين النواب في مجلس الأمة وكذا كيفية عمله وصلاحياته، نجد أن هذه الغرفة ما هي إلا صمام أمان وضامن لسيطرة السلطة التنفيذية على البرلمان وإمكانية شل كل حركاته من طرف الأقلية التي يعينها رئيس الجمهورية في مجلس الأمة.[3] فدستور 1996 ينص في المادة 120 على وجوب تصويت ¾ من نواب مجلس الأمة على أي قانون صادق عليه نواب المجلس الشعبي الوطني حتى ولو كان بالإجماع. معنى ذلك أنه يكفي لمعارضة أي قانون ربع أعضاء مجلس الأمة المعينين من طرف الرئيس زائد عضو واحد لشل ذلك

[1] ميلود ذبيح ، المرجع السابق ، ص ص 68-70.

[2] بوسلطان محمد : **مقال حول " نظام الغرفتين في البرلمان بين الديمقراطية و تمثيل الحكومة"** الملتقى الوطني حول نظام الغرفتين في التجربة البرلمانية الجزائرية و الأنظمة المقارنة- الأوراسي يوم 29-30 أكتوبر 2002 الجزء الأول- وزارة العلاقات مع البرلمان- دار هومة. ص 73.

[3] سعيد بوشعير، المرجع السابق ، الجزء الرابع ، ص، ص 21- 23.

القانون. و هنا يظهر لنا جليا مدى هشاشة هذه السلطة التشريعية أمام سلطة رئيس الجمهورية بل وحتى تبعيتها كليا إلى قرارات رئيس الجمهورية[1].

كما تظهر أيضا هشاشة هذه السلطة في عدم انتماء كل أعضاء مجلس الأمة إلى الهيئة المنتخبة مما يمهد إلى وجود أجنحة داخل هذه المؤسسة التي من المفروض أنتمثل فقط الإرادة الشعبية وفقا لنص المادة 100 " واجب البرلمان، في اختصاصاته الدستورية، أن يبقى وفيًا لثقة الشعب، ويظل يتحسس تطلعاته".

في الأخير نشير إلى أن خضوع السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية يظهر فيما يلي:

1- تغييب السلطة التشريعية من طرف سلطة رئيس الجمهورية عن طريق الاعتراض، التصديق النشر، الإصدار للقوانين وتقييد مدة التشريع. مع العلم أن في التعديل الدستوري الأخير لسنة 2016 حاول واضع الدستور تمديد مدة التشريع للبرلمان وفقا للمادة 135 من الدستور.[2]

2- تقييد السلطة التشريعية من خلال التدخل في تشكيل المجلس وحق الحل المخوَّل لرئيس الجمهورية.

3- احتواء السلطة التشريعية من خلال التشريع بالأوامر وممارسة السلطة التنظيمية.[3]

المطلب الثالث: مؤسسة الانتخابات.

إن الانفتاح الديمقراطي الذي كرسه دستور 1989 في الجزائر بإقراره لمبدأ التداول على السلطة يعد من أهم المؤشرات التي تتسم بها أعرق الديمقراطيات الغربية. فدسترة هذا المبدأ يعبر عن إرادة النظام السياسي الجزائري الظاهرة على إشراك القوى والفعاليات السياسية المتعددة الموجودة في المجتمع والواقع السياسي للسماح لها بالوصول إلى السلطة وانتقال هذه الأخيرة سلميا بضمانات دستورية.[4]

فالتداول السلمي على السلطة يعد من أقوى الدلالات على استقرار وتطور المجتمع ودمقرطة العملية السياسية ونبذ العنف كوسيلة للوصول إلى السلطة.غير أنه لايكفي إدراج هذا المبدأ في الدستور لكي نحكم على النظام السياسي أنه نظام ديمقراطي. فمن البديهي أن يشعر كل مواطن جزائري بأن هذا المبدأ

[1] سعيد بوشعير، المرجع السابق ، الجزء الرابع ، ص 24.
[2] الجريدة الرسمية ، العدد 14 الصادرة يوم الاثنين 27 جمادي الأول لعام 1437 ه الموافق ل 7 مارس 2016 . ص 25.
[3] ميلود ذبيح ، المرجع السابق،ص 145.
[4] محمود غالب سعيد على البكاري، مرجع سابق ،ص 126.

مُفعَل حقيقة، وقد أصبح مكسبا في يد المحكوم لممارسة سلطته– السيادة للشعب – لأن الديمقراطية ليست مجرد شعارات وخطابات بلاغية و إنما هي ممارسة ميدانية.[1]

الممارسة الميدانية لهذا المبدأ تبدأ بإجراء انتخابات تنافسية حرة ونزيهة تؤشر على بداية الفعلية لمأسسة النظام. فدور الانتخابات ينظر إليها كمؤشر حاسم في تغيير قواعد اللعبة السياسية التي يتم فيها التخلي عن الممارسات التسلطية. فلا أحد ينكر أن الانتخابات هي وسيلة للتعبير عن إرادة المواطنين وهي أداة للوصول إلى السلطة بطريقة سلمية ونزيهة وذلك في ظل نظام انتخابي عادل يسمح بمشاركة جميع الفواعل السياسية في عملية دمقرطة السلطة والتمثيل الحقيقي لإرادة الشعب.[2]غير أن المشكلة تتمثل في كون العديد من الأنظمة تلجأ إلى انتخابات شكلية تحاول فيها اكتساب المشروعية من خلال " انتخابات استعراضية".

فالعناصر الأساسية للعملية الانتخابية المقبولة كما يراها **إلكليت ((JorgenElklit**[3]**)** هي إعطاء فرصة للناخبين للمشاركة في الانتخابات، التصويت وانعدام تهديد الناخبين و أن يكون اقتراعا سريا زيادة على العناصر التي يجب توافرها قبل يوم التصويت وبعده[4] . انظر الجدول التالي:

[1] محمود غالب سعيد على البكاري، مرجع سابق. ص 126

[2] رفيق عبد السلام ، **"الإنتخابات العربية، أولويات خاطئة "مجلة الديمقراطية**، العدد 39 ، 2012 مقال منشور في الموقع الإلكتروني للمجلة : http://democracy.ahram.org.eg/ يوم الدخول : 2016/04/10 على الساعة 11 صباحا.

[3]Professeur de science politique à l'Université d'Aarhus au Danemark.

[4] كما ذكره غيورغ سورنسن ، المرجع السابق ، ص ص 90-92.

الجدول (1) العناصر الرئيسية في العملية الانتخابية المقبولة

المستوى	حرة	عادلة
قبل يوم الاقتراع	- حرية التعبير - حرية التجمع - حرية الحركة والانتقال - غياب معوقات الترشح للانتخاب - حق اقتراع متساو و عام - التحرر من الخوف في ما يخص الانتخاب	- عملية انتخابية شفافة - قانون انتخاب لا يمنح امتيازا خاصا لأحد - لجنة انتخابية مستقلة وحيادية - برامج حيادية لتثقيف الناخبين - إمكانية التثبيت من سجلات الناخبين - حملة انتخابية منظمة - مجال متساو لوسائل الإعلام العامة - عدم استخدام المنشآت الحكومية في الحملة.
بعد يوم الاقتراع	- إمكانات قانونية للشكوى - محاكم مستقلة وحيادية	- رفع التقارير بشكل صحيح - التعامل بشكل صحيح مع المواد المتعلقة بالانتخابات - تقارير محايدة بواسطة

بعد يوم الاقتراع	- إمكانات ملائمة لحسم النزاعات المتعلقة بالانتخابات	وسائل الإعلام عن النتائج - المعاملة الحيادية لشكاوي الانتخابات - قبول نتائج الانتخابات من جميع المعنيين

المصدر: غيورغ سورنسن :**الديمقراطية و التحول الديمقراطي**، (عفاف البطاينة)،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط ،1 لبنان، 2015 ص 93.

النظام الانتخابي هو كذلك من أهم دعائم الديمقراطية، فهو نتاج المساومة بين النخبة الحاكمة والعناصر المعارضة لها. فمن خلال النظام الانتخابي يحاول كل طرف في اللعبة السياسية الذي يريد الوصول إلى السلطة أن يزيد مكاسبه المتوقعة من خلال اختيار النظام الانتخابي المناسب له. يمكن الجزم هنا أن بقاء الديمقراطية واستمرارها وترسيخها مرهون بمدى توافق وجهات النظر لمختلف الفواعل السياسية حول النظام الانتخابي الذي يكرس العدالة في التمثيل الحقيقي لمختلف شرائح المجتمع. أما إذا شعر أي طرف في اللعبة السياسية بظلم أو إقصاء فذلك قد يدفعه إلى اللجوء إلى أعمال غير مشروعة؛ مما يهدد استقرار واستمرار النظام السياسي بأكمله.[1] وفي هذا الصدد، تبنى المشرع الجزائري في مجال الانتخابات التشريعية في ظل دستور 1989 ثلاث طرائق قبل أن يستقر على الأخيرة منها.[2] ففي البداية، اعتمد طريقة الاقتراع النسبي على القائمة مرتين بموجب قانون 89-13 وقانون 90-06 ثم تبنى في قانون 91-17 نمط الاقتراع بالأغلبية على اسم واحد في دورين. هذا النمط يكون في صالح الأحزاب الكبيرة أما الأحزاب الصغيرة فحظها قليل فيه. هذا ما يفسر عدم جدية السلطة في إيجاد نظام انتخابي يلائم المرحلة الحاسمة في إشراك الجزائريين في صنع و اتخاذ القرارات السياسية وإيجاد صيغ توافقية مناسبة للعملية السياسية في الجزائر. فانتهجت السلطة نهج الانفراد بالقرار السياسي وعدم رغبتها في إشراك القوى السياسية المعارضة؛ مما دفعها إلى تبني هذا النمط رغبة منها بحصول حزب جبهة التحرير الوطني لأغلبية المقاعد، خاصة أنها أعادت تقسيم المقاطعات الانتخابية بما يخدم مطامحها بزيادة عدد المقاعد

[1] عبد العظيم محمود حنفي: **"ورقة بحثية حول إستراتيجية الانتقال الديمقراطي"** نشرت في الموقع الإلكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، أكتوبر 2011. www.dohainstitute.org

[2] سعيد بو الشعير، المرجع السابق ، الجزء الرابع.ص 11.

في المناطق الريفية المؤيدة له عبر الوطن(الهضاب العليا، الشرق والصحراء).[1]غير أنه وخلافا لما كان يريده النظام، استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الفوز بالأغلبية الساحقة في الدور الأول، مما أربك السلطة ووضعها أمام الأمر الواقع. ذلك هو السبب المباشر وراء إيقاف المسار الانتخابي في الجزائر والانقلاب على المؤسسات الدستورية والدخول في فترة عنف لم يسبق له مثيل.

أما في ظل دستور 1996 ومرحلة إعادة بناء المؤسسات، اعتمد المشرع طريقة الاقتراع النسبي على القائمة المغلقة – دون إمكانية إعادة ترتيب المترشحين – [2] وبموجبه حاول المشرع أن يجد تناغما بين أهداف النظام في الاستقرار السياسي والتمثيل العادل لمختلف القوى السياسية في كل دائرة انتخابية. هذا النظام الانتخابي في الواقع يتلاءم مع استراتيجية النظام في إشراك مختلف التيارات السياسية في العملية الانتخابية ولكن دون الوصول إلى تحقيق فكرة التداول على السلطة.[3]المشكل المطروح دائما عند المعارضة في الجزائر هو نتائج الانتخابات التي لا تعبر عن حقيقة الإرادة الشعبية نتيجة التزوير المستمر والتلاعب بالعملية الانتخابية من طرف السلطة الحاكمة.ذلك يبرره مختلف القوانين العضوية المتعلقة بالنظام الانتخابي، فعلى سبيل المثال، عند دراسة القانون العضوي رقم 01/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 الذي قامت السلطة بموجبه بتعديل قانون العضوي لسنة 1997 واستحداث لجنة وطنية لمراقبة الانتخابات مكونة من القضاة يعينهم رئيس الجمهورية (المواد من 168–173). لقد كانت هذه اللجنة فاقدة لشروط ومعايير الاستقلالية التي تتطلبها مأسسة العملية الانتخابية. فاستقلالية الهيئة المكلفة بمراقبة الانتخابات عن إرادة السلطة من شأنه إضفاء الشرعية والمصداقية عليه. ومما زاد في ذلك الصراع بين الأشخاص في الحملات الانتخابية بدل أن يكون صراع برامج وبدائل بين المتنافسين. ففي الانتخابات الرئاسية لأفريل 1999، كل الشخصيات السياسية المرشحة كانت متفقة في برامجها حول الخطوط العريضة نفسها، مثل العدالة الاجتماعية، تدعيم العملية الديمقراطية، حرية الصحافة، الانفتاح على الخطاب الإسلامي. فلم يكن هناك تنافس في البرامج بل في الأشخاص. هذا ما جعل الخبير الأمريكي بالشؤون الجزائرية وليام كونت يقول " إن تفسير السلوك السياسي الجزائري تفسيرا عقائديا هو ببساطة غير مقنع لمعظم المراقبين"[4].

---

[1] William B.Quandt **: Société et Pouvoir en Algerie, la décennie des ruptures**, Casbah éditions,Alger,1999.p 170.

[2] صالح بلحاج ، المرجع السابق، ص 61.

[3] نفس المرجع ، ص 63.

[4]سليمان الرياشي و آخرون: **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية**. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت-لبنان.1999.ص 546.

إن قياس قيمة الانتخاب وأهميتها حسب **روبرت دال** يتطلب الانطلاق من عنصرين مهمين: الأول يتمثل في مشاركة المواطنين وانخراطهم في العملية الانتخابية وبصفة عادية وعادلة في المسار السياسي، بينما يتمثل العنصر الثاني في مدى إمكانية تسوية وحل المشاكل الاجتماعية عبر المنافسة الانتخابية. مثلا هل الهيئة المنتخبة تراقب ميزانية الدولة؟ وهذا ما يعطينا حقيقة دور المواطن ودرجة مواطنته في أي نظام سياسي وكما يعطينا أيضا تصنيف النظام هل هو ديمقراطي أم لا.[1]كما أن مؤسسة الانتخاب حسب **بزيروفسكي Przerowski** تطرح إشكالية قَبول الهزيمة من طرف الخاسر، وكيف يتقبلها ويحترم النتائج في نهاية المطاف؟ ويرد على إشكاله بالقول إن الإطار المؤسسي للمنافسة الانتخابية يضمن للطرف الخاسر إمكانية استمراره في العمل من أجل تحقيق هدفه مستقبلا.[2]غياب الضمانات التي من المفروض أن تقدمها الجبهة الإسلامية للإنقاذ للسلطة الفعلية في الجزائر بعدم المساس بمصالحها وأهدافها المستقبلية هي الدافع الأساس لتدخل المؤسسة العسكرية إلى وقف المسار الانتخابي في جانفي 1992. فغياب العقلانية في عملية المنافسة على السلطة، والتي تعكس قلة الوعي السياسي عند الجبهة الإسلامية للإنقاذ ورأيتها السياسية الضيقة، التي تظهر من خلال خطاباتها السياسية بترسيخ ثنائية المؤمن/ الكافر كقيمة سياسية في خطابها السياسي وتبنيها لسياسة إقصاء الآخر وتكفيره. هذا ما جعل النخبة الحاكمة وحتى قوى المعارضة تشعر بالتهديد و وجوب وقف المسار الانتخابي بالقوة العسكرية.[3]

المبحث الثاني:مؤسسات المجتمع المدني (المؤسسات غير الرسمية)

تتميز الدولة الحديثة عن الدولة التقليدية بمدى مشاركة المواطنين في السياسة وتأثرهم بها. ففي المجتمعات التقليدية، تكون المشاركة السياسية منحصرة في نخبة قليلة معتمدة على بيروقراطية صغيرة نسبيا. أما في المجتمعات العصرية، فنجد المشاركة السياسية تغطي نطاقا أوسع تصل إلى جميع طبقات المجتمع وفئاته، في إطار مؤسسات سياسية مثل الأحزاب السياسية التي تنظم هذه المشاركة.[4]

كل نظام سياسي مهما كانت صفته يحتاج إلى وجود العديد من المؤسسات التي من خلالها تتجمع آراء الأفراد وتوحد مصالحهم المشتركة حيث إن الاستقرار السياسي مرهون بوجود مؤسسات سياسية قوية تنظم المشاركة السياسية وتمنع اللجوء إلى العنف كوسيلة للوصول إلى السلطة. هذه المؤسسات التي تلعب دور التأطير والتنظيم لقوى المجتمع المدني تشمل كل من الأحزاب السياسية الخارجة عن السلطة والتنظيمات

[1] William B.Quandt **: Société et Pouvoir en Algerie, la décennie des ruptures**, Casbah éditions,Alger,1999.pp 190-191.
[2] Ibid.p 191

[3] سليمان الرياشي و آخرون. المرجع السابق .ص 537.
[4] صامويل هانتنجتون: **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، نفس المرجع السابق الذكر، ص 50.

النقابية والجمعيات المهنية والثقافية والاجتماعية والرياضية .... والصحافة المستقلة وغير ذلك من التنظيمات. سنتطرق في هذا المبحث إلى المجتمع المدني أولا، ثم إلى الأحزاب السياسية في المطلب الثاني، وإلى ووسائل الإعلام في المطلب الأخير لكون هذه المؤسسات لها علاقة مباشرة مع المشاركة السياسية ونشر الثقافة السياسية في الجزائر التي تعزز دمقرطة الساحة السياسية، ونحاول قياس درجة مأسستها بالرجوع إلى المعايير التالية: القدرة على التكيف ، الاستقلال، التعقيد والتجانس.[1]

المطلب الأول: وضع المجتمع المدني في الجزائر

إن عملية مأسسة المشاركة السياسية هي في الواقع نقل الممارسة السياسية إلى مستوى مؤسسي في إطار بنية سياسية ديمقراطية و هذا من أجل تنظيم الصراع السياسي بين القوى السياسية الفاعلة داخل المجتمع حول عملية صنع و اتخاذ القرار السياسي داخل النظام. فإذا كانت المؤسسات الرسمية هي محور التنافس بين القوى السياسية، فإن مؤسسات المجتمع المدني تمثل الأطر والقنوات التي يجري فيها التنافس ويمر من خلالها. فوجود الديمقراطية الحقيقية مرتبط بوجود مؤسسات المجتمع المدني ومنحها الدور الفعلي في التعبير عن المصالح المتضاربة والمختلفة في إطار ديمقراطي داخل المجتمع.[2]

المجتمع المدني هو مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنظم في إطارها العلاقات المعقدة بين القوى الاجتماعية والتي تحدث بصفة مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات المستقلة عن الدولة المتسمة بالتطوعية.[3]يرى **هيغل** المجتمع المدني على أنه ذلك الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة.[4] أما التعريف الأكثر شيوعا للمجتمع المدني فهو " شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري والقَبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للخلافات والصراعات" .[5] يضم المجتمع المدني كل من الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية، الأندية والتعاونيات،أي كل ما هو غير رسمي وغير حكومي وبعيد عن الموروث العائلي.[6]

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي: **النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة**، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة. الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004. ص 110.

[2] علي خليفة الكواري و آخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**المرجع السابق، ص 159.

[3] نفس،المرجع، ص 159.

[4] ثامر كامل محمد الخزرجي، نفس المرجع، ص 105

[5] حسنين توفيق إبراهيم ، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، يوليو 2008.ص 197.

[6] محمد غربي و آخرون: **التحولات السياسية و إشكالية التنمية**. الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2014.ص 340.

ومن خلال ما سبق، نستطيع أن نلخص سمات المجتمع المدني كالأتي:

1. الفعل الإرادي الحر: فالمجتمع المدني يتكون من الأفراد ينضمون إليه طواعية. فهو يختلف عن الأسرة والعشيرة والقبيلة لأن عضوية الفرد في هذه الأطر غير إرادية ولا يملك الفرد فيها حرية اختيار عضويته، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث أو بمعايير عرقية مثل السلالة. والمجتمع المدني يختلف كذلك عن الدولة والمؤسسات الحكومية التي تفرض سيادتها وقوانينها بحكم المولد والعيش في إقليمها. الأفراد ينضمون إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عنها، سواءً أكانت مصلحة مادية أو معنوية.[1]

2. التنظيم الجماعي: يضم المجتمع المدني عدة تنظيمات، كل تنظيم يشكله عدة أعضاء ينضمون إليه بإرادتهم واختيارهم. فكل تنظيم يعبر عن قوى اجتماعية تدافع عن مصالحها في مواجهة الدولة أو في مواجهة التنظيمات الأخرى. وكل تنظيم يسن شروطا للالتحاق به واكتساب العضوية فيه.[2]

3.الاستقلالية عن الدولة: فأهم ميزة يتسم بها المجتمع المدني هي تمتع تنظيماته باستقلالية حقيقية عن الدولة وأجهزتها الرسمية. لكن هذا لا يعني انفصالها عن الدولة لأن التنظيم يخلق في إطار احترام قوانين الدولة المنظمة للمجتمع. الاستقلالية المنشودة تعني النواحي المالية والإدارية والتنظيمية التي تمكن التنظيم من اكتساب حرية الحركة والتصرف في القيام بدوره.[3]

4. يتمثل في الإطار الأخلاقي والقيمي: فتنظيمات المجتمع المدني يجب أن تستوعب مبادئ الاختلاف وقيم التسامح وقَبول الآخر مهما اتسعت هوة الاختلاف. فضلا عن التزامها بقيم التنافس والتعاون وحل الصراعات والنزاعات بطرق سلمية وعدم اللجوء إلى أسلوب العنف في حل الخلافات فيما بينها. وأهمية هذه القيم تظهر في طبيعة تكوين المجتمع المدني غير المتجانس من حيث تعددُ المصالح والهياكل.[4]

تعد دراسة المجتمع المدني ركيزة أساسية في عملية التحول الديمقراطي وترسيخها وتعزيز مؤسساتها وإجراءاتها. فعلاقة المجتمع المدني بالثقافة والممارسة الديمقراطية علاقة طردية، فكلما ضَعف المجتمع المدني ضَعف مستوى الديمقراطية. فالأنظمة التسلطية تحرص دائما على تقييد المجتمع المدني وتهميش دوره والحد من استقلاليته بفرض قيود سياسية، أمنية، إدارية، مالية وقانونية.[5]هكذا فكلما ازدادت فاعلية

[1] حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص 198.
[2] نفس المرجع، ص 198
[3] نفس المرجع
[4] نفس المرجع
[5] نفس المرجع، ص ص 18-19.

مؤسسات المجتمع المدني قل تسلط الدولة إزاء حقوق المواطنين و سلب حرياتهم والعكس بالعكس.هكذا تتضح صيغة العلاقة الطردية بين الديمقراطية والمجتمع المدني.[1]

ظهرت في الجزائر منظمات المجتمع المدني بصفة واضحة بعد أحداث أكتوبر 1988 والانفتاح الديمقراطي الذي جسده دستور فبراير 1989 الذي كرس التعددية الحزبية و شجع على المشاركة السياسية، فعرفت الحركة الجمعوية بمجرد الإعلان عن قانون الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي (قانون رقم 90-31 الموافق ل 4 ديسمبر 1990 المعدل بقانون 12-06 الموافق ل 12 يناير 2012) تأسيس كم هائل من الجمعيات الثقافية وذلك يعبر عن تعطش الجزائريين لثقافتهم وهويتهم نتيجة الاغتراب الثقافي الذي مارسته السلطة بعد 1962 إلى غاية 1989، وطبيعة السلطة السياسية التي ترفض هندسة المشاريع الثقافية خارج نطاق المؤسسة الرسمية.[2] ففي قراءة إحصائية للجمعيات عبر التراب الوطني في سنة 1992،بلغ عدد الجمعيات 30000 جمعية وفي سنة 2001 وصل عددها تقريبا 58000 جمعية وفي 2009 بلغ أكثر من 77000 جمعية مابين محلية، وطنية بمختلف أصنافها (دينية، مهنية، رياضية، ثقافية ...).[3]

أما إذا بحثنا في فاعلية هذه الجمعيات وقياس درجة مأسستها نجد ما يلي :

- **من حيث التكيفُ الزمني** نجد أن الكثير من الجمعيات لا تستمر؛ إذ تتسم بالمرحلية وذلك يرجع إلى: العراقيل البيروقراطية الخاصة بإجراءات التسجيل، الاعتماد وإعداد الملفات السنوية الخاصة التقرير المالي والأدبي، نَقص الإمكانات المادية والمالية، قلة الوعي بضرورة العمل الجمعوي، ظاهرة الانتهازية و الظروف السياسية و الأمنية الصعبة التي مرت بها الجزائر[4].
- **من حيث الاستقلاليةُ:** فاعلية الجمعية مرهون بمدى إمكانياتها المالية والمادية. فاستقلاليتها المالية عن الدولة تجعلها في مركز أقوى للتأثير في دوائر صنع واتخاذ القرار. في الجزائر هذا المشكل غير مطروح على الجمعيات المهنية والاقتصادية. لكن أغلب الجمعيات مدعمة وممولة من طرف الدولة أو جهات حزبية مما يفقدها استقلالية القرار.إن الأمثلة كثيرة في هذا الصدد: جمعية الإرشاد والإصلاح تابعة

[1] علي خليفة الكواري و آخرون ،**المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، المرجع السابق، ص 160.
[2] حسينة بوعدة: **« الجمعيات الثقافية في الجزائر : مقاربة ميدانية سوسيونقدية»** مختبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3. 2012. ص 319.
[3] فاضل سيد علي : **في نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري**، مذكرة الماجستير الحقوق، تخصص قانون دستوري، جامعة محمد خيضر – بسكرة، السنة الجامعية 2008-2009.ص 19.
[4] رابح لعروسي:**« فاعلية المجتمع المدني في الجزائر و السيناريوهات المستقبلية.»** مختبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ، 2012.ص 351.

لحزب وتيار إسلامي، جمعية حقوق الإنسان التي ترأستها السيدة خالدة تومي التابعة لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية....[1]

- **من حيث التعقيدُ:** الحركة الجمعوية الجزائرية لها بنية بسيطة وبَدائية ولم تصل إلى حد التخصص في الوظائف. أما من حيث توزيعُها الجغرافي فأغلبها مركّز في المدن الكبرى و القريبة من العاصمة.[2]
- **من حيث التجانسُ:** أغلب الجمعيات تعرف الصراعات لأسباب شخصية أثرت في استمرار تلك الجمعيات، غياب التنسيق بين القيادة والأعضاء وغياب النقاش الديمقراطي داخل الجمعيات.[3]

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية.

تعتبر الأحزاب السياسية مكونا رئيسيا في تشكيلة المجتمع المدني– الأحزاب السياسية خارج السلطة– كما أنها عبارة عن همزة وصل بين المؤسسات الرسمية والمجتمع ، فالأحزاب السياسية هي من أهم متغيرات النظام السياسي وهي محرك الحياة السياسية للأنظمة الديمقراطية[4]. ويعرف كل من **بالومبارا و واينر Palombara et Weiner** الحزب بأنه « منظمة دائمة ومستمرة حيث إنّ بقاءها يفوق بكثير بقاء مسيريها؛ منظمة محلية وراسخة و تظهر بأنها دائمة. تقوم بعلاقات عادية ومنتظمة ومتعددة على المستوى الوطني؛ إرادة مدروسة للمسؤولين الوطنيين والمحليين للمنظمة في أخذ وممارسة السلطة، لوحدهم أو مع الآخرين، وليس فقط التأثير في السلطة؛ الاهتمام في الأخير هو البحث عن المساندة الشعبية عبر انتخابات أو بطرائق أخرى».[5] مهما اختلف العلماء في تعريف الحزب السياسي لكنهم جميعا يتفقون على أن الحزب السياسي يسعى من أجل الوصول إلى السلطة وقيادة مؤسسات الدولة وهذا ما يميزه عن التنظيمات الأخرى للمجتمع المدني.[6] في انتظار الوصول إلى السلطة، يقوم الحزب بعدة وظائف يحتاج إليها النظام السياسي. يمكن اختصارها فيما يلي[7]:

1– التعبير عن المصالح و تجميعها: ويقصد بها العملية التي يتم من خلالها تحويل المطالب إلى بدائل سياسية عامة، تؤلف الأحزاب بين مصالح الجماعات المختلفة و تطرحها على شكل مقترحات تقدمها إلى صانع القرار. تكمن أهمية هذا الدور في التقارب بين المصالح المتباينة داخل المجتمع وهذا ما

---

[1] رابح لعروسي، المرجع السابق، ص 352.
[2] نفس المرجع
[3] نفس المرجع، ص 353.
[4] صالح بلحاج: **أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر**. نفس المرجع السابق. ص 82
[5] Cité par,Dominique Chagnollaud : **Science Politique, élements de sociologie politique**. 7eme édition, Dalloz, 2010.p215
[6] صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 82.
[7] ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**، دار الكتاب الحديث ، الجزائر،2010.ص 16.

يتيح الفرصة لصانع القرار للتعرف على مطالب مختلف الفئات الاجتماعية. وبالتالي هذا يساهم في تقوية اللحمة الوطنية ورفع مستوى الوعي بأهمية التضامن بين الجماعات المختلفة داخل الدولة[1].مما يزيد من فعالية النظام السياسي.[2]

2- التجنيد السياسي: وهو اختيار العناصر القيادية وإكسابهم الخبرات اللازمة لممارسة الأدوار المسندة إليهم كالتمثيل والتسيير في المجالس المنتخبة.[3] فإذا كان الحزب يهدف من خلال نشاطه السياسي الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها، فعليه أن يكوَن ويجند نخبة سياسية تمثل قيمه وتروج لأفكاره وتدافع عنها أمام منافسيه. كذلك ترويجهم لبرامج الحزب في أوساط المجتمع من أجل الوصول إلى السلطة أو التأثير في صانع القرار.[4]

3- التنشئة السياسية: وهي عملية تلقين الفرد لقيم واتجاهات سياسية عن طريق الحزب السياسي لممارسة العمل السياسي. ومن خلال هذه الوظيفة يقوم الحزب بتوجيه المواطن وإيقاظ روح المسؤولية لديه ويدفعه للمشاركة الإيجابية والفعالة في عملية البناء الديمقراطي.[5]

4- المشاركة السياسية: وتعد العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية، فهي تعبر عن حق المواطن في أداء دوره في عملية صنع القرار السياسي وفي حقه أن يراقب ذلك القرار كيف تجسد وبالتالي تقويمه. المشاركة السياسية لا تتوقف فقط على العملية الانتخابية والتصويت فيها ولكنها تشمل جميع الأنشطة السياسية التي تهدف إلى التأثير في صانع القرار السياسي والسلطة.[6]

5- إضفاء الشرعية: يعتبر الحزب السياسي مصدرا أساسيا في شرعية النظام السياسي، فشرعية الأنظمة الديمقراطية نستشفها في التعددية الحزبية الحقيقية حيث يكون الحزب مستقلا عن الحكومة ويسعى للوصول إلى السلطة عن طريق تأييد الشعب له، في إطار انتخابات تعددية شفافة ونزيهة.

وبناءُ على ما سبق، يتضح لنا أن علاقة الديمقراطية بالأحزاب السياسية علاقة وطيدة ، فلا يمكن بناء ديمقراطية دون تعددية حزبية و لا يمكن بناء دولة الحق و القانون دون السماح بوجود أحزاب سياسية تراقب عمل الحكومة عن طريق البرلمان المنتخب من طرف الشعب، وعليه فإن الأحزاب السياسية هي عصب النظام الديمقراطي. وعندما نتحدث عن التحول الديمقراطي في الجزائر نتحدث طبعا عن فترة

[1] Philippe Braud **: Sociologie Politique**. casbah édition, Alger, 2004. P 432.

[2] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 18.

[3] نفس المرجع. ص 19.

[4] توازي خالد: **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، فرع التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006. ص 50.

[5] نفس المرجع السابق.

[6] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 25.

الانفتاح السياسي الذي كرسه دستور 1989في المادة 40 منه التي تنص على " حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به...."[1] وجسد في قانون 11/89 الذي ضبط نشاط الجمعيات السياسية.[2] فمن الطبيعي أن تتحلى الأحزاب السياسية بالممارسة الديمقراطية أولا داخلها لكي تدافع عن الديمقراطية خارجها. فثمة علاقة جدلية تربط الممارسة الديمقراطية في الدولة بنظيرتها في الأحزاب السياسية. ففي هذا الصدد يقول **عاطف السعداوي** " إن النضال من أجل دولة ديمقراطية يبدأ في الأساس بالعمل من أجل بناء أحزاب ديمقراطية، فلا يمكن بناء ديمقراطية بقوى وتنظيمات غير ديمقراطية "[3]. العديد من الأحزاب السياسية التي ظهرت بعد 1989ينظر إليها المواطن الجزائري بنظرة سوداوية نظرا لظروف نشأتها وفقدانها للبرامج السياسية. لقد طفت على السطح قيادات حزبية دون برامج و لا مشاريع ولا حتى مواصفات للشخصية الكارزيمية التي لها قوة الإقناع.[4] أما الأحزاب التي لها قاعدة شعبية، فكانت قائمة على أسس إثنية وقبلية و طائفية أو مناطقية (الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، جبهة القوى الاشتراكية، جبهة التحرير الوطني ، حزب الطلائع الشيوعي ، التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية...) وبالتالي أغلبية الأحزاب السياسية في الجزائر كرست مبدأ الشخصنة في إدارة الحزب وابتعدت عن التنظيم المؤسسي الحديث لمؤسسة الحزب. فنجد مبدأ التداول على السلطة داخل الحزب مغيبا تماما، إذ الانتخاب على القيادة التنفيذية لا تجرى وفقا لما يحدده القانون الداخلي وإنما يتكيف مع نظام الولاءات داخل الحزب.[5] ترجع هذه الظاهرة أساسا إلى زعامة الأشخاص في تأسيس الأحزاب السياسية (حزب آيت أحمد، حزب جاب الله، حزب لويزة حنون.....الخ) [6] وكل محاولة لتغيير الزعيم تؤدي إلى شرخ الحزب و و تفتيته، لعل ذلك سببه اهتمام المناضلين بالاعتبارات الشخصية عوض البرامج و البدائل. وعليه، يمكن القول إن الأحزاب السياسية في الجزائر نشأت على أساس البنية الاجتماعية والدينية التقليدية التي تتمحور على شخصية الشيخ[7].

ومن خلال استقراء الواقع الحزبي في الجزائر منذ الانفتاح الديمقراطي إلى يومنا هذا، نلاحظ كَثرة الانشقاقات والصراعات التي تدل على هشاشة الأحزاب السياسية داخليا وعدم مقدرتها على الانسجام، وأيضا عدم تماسكها داخليا وحل خلافاتها بالرجوع إلى القوانين الداخلية. فالأمثلة كثيرة، وأبرزها

---

[1] أنظر دستور 1989 الجريدة الرسمية الموقع الرسمي للأمانة العامة للحكومة www.sgga.org.dz

[2] الجريدة الرسمية: **قانون 89-11 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق 5 يوليو 1989 يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي**. العدد 27.

[3] كما ذكره بوحنية قوى و آخرون: **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية**. الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان .2012، ص 55.

[4] نفس المرجع، ص 197.

[5] المرجع نفسه ، ص 396.

[6] ناجي عبد النور،المرجع السابق، ص 149.

[7] نفس المرجع.

الانشقاقات التي حدثت لأقدم حزب معارض في الجزائر وهو حزب جبهة القوى الاشتراكية بعد الانتخابات التشريعية لسنة 1997 (خروج ثمانية نواب من الحزب و محاولتهم إنشاء حزب جديد) وهذا يدل على غياب الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب وعدم مقدرتها على تحقيق التماسك بالرجوع إلى أطر قانونية تسوي الخلافات بين الأعضاء.[1]

عند النظر والتمعن في مدى استقلالية مؤسسة الحزب داخليا عن شخص رئيسها أو قيادتها، نجد أن معظم الأحزاب هي أحزاب أشخاص وليس أحزاب برامج. كما أنها أقرب إلى النوادي السياسية منها إلى الأحزاب وهذا ما يفسر ضَعف قواعدها الجماهيرية وتقوقعها في بيئة اجتماعية وحدود جغرافية معينة.[2] أما استقلالية الأحزاب عن السلطة السياسية فتبدو غير موجودة وذلك لعدة أسباب منها: الزبونية السياسية التي تمتهنها بعض الأحزاب التي نشأت لهذا الغرض– يبدو دورها متمثلا في التشويش على المعارضة– لا تظهر إلا في مرحلة الانتخابات خاصة الرئاسية منها،غياب برامج سياسية ومشاريع مجتمع تقدمها هذه الأحزاب كبديل سياسي يلتف عليها المواطن الجزائري ويعمل على تجسيدها، القيود التي تفرضها السلطة على الأحزاب المعارضة مثل القيود الأمنية والإدارية التي تحد من فعالية الممارسة السياسية في الجزائر،[3] خاصة بعد وقف المسار الانتخابي وفرض حالة الطوارئ لعقدين من الزمن ابتداء من سنة 1992. هذا الإجراء الأمني عمق من أزمة الممارسة الحزبية في الجزائر، فأصبحت الأحزاب المعارضة ليس لها الحرية في ممارسة أدوارها بالشكل الذي لا يخدم استمرار النظام السياسي القائم.[4] أما فيما يخص يخص أحزاب السلطة، فيتمثلون أساسا من حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم قبل انسحابها من الحلف الرئاسي بعد سنة 2011. فحزب جبهة التحرير الوطني يعتبر الداعم الأساسي للنظام وهذا الأخير لا يقبل أن يستقل حزب جبهة التحرير الوطني بقراراته حتى بعد تبني التعددية السياسية وترفض السلطة إمكانية حصول أي حزب سياسي يرفض القيام بدور المساند للنظام للأغلبية في البرلمان. هذا هو السبب الرئيسي الذي كان وراء إيقاف المسار الانتخابي في جانفي 1992 بعد فوز جبهة الإسلامية للإنقاذ[5]. فموقف قيادة جبهة التحرير الوطني برئاسة **عبد الحميد مهري** من قضية المأساة الوطنية وحضوره للعقد الوطني **لسانت إيجيديو**[6] في روما مع أحزاب سياسية أخرى، أدخل الحزب في أزمة سياسية خاصة أن النظام قرر إنشاء حزب بديل سمي بحزب التجمع الوطني

[1] ناجي عبد النور المرجع السابق ، ص 152.
[2] حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص 206.
[3] نفس المرجع ص ص 206-208
[4] بوحنيفة قوي و آخرون، المرجع السابق. ص 198.
[5] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 85.
[6] هي منظمة كاثوليكية في مدينة روما بإيطاليا، التي احتضنت اجتماع أحزاب المعارضة الجزائرية بما فيها قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في 13 13 يناير 1995، وذلك من اجل حل سياسي و سلمي للأزمة الجزائرية. الذي رفضته السلطة الجزائرية جملة وتفصيلا.

الديمقراطي الذي تحصل على أغلبية مقاعد البرلمان سنة 1997 أي بعد فترة قصيرة من تأسيسه. ومع مجيء **الرئيس عبد العزيز بوتفليقة** منذ 1999، أنشئ ما يسمى بـ:« التحالف الرئاسي » حيث اجتمعت عدة أحزاب مختلفة التوجهات على برنامج السلطة، وذلك يعبر على منطق الزبونية السياسية و التبعية ومنطق الحزب الواحد.[1] فأصبحت الأحزاب السياسية مجرد دعامة للنظام وظيفتها إنتاج نخب تكنوقراطية قابلة للاندماج والانصهار والدفاع عن مصالح السلطة السياسية والتخلي عن مبادئها وشعاراتها. فالامتيازات التي تقدمها السلطة لهم والإغراءات المادية والترقيات الاجتماعية كلها مقابل الولاء للسلطة السياسية والارتباط عضويا بالسلطة أكثر من أحزابها، مما أفقد معظم الأحزاب قيمتها وفعاليتها داخل المجتمع.[2]

وبناءُ على ما سبق، يمكن أن نقول إنّ الانفتاح الديمقراطي الذي أقدمت عليه الجزائر و تبنيها للتعددية الحزبية لم يصل بعد ربع قرن إلى تعددية سياسية لأن الانفتاح كان بعقلية الحزب الواحد. فممارسات الحزب الواحد موجودة داخل الأحزاب السياسية الجزائرية ذاتها، وما زالت أكثر الأحزاب السياسية في الجزائر تعاني من الشخصنة والتبعية للسلطة. فالسلطة الحاكمة فرضت منطق التبعية والولاء للسلطة بتكريسها للممارسات غير ديمقراطية مثل تضييق الخناق على الأحزاب السياسية بمبررات أمنية وتزوير الانتخابات وعدم السماح للمعارضة بالوصول إلى السلطة وكذا استعمال وخلق زبونية سياسية بمال الريع البترولي. كل ذلك جعل الأحزاب السياسية هشة ولا تؤدي دورها كمؤسسات سياسية مستقلة. أكثر من ذلك، الأحزاب السياسية في الجزائر ساهمت في إفساد الديناميكية الحزبية واللعبة السياسية التي تتيح للمجتمع أن يختار بين عدة بدائل وبرامج. بتحويل الحزب السياسي إلى سوق سياسي أركانه المال السياسي، العصبية السياسية والكذب السياسي وتأجيج روح القبلية والعروشية والجهوية في ممارستها الميدانية.[3] وبهذه الممارسات تحولت الأحزاب من دور جمع المصالح للفئات الاجتماعية التي تمثلها إلى دور موزع القيم والمنافع بين القوى المسيطرة داخلها، وفقا لسياسة الريع التي ينتهجها النظام التسلطي نفسه.وبالتالي أصبح الحزب السياسي في الجزائر جزء من إشكالية التحول الديمقراطي.

[1] صالح بلحاج ، المرجع السابق، ص.ص 85-87.
[2] زين العابدين حمزاوي، «الأحزاب السياسية و أزمة الانتقال الديمقراطي بالمغرب» مقال منشور في الموقع الإلكتروني : http://www.aljabriabed.net/n91_01hamzapui.htm تاريخ الدخول إلى الموقع : 2016/03/22 على الساعة العاشرة صباحا.
[3] بوحنيفية قوي، المرجع السابق، ص 329.

المطلب الثالث: وسائل الإعلام.

تعتبر وسائل الإعلام من المؤسسات الرئيسية التي تؤثر في الثقافة السياسية وتشكل الرأي العام وتوجهه نحو القيم الديمقراطية وترسيخ مبادئ الحوار والحرية الفكرية. فهي منبر أساسي لتسويق القيم والأفكار، وهي مؤسسة تحرص على تنوير الرأي العام الذي هو بمثابة السلطة الحقيقية في المجتمع. فالصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر تعتبر مكونا مهما وأساسيا للمجتمع المدني،[1] كما تعكس العلاقة الموجودة بين الدولة والمجتمع حيث إنّ مساهمتها في الإصلاح الديمقراطي متوقفة على وظيفتها في المجتمع وحجم الحريات فيه. فوسائل الإعلام تلعب دورا جوهريا في تعزيز قيم المشاركة السياسية وتدعيم الديمقراطية.[2] وذلك بإتاحة الفرصة للجميع في النقاش حول المسائل العامة والإدلاء بوجهات نظرهم. كذلك هي عنصر يكرس من خلاله كبح تجاوزات السلطة وزيادة الشفافية وإخضاع المسؤولين للمسائلة عن أفعالهم أمام محكمة الرأي العام.[3] لذا فوسائل الإعلام المستقلة تعزز قدرات المواطنين في مراقبة السلطة. فإذا كان الانتخاب يمكّن المواطنين أن يختاروا ممثليهم لعهدة معينة، فإن وسائل الإعلام تتيح للشعب ما بين العهدتين أن يصل صوت الشعب إلى المسؤولين.[4]إذن كي يكون النظام السياسي ديمقراطيا يجب أن يكون منفتحا دون تحفظ على الرأي الآخر وتوسيع مجال الشأن العام، والاعتراف واحترام العلنية في النقاشات التي تهم الشأن العام وحرية الصحافة المتعددة. فالتمثيل الإعلامي لشرائح المجتمع كذلك له أهمية بالغة كالتمثيل النيابي للشعب داخل المجالس المنتخبة.[5]

هناك علاقة ترابطية بين حرية وسائل الإعلام والقدرة على الوصول إلى المعلومات، وكذا بفاعلية الحكومة والحد من مستوى الفساد والاستقرار السياسي عموما. فحيثما كانت وسائل إعلام حرة ومستقلة كان للنظام السياسي الفاعلية في معالجة قضايا المجتمع المختلفة.[6] نستنتج هنا وجود علاقة طردية بين الديمقراطية وحرية الإعلام ، فكلما قلت القيود على وسائل الإعلام زادت قدرتها على أداء أدوارها التي من خلالها تؤثر في الحياة السياسية والديمقراطية بشكل عام. وعليه يمكن تلخيص هذه الأدوار فيما يلي :

---

[1] ويفي خيرة: **« دور المجتمع المدني في تفعيل التحول الديمقراطي في الجزائر»** أعمال الملتقى الوطني الثالث المنظم يومي: 7-8 ديسمبر 2011. مختبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر -3- 2012 ، ص 259.

[2] عيسى عبد الباقي: **« وسائل الإعلام و التحول الديمقراطي في الدول العربية، إشكالية الدور....و آليات التعزيز»** ورقة بحثية قدمت في المؤتمر الأول لمستقبل الإعلام في مصر في 29 ديسمبر 2012 بالقاهرة. نشرت في الموقع الإلكتروني التالي: http://elsharq.net يوم دخول إلى الموقع: 2016/03/23. على الساعة الواحدة زوالا.

[3] ، المرجع نفسه.

[4] Daniel Bougnoux**«**:**Médias et démocratie La fonction des médias dans la démocratie»**Information, médias et Internet Cahiers français n° 338, in : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/ date d'entrée : le 23/03/2016.

[5]Daniel Bougnoux,op,cit

[6] عيسى عبد الباقي، المرجع السابق.

- وظيفة الإعلام والإخبار، التي تتمثل في قيام وسائل الإعلام بنقل الأحداث والقضايا المهمة، ومتابعة تطوراتها وذلك لتلبية حاجة الإنسان لمعرفة البيئة المحيطة به.
- التوجيه وتكوين المواقف والاتجاهات: هذه الوظيفة تعني أن وسائل الإعلام تقوم بدور المرشد أو الدليل الذي يزود المواطنين بالمعلومات الكافية عن السياسات العامة وكما يزود صناع السياسات بما يحتاجونها من معلومات.[1]
- وظيفة التثقيف وتوفير جو من المعرفة، وهذا الدور تتقاسمه مع المؤسسات التعليمية. ضرورة توفير المعرفة هو المدخل الصحيح للقرارات الصحيحة.[2]
- وظيفة المراقبة: وهي امتداد لمفهوم السلطة الرابعة، حيث إنّ وسائل الإعلام تعمل على رقابة في كل مدخلات ومخرجات النظام السياسي؛ تراقب المؤسسات الاجتماعية والسياسية النافذة في المجتمع. كما تظهر أهمية هذا الدور في الحراسة ضد إساءة استخدام السلطة ، وحماية المصالح العامة من ظاهرة الفساد و الانحراف[3].
- وظيفة الاتصال الاجتماعي وزيادة التماسك الاجتماعي، فتقاسمها للمعرفة ونشرها لثقافة عامة مشتركة لكل أعضاء المجتمع، تساهم في تحقيق الوحدة الاجتماعية.

على هذا الأساس، كرست الجزائر في دستور 23 فيفري 1989 حرية الرأي والتعددية الإعلامية التي تضمنها قانون الإعلام الصادر في 3 أفريل 1990 والمرسوم التنفيذي رقم 90-325 المؤرخ في 20أكتوبر 1990 المتعلق بكيفية توزيع مساعدات الدولة المالية الموجهة للمؤسسات الإعلامية التي كانت الأرضية الصلبة للصحافة الحرة التي وصل عددها إلى 823 عنوانا جديدا ظهر ما بين سنة 1989 وسنة2000. لكن بعد عشر سنوات من الانفتاح الإعلامي اختفى كذلك 694 عنوانا بعد ظهوره.[4] وإذا كان مفهوم الصحافة المستقلة يشير إلى عدم خضوعها لأي سلطة عمومية أو نفوذ، سياسيا كان أو اقتصاديا و لا أية مراقبة على وسائل التحرير والنشر[5] فإن أغلبية الصحف الجزائرية الخاصة مشكوك في في استقلاليتها لأن استمراريتها مرهونة بالخدمات التي تقدمها لها المطابع العمومية (شرق، وسط، غرب)، كما أن الدولة تقدم مساعدات مباشرة و غير مباشرة لهذه المؤسسات الإعلامية. حيث إنها تقوم

[1] محمد جاسم فلحي الموسوي: «نظريات الإتصال و الإعلام الجماهيري» مقال نشر في الموقع الرسمي للأكاديمية العربية في الدنمارك : http://www.ao-academy.org/wesima_articles/library-20060523-456.html يوم الخول: 2016/03/24. على الساعة 10 صباحا.
[2] عيسى عبد الباقي، نفس المرجع السابق.
[3] نفس المرجع.
[4] Belkacem Mostefaoui :**Médias et liberté d'expression en Algerie**, El Dar El Othmania,Alger,2013.p 64
[5] Ibid.p 62.

بتوفير مقرات بمبالغ رمزية للصحف الخاصة، وذلك ليس من باب الإحسان من جهة السلطة.مثلا عند تفحص أسعار الكراء حسب سوق العقار، يظهر بأنه جد مرتفع خاصة في منطقة العاصمة، وبالتالي فالسلطة كانت تنتظر مقابل تلك المبالغ الرمزية في الكراء ولاءً لها.[1] كما تظهر درجة التبعية للدولة في المساعدات المالية التي قدمتها الدولة لهذه العناوين الخاصة وفقا لعدد الصحفيين الذين اشتغلوا في القطاع العام ثم التحقوا بالصحف الخاصة، حيث نجد مثلا جريدة الوطن منحت لها مبلغ 6.287.947.60 دج كتعويضات لمقابل 25 صحفي عامل في جريدة عمومية قبل أن يلتحق بها.[2] لأن السلطة بهذه التقنية يمكن أن تضمن نوعا من الولاء عن طريق ترقية صورة الصحفيين الذين كانوا تابعين للقطاع العام. تظهر درجة الاستقلالية في تحكم الدولة للإشهار التجاري **عبر الوكالة الوطنية للطبع و الإشهار**، والذي تستعمله السلطة لرقابة الصحافة الجزائرية الخاصة، فكل من يتجرأ –بكتاباته– ليهدد السلطة وبقائها تضيّق السلطة عليه الخناق بعدم منحه حقه في الإشعار التجاري و ذلك ما يسبب الأزمة المالية للجريدة ، مما يمهد إلى اختفائها نهائيا.[3]

أما في ما يتعلق بالتكيف الزمني و استمرارية الصحف، يفسّره بوضوح الكم الهائل من العناوين التي اختفت بعد ظهورها على الساحة الإعلامية فمثلا بين سنة 2007 و سنة 2010 انخفض عدد الجرائد الأسبوعية من 98 إلى 59 أسبوعية. وذلك راجع إلى المعوقات الإدارية و الأزمات المالية لمؤسسات الإعلام في الجزائر. إضافة إلى المضايقات القضائية وتجريم الصحفيين.[4] لكن بعد اندلاع الثورات العربية، حاول النظام أن يتراجع شيئا من مجال تسلطه لصالح المؤسسة الإعلامية بإتاحة هامش من الحرية للإعلام وذلك بإسقاط الجرائم الإعلامية وذلك بمقتضى القانون العضوي رقم 12–05 المتعلق بالإعلام الصادر 12 يناير 2012، ذلك كمحاولة للتكيف مع موجة الثورات العربية وضمان استمراريته.

المبحث الثالث :واقع البنى الاجتماعية و الثقافية في الجزائر.

عندما نتحدث عن التحول الديمقراطي كإطار قيمي يحتاج إلى حاضنة اجتماعية و ثقافية توفر له المناخ المناسب لكي يترعرع، فالعامل الاجتماعي له أهمية كبيرة في تحديد شكل المجتمع و شخصيته و نظام حكمه. فأي نظام حكم لأية دولة ما هو إلا انعكاس لأوضاع وقيم وعادات وتقاليد اجتماعية السائدة في

[1].Belkacem Mostefaoui, opcit, p62
[2]ibid , p.53
[3]ibid. p 79.
[4]Ibid.

ذلك المجتمع. والثقافة السائدة في المجتمع في الأخير هي تحصيل حاصل لدور التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات الاجتماعية والثقافية السائدة داخل الدولة. ودور هذه المؤسسات يعد مطلبا من مطالب التحول الديمقراطي في تأصيل القيم الديمقراطية في عقول أفراد المجتمع ووجدانهم. فالحياة الديمقراطية مرهونة بأبعادها وخلفياتها الثقافية. ذلك يعني أن الديمقراطية لا يمكن لها أن تنضج وتستقر، إذا لم تسايرها ثقافة المجتمع.[1]

تلعب التنشئة الاجتماعية السياسية دورا محوريا. فلها أهمية بالغة في تنمية وتطوير المجتمع لما لها من قدرة على تغيير نمط اجتماعي ما- بما يحتوي من قيم وعادات- إلى نمط اجتماعي آخر بقيم أخرى. وعملية التحول الديمقراطي تحتاج إلى الظروف والمستلزمات الضرورية لإنجازها. فالديمقراطية أكثر من مجرد اتخاذ قرارات سياسية وإجراء انتخابات، فهي تتطلب ترسيخ قيم لثقافة ديمقراطية في جميع شرائح المجتمع. وعملية بناء القيم الملازمة للثقافة الديمقراطية لا بد أن تتم من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية السائدة في المجتمع من اجل تحقيق رسوخ القيم الديمقراطية وقَبولها اجتماعيا. و انطلاقا مما سبق، يمكن لنا الجزم بأن الديمقراطية التي لا تؤَسَس على وعي ثقافي ووعي اجتماعي تبقى شكلية فقط. لذا، فالمجتمع الذي لم يتربَ على السلوك الديمقراطي ولم يتعود على قيم ديمقراطية لا يمكن أن تزدهر فيه الديمقراطية. و هذا ما يدفعنا هنا إلى البحث عن واقع المؤسسات الاجتماعية و البنى الثقافية ودراسة مدى تقبلها للقيم الديمقراطية في هذا المبحث.

المطلب الأول: واقع البنية الاجتماعية في الجزائر.

إن بحثنا في الحياة السياسية في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي، يتصل بالمنظور المناسب الذي يمكن أن نطل من خلاله لفهم عملية التحول الديمقراطي وواقعها في إطارها الاجتماعي العام. وفي تحليل البنية الاجتماعية وأثرها على الحياة السياسية عموما، ننطلق من مقولة غلبة التناقضات الاجتماعية وسلسلة المواجهات والصراعات بين مختلف القوى في المجتمع وليس غلبة التوازن والاستقرار.[2]

من المهم إذن أن نبدأ بوصف المجتمع الجزائري وإظهار خصائصه التي يمتاز بها كغيره من المجتمعات العربية تقريبا. إنه:

[1] هالة كريم تركي: « التنشئة الاجتماعية- السياسية و التحول الديمقراطي في العراق» ملخص لمقال منشور على موقع جامعة النهرين في العراق:http://www.nahrainuniv.edu.iq/ar/node/3176 تاريخ الدخول : 2016/03/28 على الساعة 13 زوالا.

[2] ثناء فؤاد عبد الله: **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت- لبنان.2004.ص94.

– مجتمع فسيفسائي يتألف من جماعات متنافسة ومتناحرة ومتنوع من حيث الانتماءات والعصبيات القبلية والطائفية والعرقية والجهوية، وأنه متخلف لا يزال يسوده نمط إنتاج زراعي تقليدي تتمركز بنيته الإنتاجية حول العائلة، لا يزال شبه رعوي في بعض مناطقه الريفية والبدوية.

– أنه ديني سلفي في منطلقاته وتوجهاته، وأنه مجتمع قبلي تهيمن فيه الجماعات القبلية والأبوية والنزوع إلى الاستبدادية على مختلف المستويات وكافة المؤسسات، يعاني فيه الفرد–داخل المجتمع – سلطوية الأنظمة السائدة. ففي العائلة مثلا يسيطر الأب على كل شيء وإرادة الأب هي إرادة مطلقة والمقولات التي تسيطر على هذا النظام البطريكي على حد تعبير هشام شرابي هي: المعرفة تقوم على الأسطورة، الإيمان مقابل الفكر والعقل، الحقيقة الدينية والتعليمية مقابل العلمية النقدية، اللغة البيانية مقابل التحليلية، نظام السلطنة والبيروقراطية مقابل الديمقراطية، التركيب الاجتماعي العائلي والقبلي الطائفي مقابل الطبقي.[1]

ولتتضح لنا البنية الاجتماعية التقليدية أكثر في المجتمع الجزائري سنحاول أن نبحث في المؤسسات الاجتماعية المحورية في بناء شخصية الفرد داخل المجتمع. وأهم هذه المؤسسات نجد :

العائلة: تمثل نقطة تماس بين الفرد والحضارة الاجتماعية، فهي التي تتولى نقل القيم الاجتماعية وأنماط السلوك من جيل إلى جيل.[2]

العائلة كبنية اجتماعية، أهميتها تظهر في علاقتها الجدلية مع المجتمع، فهي التي تدعم المجتمع وهي التي تقف في وجهه، فالفرد حين يجد نفسه بين المتطلبات المتناقضة للمجتمع والعائلة، ينزع إلى إرضاء مطالب العائلة لا المجتمع. العائلة هي الحلقة الأولى التي ينصهر فيها الفرد وهي تمثل صورة مصغرة للمجتمع. لذلك نجد القيم التي تسود في المجتمع مكرسة في العائلة.[3]والعائلة الجزائرية هي نسق من العلاقات تجسد في آن واحد الوحدة الاقتصادية بوحدة الموارد ووحدة القرارات ووحدة الاستهلاك. العائلة تعمل على إعادة إنتاج نفسها بالنظر إلى الماضي إلى درجة تسمية الأبناء والأحفاد بأسماء الأجداد لكي لا تختفي.[4] هذا ما يدل على قوة هذه البنية الاجتماعية في عملية نقل القيم من جيل الى جيل. فما علينا إذن إلا أن نبحث في هذه القيم العائلية لنعرف ما القيم السائدة في المجتمع وبالتالي نستنتج مدى مسايرتها للقيم الديمقراطية.

---

[1] حليم بركات: **المجتمع العربي المعاصر، بحث في تغيير الأحوال و العلاقات**. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2009.ص38.

[2] هشام شرابي: **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**. دار نلسن، الطبعة السادسة،بيروت- لبنان.1991.ص35.

[3] نفس المرجع. ص 41.

[4] M'hammed Boukhobza : **Ruptures et Transformations Sociales en Algerie**. Vol.2 OPU,Alger,1989.p 559.

العلاقة بالآخر: فالعائلة لا تتيح للفرد سوى مجال ضيق لتحقيق استقلاله الذاتي. لذا نجد نظام التربية داخل العائلة لا يكتفي بتعليم الطفل مثلا أنه عاجز عن فعل أي شيء بنفسه، بل يعلمه أيضا أنه عاجز عن تحقيق الاحترام الذاتي، يعني أنه لا تكون له أهمية إلا إذا اعترف الآخرون بها له ومنحوه التقدير، وبالتالي يتعلم الطفل كيف يبني صورته الذاتية على أساس رأي الآخرين.[1] فظاهرة السيطرة و التسلط نجدها مكررة في عدة أنماط الحياة الاجتماعية، هذا ما يؤدي إلى خلق فرد لا يثق بآرائه الخاصة مما يجعله دائما في إذعان للسلطة – لأبيه، للشيخ، للمعلم – فيتقبل بالسيطرة الخارجية عليه . وتتخذ السلطة في العائلة في معظم الأحيان شكلا سلبيا كالعقاب والإذلال وهكذا فإن الفرد في العائلة يجد نفسه دوما في مواجهة من يكبرونه سنا وأرفع منه مقاما بحيث يمارسون سيطرته عليه.[2] فمجتمعنا بصفة عامة يرمي من خلال عملية التربية والتثقيف إلى إخضاع الفرد، وخير مثال على ذلك هو التمعن في العلاقات التي تربط العائلة خصوصا والمجتمع عموما بالأطفال والمرأة.[3]

عندما قال نابليون إن اليد التي تهز السرير هي التي تهز العالم، كان يقصد المرأة لأنها هي الركيزة الأساسية للمجتمع . فمجتمعنا عندما يحتقر المرأة ويضطهدها يعني ممارسة الضغط والطغيان على نصف المجتمع، وبالتالي لا يمكن تغيير الأوضاع الاجتماعية كانت أم سياسية و حتى اقتصادية إذا لم تكتمل عملية تحرير المرأة داخل المجتمع.[4]

آداب المعاشرة فالعائلة توجه الفرد منذ صغره نحو الأشخاص وليس نحو الأشياء، فالطفل يتعلم فن المعاشرة «قل مرحبا لعمو» « قل مع السلامة لجدو» الخ و لذلك الطفل ينمو ولا يجد مساحة كافية ليعرف نفسه فهو محاط بالمجتمع في معظم أوقاته و هنا نشير أن تدريب الطفل على المعاشرة هو في الواقع تدريب على المسايرة . والمسايرة لها مساوئ اجتماعية لأنها تؤدي في الأخير إلى عدم التمييز بين الناس وأفكارهم، كما تؤدي إلى التهرب من المواجهة المباشرة ومعالجة المشكلة في جذورها. لأن الطفل يتعلم كيف يتكيف مع محيطه الاجتماعي ولا يتعلم ما يلائم من أسلوب التصرف والحديث[5].

[1] هشام شرابي ، المرجع السابق ص 44.
[2] نفس المرجع، ص 67.
[3] نفس المرجع،ص 115.
[4] نفس المرجع ، ص 122.
[5] نفس المرجع، ص 57.

الاتكالية والتهرب: الاتكالية لها جذور اجتماعية وثقافية، فعند تربية الطفل في جو من المنافسة يخلق في نفسيته أخلاق المنافسة والاندفاع أما حين يتربى الطفل في عائلة ومجتمع تحدد سلفا مركزه ودوره الاجتماعي يجعل الفرد ميالا إلى الخضوع والاتكالية والعجز والتهرب. والشعور بالعجز يتخذ أشكالا متنوعة في نمط السلوك المألوف في المجتمع الجزائري ولعل ما يدل على ذلك التعابير المختلفة عن الإيمان بالقضاء والقدر والجبرية عند تعبير أغلبية الشرائح الاجتماعية عن مواقفهم. كما نستشف في بعض الأمثال الشعبية السائدة «أحييني اليوم و اقتلني غدوة » عن عجز تصور المستقبل وروح الاستسلام، فرغبات اليوم تجري تلبيتها على حساب حاجات الغد. فالاتجاه العام هو نحو إشباع الرغبات وليس نحو الاستثمار والإنتاج. [1]

القبيلة: عرفت المنطقة العربية الظاهرة القبلية منذ القدم، فهي تعد من الخصائص السوسيولوجية لمجتمعات العربية، فقد أدت هذه البنية التقليدية العديد من الأدوار في انسجام المجتمعات وتفكيكها. حسب الموسوعة العربي القبيلة هي « مجموعة من الناس يتكلمون لهجة واحدة و يسكنون إقليما واحدا مشتركا يعتبرونه ملكا خاصا بهم ».[2]ويعرفها **جواد علي** في كتابه " المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام " على أنها جماعة من الناس ينتمون، حقيقة أو وهما، إلى أصل مشترك ويشعرون بانتسابهم إلى أب أو جد أعلى.[3] ويعرف **بيشلر** القبيلة بأنها شكل انقسامي للتنظيم الاجتماعي يتكون من أقسام قاعدية يمثل كل منها أسرة ممتدة في عمق ثلاثة أو أربعة أجيال، و كل قسم قاعدي يلتحم تلقائيا مع قسم آخر كلما شعر بتهديد أو خطر.[4]

فالقبيلة تعتبر ظاهرة اجتماعية راسخة في تاريخ المجتمع العربي عموما – مغربا و مشرقا – فالقرابة الضيقة مسيطرة على العلاقات الاجتماعية في العديد من مناطق الجزائر تتألف من عشائر ، قبائل ، قرى و دواوير ... فرغم اصطدام هذه البنى التقليدية خاصة القبائل والعشائر مع الدولة العصرية بعد نشأتها لكن ذلك لم ينقص من ثقلها. فقد احتفظت القبيلة في المجتمع الجزائري بتضامنها الداخلي ولكن لم تصل القبيلة إلى تهديد وجود الدولة والولاء إليها إلا في حالة ما إذا حصلت أزمات، فالفرد قد يرجع إلى ولائه القبلي في حالة التهديد والخطر الخارجي خاصة إذا عجزت الدولة عن توفير الأمن له. فرغم اتفاق معظم الدارسين لظاهرة القبيلة على أنها لا تمثل تهديدا للبنى المستحدثة وأنها يمكن أن تخلق نوعا من التوازن

[1] هشام شرابي المرجع السابق، ص 74.
[2] محمد نجيب بوطالب: **الظواهر القبلية و الجهوية في المجتمع العربي المعاصر**.المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان.2012.ص32.
[3] نفس المرجع.ص 32.
[4] نفس المرجع . ص 34.

في مواجهة بعض الإيديولوجيات المطلقة بتغذيتها لروح المقاومة الوطنية[1]. إلا أن من مساوئها تتمثل خلق النزعة القبلية أو ما نسميه نحن في الجزائر « العروشية ». فالقبلية أو العروشية تمثل تجسيدا غير واع للقبيلة فيتحول الولاء شيئا فشيئا إلى ولاء للقبيلة وجعله هوية لمجتمع محلي ومن ثمة يشتد البناء القبلي في المجتمع و الولاء له على حساب الولاء للدولة الوطنية.

فالنزعة القبلية عندما تظهر كبنية اجتماعية بارزة في الأحداث توحي إلى عدم قدرة المجتمع المدني على تحقيق اندماج المواطنين في مشروع الدولة الوطنية، فكلما أتسع مجال نفوذها تقلص حيز عمل المجتمع المدني.[2] لذا نجد أن خاصية جاذبية الأصل التي تتميز بها البنية القبلية، والتي يكون فيها عامل الولع بالنسب والإسناد التاريخي للجماعة – سواء كان حقيقيا أم وهميا – تهدد بصفة مباشرة مقوم الوحدة الوطنية التي هي شرط أساسي في عملية دمقرطة الحياة السياسية وخلق وفاق وطني حول هوية وطنية. إن تعدد المعطى القبلي والإثني قد يهدد توطين الديمقراطية لأن هذا المعطى يؤثر في الساحة السياسية بصفة مباشرة مثل خلق الأحزاب السياسية بمنطق قبلي إثني – التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية، الجبهة الإسلامية للإنقاذ –وخير مثال على خطر القبيلية والعروشية هي حركة العروش في أزمة القبائل سنة 2001 حيث طالبت هذه الحركة سحب قوات الدرك الوطني في منطقة تيزي وزو، بجاية و بويرة (منطقة القبائل) وظهور النزاع الدموي في منطقة واد ميزاب بين **المزاب** و قبيلة "**الشعامبة**" بين 2004 و 2014 ، القبيلة الأولى لها أصول أمازيغية والقبيلة الثانية لها أصول عربية. ففي هذا النزاع، لم تصل الدولة إلى بسط قوتها والسيطرة على الأوضاع الأمنية إلا عندما استعانت بشيوخ القبائل. فصعود هذه الانتماءات القبلية التقليدية يصادفه دائما تهديد لأركان التنظيم – خلال الأزمات –أو توظيف رموزه من قبل السياسيين من أجل الوصول إلى السلطة أو التقرب منها. فغالبا ما توظف هذه العلاقات القبلية والقرابية في الخطابات السياسية في الحملات الانتخابية مثل رفع شعار «انتخبوا ولد البلاد».[3] إذا الممارسة الديمقراطية لا يمكن أن تنمو في ظل مناخ اجتماعي تسوده قيم التسلط والاستئثار و الأحادية و العصبية.

[1] محمد نجيب بوطالب: المرجع السابق، ص 39.
[2] .: نفس المرجع، ص 42.
[3] منصور مرقومة: « القبيلة في الجزائر : جدلية التغيير بين الفكر التقليدي و تحديات العصرنة» جامعة مستغانم، نشر في موقع الأنتروبولوجيا و السوسيو أنثروبولوجيا : http://www.aranthropos.com/ تاريخ الدخول إلى الموقع: يوم 2016/03/30 على الساعة 9 صباحا.

المطلب الثاني: البنية الثقافية في الجزائر

رأينا أن الديمقراطية ليست مجرد شعار يرفع في الخطابات السياسية و المحافل و المؤتمرات، بل هي ممارسة عملية تتطلب العمل على تأصيل قيمها و تأسيسها في الحياة الثقافية و التوجهات الاجتماعية بعد ضبطها بثوابت المجتمع و تأسيسها على القيم و المصالح المشروعة من خلال مؤسسات ثقافية رسمية كانت أو غير رسمية و ذلك لنشر وتعزيز الثقافة الديمقراطية و القيم المرتبطة بها كالتسامح و الحوار و احترام آراء الآخرين. و لدراسة واقع البنى الثقافية في الجزائر و أدوارها في دفع عجلة التحول الديمقراطي، سنحاول أن نأخذ مؤسستين تناط بهما دور التنشئة الاجتماعية و دور التثقيف في المجتمع.

1.مؤسسة المدرسة: الديمقراطية بصفتها نمط حياة للأفراد والجماعات ونمط سلوك أخلاقي واجتماعي ما هي إلا شعارات خاوية إذا لم تلازمها تربية نوعية. فقيم الديمقراطية كما يرى **جون ديوي** " يجب أن تغرس وتتغذى، إنها متوقفة على التربية ".[1] الإصلاح الاجتماعي يتم عن طريق المدرسة، فهي تعتبر حيزا تربويا قادرا على إنتاج إنسان ديمقراطي أصيل وعلى خلق عادات وقيم تساهم في تحقيق السلام والديمقراطية والاستقرار، فهي تكون مواطن المستقبل وتربيه. بالنسبة **لجون ديوي**[2] المدرسة ليست مجرد مكان يلقن فيه الدروس وتجارب الأجيال الماضية وشحن عقولهم وأذهانهم بما لا يفيد المجتمع وطموحاته. وإنما يجب أن تكون في مستوى المؤسسة الاجتماعية التي تصبو إلى توطيد العلاقة بين

التلميذ والمجتمع وتهيئته لاستخدام قواه الخاصة من أجل غايات اجتماعية.إنها بمثابة مجتمع جنيني تولد فيه قيم الديمقراطية.[3]

عند النظر في واقع المدرسة الجزائرية وواقع التربية والتعليم فيها، نجد أن مناهج التعليم المعتمدة رغم محاولة الدولة الرفع من مستوى التعليم تقوم على التلقين التقليدي الذي يظل يشكل عائقا أمام فرص الإبداع والابتكار وتطوير الملكات الفردية.[4] والتلقين هو قيام المعلم بنقل المعلومات والمعارف بصورة لا تعطي للمتعلمين فرصة للفهم والتفكير والتساؤل والبحث والتجريب والنقد.

---

[1] كما ذكرته حنيفي جميلة: « دور المدرسة في بناء الديمقراطية لدى جون ديوي » الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية.ب/ قسم الآداب و الفلسفة. العدد 10- جوان 2013. ص.33-38. ص.35.

[2] فيلسوف أمريكي، محتص في البيداغوجيا.

[3] حنيفي جميلة، المرجع السابق. ص. 35.

[4] ليلى جباري:« المدرسة الجزائرية في ضوء المقاربة بالكفاءات» مقال منشور في الموقع الرسمي للمعهد الوطني لتكوين موظفي قطاع التربية الوطنية الفضيل الورتيلاني ورقلة. http://www.ifpm-ouargla.com/ يوم الدخول الى الموقع : 2016/03/30 على الساعة 14 زوالا.

ويعتبر التلقين وسيلة للقمع و الاستبداد تجعل التلميذ لا يكتسب الفكر النقدي ولا يستطيع بناء أفكاره بنفسه مما جعل المدرسة الجزائرية عبارة عن إعادة إنتاج للاستبداد والخمول والعجز في مواجهة عصر التحديات والسرعة في التكيف.[1]

وباعتبار التعليم أحد الأدوات الرئيسية في بناء الإنسان، فالنظام السياسي الجزائري يستخدم قناة التعليم الرسمي لإعادة إنتاج نفسه – النظام التسلطي –من خلال عملية التنشئة التي تقوم بها مؤسسات التربية وذلك بخلق منظومة من القيم في النظام التعليمي. وتتمثل في:

أ- قيمة الأحادية وتعني عدم القبول بالآخر سواءً على مستوى الرأي أو النظم أو الجماعات. وهذه القيمة تتنافى مع القيم الديمقراطية.

ب–ثقافة الذاكرة وتتمثل في إتباع التقليد والتكرار والرقابة والاعتماد على الحلول الجاهزة بدل من اتخاذ مواقف المبادرة واستخدام المهارات.

ت–الثنائية الحدية وهذا يشير إلى وجود نمطين متناقضين لا يجتمعان أبدا، أي التفكير على نمط " إما.... وإما « وبعبارة أخرى يعني " من ليس منا فهو ضدنا " وهذه القيمة السلبية تتجاهل الحلول الوسط وانعدام إمكانية التعاون.

ث–ثقافة التماثل التي تعني تخوين كل من يختلف عنا وهذا ما يشجع على الانغلاق بدل التفتح وتقبل الرأي الآخر والقدرة على النقد.[2]

لذا فإن عملية التعلم التي تنتقل من خلالها المعايير والقيم من مؤسسات التنشئة إلى الطفل هي قيم الاستمرارية للثقافة السائدة وليست قيم لتحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي في المجتمع الجزائري.[3]

النقاش الدائر حاليا حول المدرسة الجزائرية يوحي أن هذه الأخيرة تعيش أزمة منظومة.المنظومة التربوية في الجزائر أشبه ما تكون بحلبة صراع بين مصالح إيديولوجية مختلفة ومشاريع مجتمع مختلفة. نجد هناك خطابين متوازيين لا يلتقيان: خطاب الإصلاحيين يمثل الفاعلين في ميدان التربية و ميدان العلم عامة وعدد من وسائل الإعلام، و هم ينددون بفشل النظام التربوي الحالي. وهناك خطاب المحافظين الذي يمثله رجال السلطة والكثير من ممثلي المؤسسات التربوية، من دعاة المحافظة على النظام

[1] القذافي خلف عبد الوهاب محمد« التلقين في التدريس طريقة فاشلة تترجم واقعنا المؤسف» مقال منشور في موقع المنتدى المنشاوي للدراسات و البحوث . http://www.minshawi.com/node/2600 يوم الدخول : 2016/03/30 على الساعة 15 .

[2] ثناء فؤاد عبد الله: **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** . المرجع السابق ص ص 332 -333.

[3] نفس المرجع، ص 334.

القائم.[1] وهذا الصراع يظهر حسب الباحثة **لمريا شتوان** في مقالها حول " نقاش حول المدرسة الجزائرية " « Débat sur l'école en Algérie » أين قامت بدراسة على أربعة جرائد يومية تمثل التيار الإصلاحي وهي : « La Tribune » « Liberté » « El Watan » « Le Matin » وحاولت عبر هذه اليوميات أن تبين مدى قوة هذا الصراع فتوصلت إلى أن العناوين التي تكتبها هذه الجرائد تدل على الصدام بين التيارين: كأن تكتب بعضها " آن الأوان أن نوقف الكارثة " " المدرسة في مفترق الطرق " " التربية : المدرسة والإرهاب"[2] لذلك بدل أن تلعب المدرسة الجزائرية دورها الريادي في ترسيخ قيم الديمقراطية وتوطينها في الإنسان الجزائري وبالتالي بدل أن تكون المدرسة الجزائرية جزءا من الحل باتت جزءا من الأزمة و الصراع داخل المجتمع الجزائري.وعوض أن تكون وسيلة لتنشئة رجال المستقبل أصبحت منبرا تغرس من خلاله عقيدة النظام التسلطي .[3]

2 مؤسسة المساجد: لعبت المساجد منذ الاستقلال دورا لا يستهان به في تطوير الثقافة الإسلامية في الجزائر وكذا تقوية الحركة الإسلامية. فتاريخ أغلب الوجوه الإسلامية الجزائرية لا يمكن عزلها عن بعض أماكن العبادة التي ترعرعوا فيها، والعكس بالعكس. فلا يمكن الحديث عن مسجد الكلية المركزية للجزائر Faculté Centrale دون الحديث عن المفكر الجزائري **مالك بننبي،** ولا عن المسجد الجامعي لقسنطينة دون الحديث عن عبد الله جاب الله، القيادي في الحركة الإسلامية. كان المسجد بمثابة مؤسسة دعائية قوية تنافس الإعلام الثقيل وذلك نظرا لطبيعة المجتمع الجزائري المتشبع بالثقافة الدينية. ومع انتشار هذه المؤسسة في كل أرجاء الوطن، استعملتها السلطة و التيارات الإسلامية في الدعاية لبرامجها. فمن جهة السلطة استعملت مؤسسة المساجد لإضفاء الشرعية الدينية لتسلطها، حيث ما زالت تستعملها في تعبئة المجتمع لصالح خطابها. فالسلطة عندما استحدثت وزارة الشؤون الدينية تعلم جيدا أهمية المؤسسات الدينية في الجزائر على رأسها المساجد، لذلك عليها أن تستغلها لصالحها وإن تركت فراغا ستنقلب الأمور ضدها. هذا ما تفطنت له التيارات الإسلامية فاستعملت المساجد كمجال لتحركها السياسي ومنبرا لخطابها الإسلامي. مما سمح للجبهة الإسلامية للإنقاذ أن تفوز بالأغلبية في الانتخابات المحلية والتشريعية على التوالي بعد الانفتاح الديمقراطي.[4]

[1]Lamria Chetouani :« Débat sur l'école en algerie » revue de presse universitaire de Caen « télémaque » 2001/2 N° 20. Nombre de pages 180. P 149-172.p 149.
[2]Ibid. p.p 152-154.
[3] Ghassan Salamé : **Démocraties sans démocrates**.Fayard,France, 1994.p 121.
[4] Aissa Khelladi **: les islamistes Algériens face au pouvoir** ,Editions Alfa,Alger, 1992.p,p 29-50.

3.مؤسسة الزوايا: عرفت الجزائر انتشارا للزوايا والطرائق الصوفية في شتى أرجائها خصوصا في الأرياف والقرى. كانت منذ العهد العثماني تلعب أدوارا اجتماعية وسياسية وثقافية، فاعتمدت عليها السلطة العثمانية لبسط نفوذها ووجودها في الجزائر وذلك لما يكنه المجتمع الجزائري من قداسة واحترام لشيوخ الزوايا.[1]

الزاوية تعني ركن البناء، في اللغة هي من الانزواء والانطواء والانعزال، هذا ما يفسر وجود أغلب الزوايا موجودة بعيدة عن العمران. واصطلاحا هي زاوية من زوايا المسجد اتخذت للعبادة والاعتكاف والتعبد ثم تطورت إلى أبنية يقيم فيها المسلمون عبادتهم ويتعلمون فيها علوم الدين وأصوله ويعقد مشايخ الطرق الصوفية حلقات الذكر.[2] ويعرفها أبو القاسم سعد الله بأنها " عبارة عن مؤسسات دينية ومراكز ثقافية ونواد اجتماعية وخلايا سياسية يتعلم الناس فيها مبادئ دينهم وتعاليم شريعتهم وفيها يتلقون عددا من المعارف ويقيمون العلاقات الاجتماعية والعسكرية والسياسية " [3]

ومن أهم الوظائف التي أدتها الزاوية داخل المجتمع الجزائري، خاصة عندما غابت الدولة المركزية، في أوقات الأزمات، هي:

– الوظيفة الدينية وهي الوظيفة المركزية لهذه المؤسسة.

– الوظيفة التربوية والتعليمية، حيث تلعب دور تكوين الأئمة لتأطير المساجد عبر الوطن، والتي كان عددها في 1992 تقريبا 12 ألف مسجد[4].

– وظيفة الإيواء والإطعام، وهي مرتبطة بوظيفة التدريس والتعليم لأنها توفر الشروط اللازمة من مبيت ومأكل ومشرب لطلبة العلم.

– وظيفة الوساطة والتحكيم والفصل في المنازعات، خاصة عندما تغيب سلطة الدولة في المناطق الريفية والصحراوية.

– وظيفة الشفاعة، وهو التوسط لدى الغيب من أجل الشفاعة للناس عند الله . لكي يرفع عنهم الكوارث و المجاعات ....[1]

---

[1] العماري الطيب: « الزوايا و الطرق الصوفية بالجزائر التحول من الديني إلى الدنيوي و من القدسي الى السياسي- دراسة انتروبولوجية» مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية . العدد 15. جوان 2014. ص 123-140.ص 124. مقال منشور في الموقع التالي : http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/6582/1/S1511.pdf

[2] :نفس المرجع، ص 128.

[3] المرجع نفسه.

[4] Aissa Khelladi **: Les islamistes Algeriens face au pouvoir**.édition Alfa, Alger,1992.p 29.

تراجعت الزوايا، بعد استقلال الجزائر وظهور الدولة المركزية، في أدوارها الاجتماعية والسياسية أمام سلطة الدولة. لكن منذ مطلع التسعينات خاصة بعد ظهور التطرف السياسي، من قبل الأحزاب الدينية الأصولية ودخول الجزائر في دوامة العنف السياسي وعشرية الإرهاب، عمدت الدولة إلى تشجيع عودة إسلام الزوايا في أوساط المجتمع، فعملت السلطة على توظيف الزوايا في محاربة الإسلام المتطرف.[2]ومن خلال الوظيفة التعليمية للزوايا استطاعت الدولة أن تتحكم في المساجد كفضاءات اجتماعية.[3]

ومن هذا المنطلق استعملت السلطة الحاكمة هذه المؤسسة إلى جانب المساجد والمشايخ لمصلحتها واتخذتها قناعا لسياستها ومصدرا لشرعيتها ووسيلة من وسائل فرض توجهاتها السياسية وزرع قيم اللامبالاة والابتعاد عن كل ما هو خطاب سياسي موجه ضد السلطة أو سياساتها. فدعمت الزوايا ماليا ومعنويا واستغلتها فيبث ثقافة دينية تدعو إلى طاعة ولي الأمر ونصرة السلطان وترك السياسة لأصحابها[4] مع أنه يفترض من وجهة النظر الدينية أن الحاكم هو الذي يجب أن يخضع للشريعة. لذلك يلحق العلماء والمشايخ بحاشية الحاكم ويصبحون جزءا من الطبقة الحاكمة بمنطق موقعهم الخاص. هكذا اقترنت الثقافة الدينية السائدة وتكاملت مع فكرة وحدوية الله ووحدوية الأب في العائلة ووحدوية الحاكم والفكر الواحد والاستسلام للأمر الواقع.... [5]

ففي الوقت الذي يرفض فيه نظام الحكم في الجزائر تسييس المساجد والزوايا وينادي بعدم الخلط بين الدين والسياسة وعدم استعمال الدين لأغراض سياسية من قبل المعارضة فإنه يقوم في الوقت نفسه بتوظيف الدين كمصدر لشرعيته وتأمين استمراره[6] كإقحام الزوايا في الحملات الانتخابية. فعوض أن يكون الدين الإسلام كمكون هوياتي يسهم في اندماج وانصهار المجتمع الجزائري في دولة وطنية، أضحى وسيلة تتناحر عليه الزمر والجماعات لتعبئة المجتمع وراء مصالحها الخاصة. وعلى كل حال فكلما قويت مؤسسة تقليدية ما داخل الدولة، فهذا يدل على ضعف مؤسسة الدولة في استيعاب الولاءات المختلفة و فشل مشروعها الحضاري في نشر ثقافة المواطنة داخل الدولة.

---

[1] العماري الطيب . المرجع السابق ص 132.
[2] المرجع نفسه.ص 137.
[3]سليمان الرياشي و آخرون. المرجع نفسه.ص 536.
[4]حليم بركات : **المجتمع العربي المعاصر ، بحث في تغيير الأحوال و العلاقات.** المرجع السابق.ص 308.
[5]نفس المرجع. ص 310.
[6] حسنين توفيق ابراهيم: **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**. المرجع السابق ذكره. ص 305.

الفصل الثالث: أسباب العجز الديمقراطي في الجزائر.

انتهجت الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 سياسة الانفتاح الديمقراطي والإصلاح السياسي، فنظمت الانتخابات التعددية على جميع المستويات–محلية، تشريعية، رئاسية–وشاركت الأحزاب السياسية في المجالس المنتخبة وتعددت نشاطات الجمعيات وتنظيمات المجتمع المدني. أصبح النظام الجزائري له مظهر وديكور ديمقراطي، لكن لم تصل هذه الديمقراطية إلى درجة الممارسة الحقيقية. فبقيت في مستوى الشكليات فقط، وغابت الثقافة السياسية والمشاركة الفعلية التي تجعل المواطنين يتمسكون بقواعد اللعبة الديمقراطية. كما فقد المجتمع المدني استقلاليته وغُيَبت الحقوق المدنية والسياسية للفرد، وبقيت مبادئ الديمقراطية كالتداول على السلطة والفصل بين السلطات وحرية التعبير...مجرد شعارات، وبقي الاستبداد يتعايش مع طموح الديمقراطية الحقيقية التي تصورها المواطن الجزائري مع بداية الانفتاح السياسي.

ففي هذا الفصل، سنحاول فهم كيف استطاع النظام التسلطي أن يلتف على جميع الإصلاحات السياسية التي جاء بها دستور1989 والظروف التي ساعدته على ذلك، وكيف وظفها لصالح استمرارية النظام التسلطي، ولماذا تراجعت الممارسة الديمقراطية وبقيت في مستوى المسميات فقط إلى يومنا هذا. في المبحث الأول، سندرس طبيعة النخبة الحاكمة في الجزائر وثقافتها السياسية، مرورا بتاريخها وكيف تبلورت وتحكمت في المجتمع الجزائري وأصبحت مرجعية أساسية في صناعة القرار السياسي وحتى في صناعة رؤساء الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. في المبحث الثاني، سنتطرق إلى دور الريع البترولي في شل التجربة الديمقراطية في الجزائر وكيف استعملت السلطة السياسية الإيرادات البترولية لخلق الزبونية السياسية وشراء الذمم مقابل تنازل المواطنين عن حقوقهم السياسية؛ مما أدى إلى شل ديناميكية المجتمع المدني من جهة وشل الاقتصاد الوطني الحر الذي يمكن أن يفرز نخبة اقتصادية بإمكانها أن تصنع قوة موازية للنخبة الحاكمة وتنافسها سياسيا. أما في المبحث الثالث،فسنتطرق إلى غياب الثقافة الديمقراطية عند أبرز الفاعلين السياسيين– حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ– خاصة بعد الانفتاح السياسي ودور خطابهم الشعبوي في تراجع مسار الديمقراطية نحو الحكم الاستبدادي بخلق جو من الرعب لدى النخبة الحاكمة وقطاعات عريضة من المجتمع. وبالتالي استعمال كل الوسائل المتاحة للسلطة القائمة،لاسيما حمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى مستنقع العنف السياسي الذي يقضي عليها من جهة ويؤجل عملية التحول الديمقراطي من جهة أخرى، لأسباب أمنية بغية ترتيب الأمور بما يتناسب مع مصالح السلطة الحاكمة قبل الرجوع إلى مسار التحول الديمقراطي في الجزائر،متى رأت ذلك مناسبا وبحسب ما تراه.

المبحث الأول: طبيعة النخبة الحاكمة في الجزائر وثقافتها.

تمثل النخبة الحاكمة العصب الحساس في أي نظام سياسي. وكل تحول ديمقراطي يتطلب بالضرورة، تجديدا في هذه النخبة وانفتاحها على النخب الأخرى داخل المجتمع. تقوم الفكرة الأساسية للنخب على وجود أقلية صغيرة في كل المجتمعات البشرية تضطلع بدور كبير في اتخاذ القرارات السياسية وتهيمن على مقاليد الحكم وتتخصص في الإكراه. كما تقوم هذه الأقلية بتسيير شؤون فئة محكومة كبيرة العدد من الجماهير تطيع الأوامر و تنفذ قرارات الأقلية كنتيجة حتمية لبناء القوة في المجتمع.[1]

لمعرفة من يحكم في الجزائر وكيف يحكم وماهية ثقافته يستلزم علينا أن نبحث فيما يلي:

المطلب الأول: الإرث الاستعماري والثورة التحريرية.

لا يمكن فهم طبيعة النظام السياسي الجزائري الحالي دون فهم السياق التاريخي لتكوين النخبة الحاكمة في الجزائر. فمعاناة الجزائر لويلات الاستعمار لفترة دامت 132 سنة، وفرض استقلالها بفضل ثورة تحريرية استمرت أكثر من سبع سنوات، كلفها ثمنا غاليا.لقد قام الاستعمار الفرنسي الاستيطاني بتهجير الجزائريين من الأراضي الخصبة وقمع كل المقاومات الشعبية وشتت الشعب الجزائري حتى جعل بعض الأوربيين يعتقدون في سنوات الأربعينات (1940) أن روح الوطنية غير موجودة عند الجزائريين.[2]

بعد الحرب العالمية الثانية كانت الحركة الوطنية ممثلة في التيار الإسلامي والتيار الإصلاحي الاندماجي والتيار الذي ينادي بالاستقلال. التيار الاستقلالي مثله حزب الشعب على رأسه مصالحي الحاج، كان أهم حزب أستقطب الشعب الجزائري خاصة بعد حوادث 8 ماي 1945 التي راح ضحيتها ألاف جزائريين. لكن دخول القيادات الحزبية في التناحر الداخلي في حزب الشعب الجزائري جعل الشباب المتحمس إلى الاستقلال يعلنون الثورة باسم حزب جديد أسموه"حزب جبهة التحرير الوطني لإخراج المستعمر بقوة السلاح.[3] هؤلاء الثوار الذين أرادوا تحرير البلاد كانوا يرون أنفسهم أبطالا يجب أن يضحوا بأنفسهم من أجل الشعب الجزائري. فكانت الثورة التحريرية ضد الأحزاب والسياسة عموما، فممثلو الأحزاب الأخرى في نظر قيادات الثورة الجزائرية، كانت تسيرهم مصالحهم الخاصة فقط. كما كانوا يرون فيهم مصدرا للتفرقة ويلعبون لعبة المستعمر الذي يستعمل" سياسة فرق تسد". فتحقيق أهداف الثورة يكمن

---

[1] أسامة معقافي: النخبة الحاكمة و مسار التحول الديمقراطي، دراسة حالة تونس (1987–2010) مذكرة ماجستير، العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 ، السنة الجامعية 2010–2011.ص 57.

[2] William B. Quant : op cit, pp 23-24.

[3] Ibid.p 27.

في توحيد الشعب الجزائري وراء حزب جبهة التحرير الوطني و جيش التحرير الوطني. لقد قضت فلسفة الثورة على التعددية الحزبية والتوجه الديمقراطي الذي كان سائدا قبل الثورة عند الحركة الوطنية.[1]

اضطرت كل الأحزاب الناشطة على الساحة السياسية إبان الثورة التحريرية إلى الدخول في إستراتيجية جبهة التحرير الوطني والاندماج في الثورة التحريرية.هكذا اتُهم **مصالي الحاج** وأتباعه بالخيانة. جبهة التحرير الوطني التي قامت أصلا ضد روح الزعامة لم تسير من طرف رجل واحد لان نظام تسييرها للثورة الجزائرية لم يكن من شأنه أنيفرز زعيما مثل **ماو تسي تونغ** أو **نلسن مانديلا** . التسيير الجماعي للثورة الجزائرية كان هو شعار جبهة التحرير الوطني. ولجعل الجبهة تحتوي على أكبر عدد من التيارات الموجودة في تلك الفترة، طرحت جبهة التحرير الوطني فكرة الاستقلال الجزائر في إطار العروبة والإسلام. لذلك نجد في صفوف جبهة التحرير الوطني كل من الاشتراكيين، الإسلاميين، البربريين، العرب، الفلاحين والطلبة. فالوطنية جمعتهم كلهم في أحضان جبهة التحرير الوطني من أجل هدف واحد وهو الاستقلال. أسطورة الوحدة هذه كانت وراء فكرة التعايش وتمجيد شهداء الثورة جعل السلطة فيما بعد تستخدم ورقة الوحدة لضرب كل معارضة التي تعني حسبهم التفتيت والتشتت وبهذا المفهوم ضيق مجال السياسة.[2]

فلسفة الانصهار داخل وعاء حزب واحد وفكر واحد لم تتجسد في الواقع الميداني إذ ظهرت في الفترة الأخيرة للثورة، عدة مراكز للسلطة داخل جبهة التحرير الوطني، فكل ولاية كانت لها قيادتها. بعد مؤتمر الصومام، كانت هناك 06 ست ولايات في الداخل و" السابعة" في الخارج (فرنسا). وكانت تلك القيادات الميدانية الموجودة في الداخل ضد القيادات الموجودة في الخارج،بحجة أنها لم تساعدها بما يكفي من السلاح لمواجهة العدو الفرنسي،حيث أن الضغط العسكري الفرنسي في السنوات الأخيرة للثورة أدى إلى مقتل معظم قيادات الثورة داخل الجزائر. هذا ما جعل قوات جيش التحرير الوطني الموجود على الحدود الشرقية والغربية في مركز أقوى مقارنة بوضعية الجيش الذي كان يحارب في الميدان.[3]من الناحية السياسية، كان هناك حكومة مؤقتة مثلت جبهة التحرير الوطني في مفاوضاتها مع فرنسا، حكومة مكونة من نخبة جزائرية من السياسيين أمثال فرحات عباس. عند استقلال الجزائر بدأت الخلافات تظهر على

[1]William B. Quant : op cit.
[2]Ibid.pp 28-29
[3] Jean-François Daguzan : Les armées en politique : les trajectoires divergentes. Confluences Méditerranée- N° 29 Printemps 1999. P 21-38 P 26.

نحو تصادم ومواجهات بين الجماعات والتيارات المتضاربة، علمانيين، اشتراكيين، لبراليين، بربريين، عرب...الخ.[1]

في الواقع هناك فقط، **جيش التحرير الوطنيALN**، الذي يملك كل الوسائل التي تجعله قادرا على الحسم في الأمر لصالحه ويفرض رأيه في بناء الدولة الجزائرية المستقلة خاصة وأن الظروف السياسية الداخلية والخارجية ملائمة. بالفعل المؤسسة العسكرية رمت بكل ثقلها في حسم الخلاف بين قيادات جبهة التحرير الوطني عندما تحالفت مع بن بلة في سنة 1962 وفرضته كرئيس للدولة الجزائرية.بعد ذلك استمر تأثر الجيش في النظام السياسي الجزائري إلى يومنا هذا.[2]

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية الجزائرية.

لفهم طبيعة النظام الجزائري وتوازنات النخبة السياسية الحاكمة، يجب علينا البحث في مصدر الحكم في الجزائر ألا هو الجيش، الذي يعتبر العمود الفقري للدولة الجزائرية.[3] فالظاهرة العسكرية في الجزائر هي ظاهرة تراكمية متصلة بتاريخ حركة التحرير الوطني،«الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني »، له عمق تاريخي يعود إلى المنظمة الخاصة لحزب الشعب الجزائري وجيش التحرير الوطني.[4]

المنظمة الخاصة OS:أنشئت سنة 1947 من طرف حزب الشعب الجزائري، أسندت لها مهمة الإعداد للثورة المسلحة تحت إشراف الحزب،نتيجة لتعنت السلطة الاستعمارية التي قامت بمجازر 8 ماي1945 والتي يجب القضاء عليها بالقوة والكفاح المسلح. عملت المنظمة على تدريب المناضلين عسكريا إلى غاية اكتشاف الإدارة الاستعمارية لهذه المنظمة الخاصة سنة 1950. فقامت بتفكيكها وزجت بأعضائها المعتقلين في السجون. هذا ما أدى بالقيادة السياسية لحزب الشعب أن تتخذ قرار حل هذه المنظمة والإبقاء فقط على هياكلها وخلاياها المتواجدة في منطقة القبائل ومنطقة الأوراس.[5] إن قرار حل المنظمة السرية من طرف القيادة السياسية، أدى إلى نشوب خلافات بين المناضلين والقيادة السياسية للحزب. مما ولّدشك في نفوس المناضلين في التنكر للخط الثوري من قبل القيادة السياسية للحزب. الشيء الذي دفع ببعض الناجين من الاعتقال والذين كانوا سابقا في المنظمة الخاصة،أن يشرعوا في التحضير للعمل

---

[1]William.B Quant : op cit p 30.

[2]Abdenour Ali-Yahia : **Algerie : Raison et déraison d'une guerre**. L'Harmattan,paris, France 1996.p117.

[3]ناجي عبد النور : **تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي** . المرجع السابق. ص 52.

[4] أحمد ولد داده و آخرون: **الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2002.ص 62.

[5]نفس المرجع ، ص 64.

المسلح دون علم القيادة السياسية، وذلك بتكوين لجنة خاصة مصغرة.[1] في سنة 1953، أنشأ أعضاء اللجنة المصغرة مع بعض إطارات الحزب " **اللجنة الثورية للوحدة والعمل**" هذه اللجنة تهدف إلى توحيد الحزب والشروع في العمل المسلح. لكن الخلافات السياسية جعلت أعضائها يفترقون، وما بقي لقدماء المنظمة الخاصة إلا أن يحسموا في الأمر وذلك في اجتماعهم التاريخي الذي سمي بعددهم " **اجتماع 22**" فيه وضعوا مختلف الأطراف السياسية أمام الأمر الواقع وحسموا الأمر العسكري عن التردد السياسي وذلك بإعلانهم الثورة المسلحة.[2]

جيش التحرير الوطني: صدر إعلان الكفاح المسلح في بيانين: الأول باسم **جبهة التحرير الوطني** الذي يعرف ببيان أول نوفمبر، والثاني باسم **جيش التحرير الوطني**.ومن هنا يظهر ازدواج مسعى قيادة الثورة التي تشمل الميدانين السياسي والعسكري.[3]

بعد مرور سنتين من الكفاح المسلح، انعقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، من أجل تنظيم الثورة وتقنين مبادئ القيادة وقُرّر فيه إعطاء الأولوية للسلطة السياسية على السلطة العسكرية، والأولوية للهيئات العاملة في داخل البلاد على تلك الناشطة في الخارج. نتج عن هذه القرارات ردود أفعال شديدة القوة من قبل المسؤولين الذي فجروا الثورة. في شهر أوت 1957 طالب العسكريون إلغاء مقررات مؤتمر الصومام وانتهت الأزمة بحل وسط والرجوع إلى القيادة الموحدة وأصبحت قيادة الثورة تجمع بين الوظائف السياسية والعسكرية. تعتبر هذه الأزمة منعرجا حاسما في الحياة السياسية الجزائرية لتكريسها في الواقع لأولوية الجناح العسكري في فرض وجهة نظره في الكثير من القضايا وبداية تنامي علاقة الجيش الجزائري بالسياسة واعتقاده بواجب تقويم السلطة السياسية للدفاع عن الثورة،[4]مما أدى إلى تصفية القيادي السياسي **عبان رمضان**. في سنة1959، انفجرت أزمة داخل الحكومة المؤقتة عندما طالب العسكريون بتخويلهم صلاحيات مطلقة لإصلاح أوضاع الثورة. توالت الأزمات إلى غاية إمضاء **اتفاقية افيان**،حين انفجرت أزمة كبرى بين الحكومة المؤقتة والقيادة العامة للجيش، أحدثت شرخا عميقا في الساحة السياسية وصلت إلى الهياكل القاعدية، واستمرت الأزمة إلى ما بعد الاستقلال.

[1] أحمد ولد داده و آخرون: المرجع السابق ص 64
[2] نفس المرجع ص 65.
[3] .نفس المرجعص 65.
[4] نفس المرجع، ص 66.

الجيش الوطني الشعبي

بعد أزمة صائفة 1962، كانت اهتمامات السلطة هو إعادة بناء الجيش الذي كان أداة سياسية في التغيير، فأصبح الجيش يحمل اسم الجيش الوطني الشعبي « سليل جيش التحرير الوطني» وذلك وفاءً للثورة ولجذورها الشعبية والطموح للقيام بدور الجيوش العصرية. لكن الأزمات التي عاشها النظام السياسي الجزائري، نتيجة لغياب الشرعية الشعبية وعقد اجتماعي و سياسي حقيقي، أدى إلى إقحام مؤسسة الجيش أكثر داخل الصراعات السياسية و الاعتماد عليها في حسم الأمر السياسي. هكذا حسم الرئيس الأسبق أحمد بن بلة صراعه مع قادة الثورة الآخرين ومع الحكومة المؤقتة بفضل هيئة أركان جيش التحرير.[1] هذه الصدارة والقدرة في صناعة القرار السياسي من طرف مؤسسة الجيش بكونها القوة الوحيدة المنظمة والمهيكلة يعود إلى مشروعيتها الثورية وكونها مؤسسة سابقة على وجود الدولة الجزائرية الحديثة. وفي هذا الصدد يقول رشيد تلمساني " الجيش هو الذي أنشأ الدولة في الجزائر بينما من المفروض أن الدولة هي التي تنشئ الجيش"[2]هذا ما جعل السلطة السياسية التي ليست لها شرعية دستورية تستند إلى شرعية ثورية ورثتها المؤسسة العسكرية عن جيش التحرير الوطني.

حين نتحدث عن المؤسسة العسكرية الجزائرية، يجب أن نميز بين الخصائص العامة لكل الجيوش في العالم المعروفة بالتنظيم الهرمي والانضباط والطاعة التامة للأوامر، امتلاك المعلومات... والخصائص المرتبطة بالجيش الجزائري الذي يعود الفضل في بنائه إلى الحركة الثورية التي حاربت من أجل الاستقلال. ما يسمى بـ«المشروعيته الثورية» هي التي أكسبته خاصية الفصل في اختيار رؤساء الجزائر (اختار الرئيس بن بلة سنة 1962، اختار الرئيس الشاذلي بن جديد سنة 1979) والقدرة على تنحيتهم من الحكم (انقلاب 19 جوان 1965على الرئيس بن بلة). [3] زيادة إلى أن فترة الخمسينيات والستينيات كانت جيوش الدول النامية تحمل مشعل الوطنية، ولعبت دورا فعالا في عملية التحديث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. ذلك ما جعل مكانة الجيش الوطني الشعبي ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية داخل المجتمع حيث ساهم أفراد الجيش بصفة مباشرة في انجاز المشاريع الاقتصادية والبني التحتية مثل السدود والطرقات .[4]

---

[1] خميس حزام والي: **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**. المرجع السابق، ص 133.

[2] كما ذكره مسلم بابا عربي: المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديمقراطي في الجزائر، مجلة علوم إنسانية ، العدد 35، 2007 مقال نشر في موقع التالي : http://www.arabsi.org/attachments/article/553

[3] نفس المصدر.

[4] Lahouari Addi : Op cit. p 60.

أما التركيبة البشرية للقيادة العسكرية لمؤسسة الجيش تتكون من ثلاثة فئات هي : 1- ضباط جيش التحرير الوطني في السابق ممن اختاروا، عقب الاستقلال الوطني الاستمرار في الحياة العسكرية، ثم تحصلوا على تكوين في الكليات الحربية العربية أو السوفيتية، هذه الفئة استولت على مراكز القرار إلى بداية الثمانينيات وتهتم كثيرا بالسياسة لكون أغلب أفرادها من المناضلين السياسيين قبل الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني.

2-الفئة الثانية تشكلت من ما يسمى بضباط الجيش الفرنسي، الذين تكوَنوا في المدارس العسكرية الفرنسية خلال الخمسينيات، ثم التحقوا بالثورة قبل الاستقلال. هذه الفئة لها تكوين و ثقافة خاصة. وبعد محاولة الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد الطاهر زبيري ضد حكم **الرئيس بومدين** سنة 1967، قام هذا الأخير بإزاحة الكثير من ضباط جيش التحرير الوطني من القيادة العسكرية لأنهم ينافسونه بشرعيتهم الثورية واستبدالهم بضباط المتخرجين من الجيش الفرنسي (الفئة الثانية) الذين ليست لهم طموحات رئاسية وماضيهم ما قبل دخولهم في الثورة يجعلهم يبحثون دائما عن البقاء في الظل. هذه الوتيرة من التجديد والتغيير على هرم المؤسسة العسكرية تنامت مع مجيء **الرئيس الشاذلي بن جديد** الذي قام بإزاحة ضباط الجيش الوطني الذين ساهموا في تعيينه على رئاسة الدولة ليبقى متحررا من ضغوطاتهم.[1]

3-الفئة الثالثة تتكون من الجيل الجديد من الشباب الذين تكونوا في المدارس الجزائرية والأجنبية بعد الاستقلال. هذا الجيل يعتمد فقط على كفاءاته في الترقية وهو بعيد عن السياسة، هذه الفئة تصبوا إلى الاحترافية فقط.[2]

يظهر أن سيطرة الجيش على السلطة، لم تسمح ببروز رجل سياسي قوي. فالضباط الساميون يرفضون الدخول في الواجهة السياسية ويفضلون دائما البقاء وراء الستار،فهم يختاروا رئيسا يسيطرون عليه، ولا يتحلى بالكاريزما لكي لا ينقلب عليهم. هكذا خلق في نظام الحكم هوة في أعلي هرم السلطة يتصرف فيها الضباط السامون للجيش كما يشاؤون وعن بعد.[3] استمرت هذه الوضعية إلى أن انفجرت أحداث أكتوبر 1988 التي مهدت لدستور 1989 والذي فتح مجال للتعددية السياسية والإصلاح الاقتصادي وبداية التحول إلى نظام ديمقراطي تعددي مع إبعاد الجيش الشعبي الوطني عن العمل السياسي. لقد أعلنت المؤسسة العسكرية عن انسحابها من العمل السياسي ومن عضوية اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير

[1]Lahouari Addi : Op cit.. p70
[2]Ibid
[3]ibid: p 65.

الوطني، الذي أصبح كبقية الأحزاب، وبدأ الجزائريون يحلمون بعهد الديمقراطية والحرية إلى أن جاءت أول انتخابات تشريعية تعددية في ديسمبر سنة 1991.[1]

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر

من المفروض أنه وبمقتضى دستور 1989 والإصلاحات السياسية التي جاء بها، مؤسسة الجيش تكون من مؤسسات الدولة وليست جهازا في يد السلطة، مؤسسة أمة وليست مؤسسة نخبة حاكمة. ففي الأنظمة الديمقراطية، جمهورية كانت أو ملكية دستورية، تشكل مؤسسة الجيش كيانا مستقلا عن السياسي ومحايدا في العلاقات السياسية بين السلطة والمجتمع وذلك نتيجة التمايز بين مفهوم الدولة ومفهوم السلطة.[2]هذا لأن الدولة هي الكيان السياسي للشعب الذي يتجسد في نظام مؤسسي يحقق مبدأ السيادة، أما السلطة فهي تعبير عن توازن القوى الاجتماعية والسياسية وهي تكريس مؤسسي لذلك التوازن في جهاز الحكم. فحياد الجيش في الدول الحديثة هو من حياد الدولة ذاتها. الجيش لا يتدخل في الصراعات السياسية ونصرة فريق ضد آخر أو إدارة السلطة أو صنع قرار سياسي إلا ما تعلق بمجال الأمن القومي.[3]وبالتالي فالحياة السياسية هي مسألة مدنية محضة، مجالها مفتوحا للمنافسة بين المواطنين وفقا لأحكام الدستور والقانون. لكن بعد سنتين من الانفتاح الديمقراطي بدا أن النصوص والقرارات لم تتطور معها الذهنيات وعملية إدراك التمايز بين ما هو *دولاتي* وما هو سلطة سياسي، فأُقحم الجيش الجزائري كطرف أساسي في عملية الانتقال الديمقراطي.

ففي أول امتحان ديمقراطي في الجزائر وفي أول انتخابات تشريعية تعددية في ديسمبر 1991 التي أفرزت فوز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول، ومع حرص الرئيس الشاذلي بن جديد على تطبيق الدستور و القبول بنتائج الاقتراع الحر و التعايش مع الحزب الإسلامي المعارض، لم تستطيع المؤسسة العسكرية أن تبقى محايدة وبعيدة عن الحياة السياسية. فتدخلت لإجبار الرئيس، بشكل ما، على تقديم استقالته و من ثمة كان هذا التدخل باسم مجلس أمن الدولة لوقف المسار الانتخابي[4] من أجل تجنب حالة عدم التحكم فيها: قدرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ من عزل خصومها السياسيين في السلطة بطريقة شرعية عن طريق البرلمان و التحكم في الحكومة.[5]

---

[1] أحمد ولد داده. المرجع السابق.ص 69.
[2] نفس المرجع ، ص 16.
[3] نفس المرجع ، ص17
[4] إسماعيل قيرة: **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**. مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الثانية، بيروت- لبنان،2009.ص 97.
[5] Lahouari Addi. Op cit p 72

في تلك الفترة تم تنصيب المجلس الأعلى للدولة بقيادة **محمد بوضياف** في جانفي 1992 وفرض قانون حالة الطوارئ الذي حد من الحريات السياسية والإعلامية إلى غاية 2011.[1]ثم حُظرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ودُجّنت معظم الأحزاب السياسية الفاعلة من طرف "السلطة الفعلية" قيادة الجيش، وعملت على إضعاف الأحزاب المعارضة وتفجيرها من الداخل، مثل أزمة حزب جبهة التحرير الوطني تحت قيادة **عبد الحميد مهري** نتيجة معارضته لإستراتيجيات السلطة الفعلية.[2]

أصبح الجيش كمرجعية للحياة السياسية في الجزائر، فمعظم الأحزاب السياسية والجمعيات تساير استراتيجيات السلطة الفعلية وهذا ما ظهرا جليا في الانتخابات الرئاسية لسنة 1999 عندما اختارت المؤسسة العسكرية تدعيم ترشيح **عبد العزيز بوتفليقة** وبرنامجه الانتخابي فهرولت معظم الأحزاب إلى مساندة مرشح الجيش. من بينها حزب جبهة التحرير الوطني بقيادة **بوعلام بن حمودة** وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، حزب النهضة، حمس، إتحاد العام للعمال الجزائريين، اتحاد الفلاحين.... كما التحقت أحزاب أخرى بعد الانتخابات الرئاسية (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، التحالف الوطني الجمهوري، حزب التجديد). فالواجهة المدنية دائما تخفي وراءها الحكم العسكري، لذلك لا يمكن أن نتكلم عن النخبة الحاكمة المدنية وإنما هي مجرد واجهة مدنية لا تتمتع بسلطة حقيقية.[3]

تتكون الواجهة المدنية للنخبة الحاكمة في الجزائر أساسا من رئيس الدولة في النظام السياسي الجزائري بحكم صلاحياته الدستورية، ومن رئيس الحكومة أو وزير أول قابل للعزل في كل وقت. هكذا استطاعت السلطة الفعلية أن" تستهلك"عددا كبيرا من رؤساء الحكومات: مولود حمروش، سيد أحمد غزالي، بلعيد عبد السلام، رضا مالك، مقداد سيفي، أحمد أويحي.... هذا ما جعل بلعيد عبد السلام، رئيس الحكومة السابق، يصرح في صيف 1993 « إنني غير مسئول إلا أمام الجيش».[4] لقد ظهر دور الجيش أكثر في الجزائر خاصة بعد الأزمة الأمنية الناجمة عن وقف المسار الانتخابي حيث أصبح الجيش يلعب دوره على الساحة السياسية في وظيفته الأمنية. فسياسة "الكل الأمني" أثرت على الممارسة السياسة في الجزائر. لقد شكلت محاربة الإرهاب ذريعة كافية لشل الحياة السياسية بعد الانفتاح الديمقراطي والتحكم في كل هياكل الدولة من طرف الجيش، حتى أن الرئيس الجمهورية المنتخب سنة 1995، اليمين زروال،

---

[1]مرسوم رئاسي رقم 92 – 44 مؤرخ في 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992 يتضمن إعلان حالة الطوارئ (الجريدة الرسمية العدد 10)

[2] إسماعيل قيرة: المرجع السابق.ص97.

[3]نفس المرجع ص 98.

[4]نفس المرجع. ص 100.

وجد نفسه مضطرا إلى الاستقالة في سبتمبر سنة1998 تحت ضغوط المؤسسة العسكرية نتيجة للجنة التحقيق الدولية التي طالبت بها المنظمات الدولية بعد المجازر ضد المدنيين والتي أفضت إلى إيفاد لجنة التحقيق تابعة للبرلمان الأوروبي و بعثة تابعة لهيئة الأمم المتحدة يرأسها الرئيس البرتغالي الأسبق **ماريوس سواريس Mario Soares**، لإبداء توصيات للسلطة الحاكمة في الجزائر.[1] مع الضغوط الخارجية والداخلية على مسألة " **من يقتل من؟**" في الجزائر، اضطرت السلطة الفعلية إلى اختيار مرشح لها تكون له كفاءات ومهارات دبلوماسية تمكن المؤسسة العسكرية من فك الخناق على الكثير من قيادتها من اتهامات خارجية حول مسؤوليتها في الأزمة الأمنية.[2]لذلك يمكن أن نقول إن علاقة الجيش بمؤسسة الرئاسة منذ الاستقلال هي علاقة التابع بالمتبوع،انتقلت من مرحلة جيش الرئيس إلى رئيس الجيش.[3]وما ميز مرحلة الرئيس**عبد العزيز بوتفليقة** هو استتباب الأمن في وقته عن طريق المصالحة الوطنية ومحاولته لبسط نفوذه على مؤسسة الجيش.[4] فمنذ صعوده إلى سدة الحكم في أفريل 1999 حدثت تطورات هامة على مستوى العلاقة بين الرئيس و الجيش توحي بانسحاب الجيش تدريجيا من الدور السياسي. يعود ذلك إلى عاملين أساسيين: العامل الأول يتمثل في الضغوط الداخلية والخارجية التي تحمل مؤسسة الجيش المسؤولية عن المجازر الإرهابية الجماعية؛أما العامل الثاني،فهو حرص الرئيس بوتفليقة أن يكون مستقلا عن الجيش وهذا ما أكده بقوله " أنا لست ثلاثة أرباع الرئيس".[5]فالتطورات المذكورة تدل على مساعي الرئيس في إبعاد الجيش عن مركز القرار السياسي، ولكن لا شيء يثبت أن العلاقة بين السياسي المدني والعسكري قد انقلبت[6] وحتى لو افترضنا أن الرئيس الحالي قد تفوق على الجيش وأبعد الكثير من رؤوسه الأساسية فلا شيء يضمن هذا التفوق أنه سيدوم أو أكثر من ذلك فربما هو صراع فقط حول تموقع أشخاص داخل مؤسسة الجيش.

أما انعكاسات تدخل المؤسسة العسكرية على مسار التحول الديمقراطي منذ وقف المسار الانتخابي في الجزائر سنة 1992إلى اليوم يمكن ذكرها كما يلي:

- 1 غياب التداول على السلطة: فسياسة الوصاية التي انتهجتها المؤسسة العسكرية على المجتمع الجزائري عموما وعلى الطبقة السياسية خصوصا بمقتضى سياسة العصا والجزر من جهة

[1] Rachid Ouiaissa : **La Classe- Etat Algérienne 1962-2000,** éditions publisud, paris, France, 2010.p-p 302-303.
[2]Aissa Khelladi : **Démocratie à l'algerienne**, les leçons d'une élection.marsa, mitidja impression, alger,2004,p 90
[3] Ibid.p 37
[4] Ibid. pp 90-96.
[5] صالح بلحاج: **أبحاث و أراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر**. المرجع السابق.ص 105.
[6] نفس المرجع ص 106

وتزوير الانتخابات من جهة أخرى، قضت على جوهر الديمقراطية الذي يتمثل في مبدأ التداول على الحكم، بفضل انتخابات شفافة ونزيهة تعبر عن إرادة الشعب وليس إرادة السلطة.

- 2 ضَعف المشاركة السياسية، وهذا نتيجة الوصاية السياسية التي فرضتها المؤسسة العسكرية بعد الانتخابات التشريعية لسنة 1991 الشيء الذي ولد إحساسا عند الشعب بعدم قدرته تغيير الاوضاع عن طريق الانتخابات خاصة بعد الانقلاب على الإرادة الشعبية في سنة 1992.[1]
- 3 ضَعف السلطة السياسية: هناك في الجزائر ازدواجية في السلطة السياسية، سلطة رسمية ظاهرة وسلطة خفية غير رسمية، الأولى تمثلها المؤسسات المنتخبة مثل رئيس الجمهورية والثانية تجسدها المؤسسة العسكرية التي تتحكم في المؤسسات الرسمية عن بعد وفق اتفاق بينهما وهذا ما عبر عنه الرئيس بوتفليقة " بالخطوط الحمراء". وبالتالي فصلاحيات السلطة الرسمية مقيدة وضعيفة وغير قادرة على القيام بتغييرات مهمة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.[2]
- 4 استمرار المرحلة الانتقالية وإطالتها وتبرير ذلك بالتهديدات الأمنية الداخلية سنوات التسعينيات ثم التهديدات الخارجية (الإرهاب على أبواب الحدود المالية، الليبية، التونسية) في السنوات الأخيرة. فورقة تخويف الجزائريين بما هو أسوء أدى إلى عدم احترام مبادئ الديمقراطية مثل حقوق الإنسان والتداول على السلطة وحرية التعبير....

تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة الجيش لم تتدخل فقط في السلطة السياسية ولكن كذلك في التوجهات الاقتصادية، فعدم ولوج الجزائر في الاقتصاد الحر اللبرالي والإبقاء على الاقتصاد الموجه من طرف الدولة يعود إلى رغبة النخبة العسكرية في عدم إتاحة الفرصة للنخب الاقتصادية في الظهور ومنافسة نخبتهم العسكرية في الحكم[3].

التاريخ الجزائري يثبت أن المؤسسة العسكرية في الجزائر هي المصدر الرئيسي للسلطة، وأنها لعبت دورا أساسيا في الحياة السياسية للجزائر المستقلة. فمصدر السلطة ليس الشعب كما تنص عليها الدساتير المتعاقبة ولكن في الواقع هو الجيش، فلم يحترم هذا الأخير لا السيادة الشعبية ولا المؤسسات الدستورية التي يدعو إلى احترامها. الانقلاب العسكري عندما يحدث في أي بلد يلازمه عموما تعليق و إبعاد الدستور، لكن في الجزائر عندما قام الجيش بإقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد في جانفي 1992، وحل المجلس الشعبي الوطني، أصدر الجيش بيانا يؤكد فيه احترامه للدستور وللمؤسسات

[1] مسلم بابا عربي: المرجع السابق.
[2] المرجع نفسه.
[3] Lahouari addi : op cit p 69.

الدستورية[1](المؤسسة العسكرية هي الوحيدة الباقية) هذا ما يؤكد أن الدولة هي ملكية خاصة للجيش ولا يهمها لا الدستور ولا المؤسسات ولا حتى الشعب. أصبحت الدولة إطارا سياسيا وقانونيا يتغطى بها الجيش من أجل مصالح خاصة.

ونتيجة لما سبق قوله، فتدخل المؤسسة العسكرية في صلاحيات المؤسسات المنتخبة وفي صنع القرارات السياسية والاقتصادية يؤدي إلى خلع الشرعية والمصداقية لتلك المؤسسات والعمل على شل كل مسار تحولي نحو الديمقراطية. فبهذا المنطلق نقول إن تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية يعد عائقا أساسيا للتحول الديمقراطي في الجزائر. فليس من الممكن إطلاقا أن يتحقق هناك تحول ديمقراطي عندما تكون مهام المؤسسة العسكرية هي حماية نظام الحكم.

المبحث الثاني: الريع البترولي

اهتمت العديد من الدراسات في علاقة الاقتصاد وتجذّر الأنظمة التسلطية في الوطن العربي، ومساهمة الريع البترولي في غياب الديمقراطية أو تعثرها. والمقولة الأساسية التي طرحت في هذا السياق هي هيمنة الدولة على الاقتصاد في معظم الدول العربية منذ الخمسينات من القرن الماضي من خلال تبنيها للاقتصاد الموجه، مما جعل أدوار الدولة داخل المجتمع تتعاظم وبالتالي سيطرتها على المجتمع، وذلك ما أدى إلى عدم قدرة بروز أي تيارات فاعلة قادرة على ممارسة النشاط السياسي بصفة مستقلة عن الدولة. تعاظم دور الدولة في إطار الاقتصاد الموجه كرس ظاهرة الدولة التسلطية التي حالت دون بروز مجتمع مدني مستقل.[2]إن أغلب الدول الريعية لها الطابع التسلطي وذلك راجع إلى الطبيعة الخارجية لعائداتها. فالطابع الخارجي**Exogène** للمصادر المالية هو الذي يفسر الطبيعة التسلطية للنظام. لأنه يجعل الدولة مستقلة عن المجتمع في عملية التمويل، والسلطة السياسية تصبح متحررة ومستقلة عن طموحات المجتمع ومطالبه السياسية.[3]هذا مايفسر بالدرجة الأولى استمرار الأنظمة التسلطية بدون شرعية شعبية وامتلاك السلطة الحاكمة لمصادر تمويل كافية لتخلق الحماية الأمنية لها من جهة وخلق شبكة زبونية قادرة على تشتيت القوى الاجتماعية التي يمكن أن تتبلور لتأسيس لمجتمع مدني قوي ومستقل عن السلطة.

---

[1]Abdenour Ali-Yahia : **Algérie : raisons et déraison d'une guerre**, l'harmattan, paris, France, 1996 .p.p 146-147.

[2]حسنين توفيق إبراهيم: **النظم السياسية العربية، الإتجاهات الحديثة في دراستها**. المرجع السابق.ص 244

[3]Fatiha Talahite :« Reformes et transformations économiques en algerie», économies et finances, Université Paris Nord. Paris 8 2010.pp 45-48 http//www. hal.archives-ouvertes.fr

تبنت الجزائر منذ الاستقلال سياسة اقتصادية واجتماعية ترمي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية مقابل تخلَي المواطن عن مطالبه الديمقراطية وعدم المشاركة السياسية. هذا العقد الضمني، أو ما يسمى بالصفقة الاستبدادية،[1] استمر إلى يومنا هذا بدرجات متفاوتة. حيث أنه عندما برزت عوامل ومتغيرات داخلية وخارجية في أواخر الثمانينات للقرن الماضي وعجزت السلطة السياسية عن الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية تجاه مواطنيها، تآكل المصدر الاقتصادي لشرعيتها، فانفجرت الأوضاع الاجتماعية في أكتوبر 1988. مما حتم على النظام السياسي فتح المجال السياسي والاقتصادي على المجتمع والتحول من الصفقة الاستبدادية إلى اللعبة السياسية الديمقراطية وبداية التحول الديمقراطي بعد دستور 1989.[2]

المطلب الأول: الديمقراطية وأزمة الضريبة في الجزائر

هناك علاقة وطيدة بين البناء السياسي للدولة و الضريبة في مسار التحول الديمقراطي في أوروبا. يمكن أن نلخص تلك العلاقة في أن الدولة بمقدورها أن تخلق نوعا من الوفاق الداخلي عندما تكون قادرة على توزيع الثروة، الخدمات، الامتيازات والمراتب بين مواطنيها دون مقابل أو جهد يبذله المواطن. ففي هذه الحالة السلطة الحاكمة لا تحتاج إلى شرعية ديمقراطية لكي تستمر.فالدولة التي تمتلك الريع البترولي أو غيره من الريوع كمصدر أساسي لنفقاتها يمكن أن تكون فيها السلطة السياسية محل صراع بين الجماعات على من يتحكم فيها، ولكن السلطة لا تواجه المطالب الشعبية في المجال الديمقراطي. من البديهي أن تتنافس النخب والجماعات داخل السلطة أو خارجها لزيادة حظوظها ونصيبها من الريع البترولي، لكن لا تطالب تلك الجماعات والنخب بالمزيد من المشاركة السياسية أو الإقرار بالمزيد من الديمقراطية.[3]

الدولة التي تواجه أزمة مالية، عليها إما أن تخفِّض من نفقاتها أو تزيد من فرض الضريبة،وعادة ما تلجأ الدولة إلى الرفع من الضريبة لكي تمول أنشطتها. لكن في الأنظمة التسلطية لا يمكن لها أن تفرض الضريبة وترفع من قيمتها على المدى البعيد، لأنها لا تملك الشرعية الكافية لتفعيل الآليات الضرورية لفرض هذه الضريبة.فأي تخفيض للنفقات عند النظام التسلطي، يعني فقدان كل من الرقابة السياسية على نفقات الاستهلاك والرقابة المباشرة على الكثير من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وفقدان الزبائن السياسيين، وبالتالي تفجير الجبهة الاجتماعية.[4]النظام التسلطي يحرص دائما على احتكار الدولة ليس

[1] Tayeb SAID-AMER : **L'ALGERIE face à son avenir**. Editions El-Hikma, alger,2000. P.p 15-18.
[2] Rachid Ouiaissa, op cit. p 75.
[3]Ghassan Salamé : **Démocratie sans démocrates**. Fayard,France ,1994, p 201.
[4]. ibid p 203.

فقط للجيش والأجهزة الأمنية بل أيضا للمجالات الاقتصادية والاجتماعية المهمة. لذا، فالخوصصة Privatisation وإتباع النهج الاقتصادي اللبرالي يعني حالة الضعف بالنسبة للنظام التسلطي،لأن من شأنه تحرير المجتمع المدني و دفعه للاستيقاظ، ما يؤدي حتما إلى تعدد مراكز القرار و إلى المزيد من الدمقرطة.[1]يجب أن نعتبر هنا أن علاقة الأزمة المالية والديمقراطية هي علاقة ميكانيكية، فالدولة يمكن أن تتحمل عبء الأزمة نتيجة احتكارها للقوة ولكن تحمّل ذلك لا يمكن أن يطول بدون تآكلها. وبالتالي لاستمرارها، يجب تشجيع الدمقرطة Démocratisationمقابل توسيع الضريبة. هذا ما تفطن له النظام الجزائري، عند انهيار أسعار البترول،تم تحرير الساحة السياسية لفترة زمنية قصيرة (1989-1991)، وعندما انقلبت السلطة و تراجعت عن إصلاحاتها سنة 1992ودخول الجزائر في عشرية سوداء(الإرهاب)، استعملت حجة الوضع الأمني لإسكات المجتمع عن مطالبه السياسية من جهة[2] ومن جهة أخرى دخلت في مفاوضات مع صندوق النقد الدوليFMI لإعادة جدولة الدين وفق شروط اقتصادية ومالية؛ مما يعني إمكانية استعادتها لهامش من المناورة السياسية للتحكم في المبالغ المالية التي تذهب في خدمة الدين الخارجي لاستمرار النظام التسلطي دون سقوطه.[3] فابتداءً من سنة 1995، ارتفعت أسعار البترول التي انتقلت سنة 1994 من 14 دولار للبرميل إلى 21.33 دولار سنة 1996، الأمر الذي أدى إلى تحسن مستوى الدخل بالعملة الصعبة وبدأ مع هذا التحسن توسيع قاعدة الشرعية للنظام السياسي الجزائري[4]. بعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999، تزامنت فترة حكمه مع ارتفاع في أسعار البترول إلى غاية سنة 2014. فبين سنة 2002 و 2008 أستطاع النظام أن يدخر 140 مليار دولار. فالإيرادات المعتبرة الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول

مكنت السلطة الجزائرية من التحرر من تبعات المديونية الخارجية ومنحت لها التحرر من ضغط المجتمع ومطالبه الاجتماعية، وتصفية تبعات الأزمة الأمنية بتعويض ضحايا العشرية السوداء وفقا لما نص عليه قانون المصالحة الوطنية ذلك بعد عشرة سنين من عسكرة المجتمع بخلق وتسليح جماعات الدفاع الشرعي(GLD)والحرس البلدي.[5] الريع البترولي سمح للجزائر في عهد الرئيس بوتفليقة أن يعود لها الاعتبار على الساحة الدولية، لكنها لم تستطيع خلق ديناميكية اقتصادية حقيقية، فبقيت في تبعيتها المطلقة للمحروقات وبقيت مؤسسات الدولة ضعيفة أمام انتشار الفساد، كما تجددت الزبائنية بفضل

[1]Ghassan Salamé, op cit , p 204
[2]ibid. p 205
[3]Luis martinez : **violence de la rente pétrolière, Algérie-Irak-Libye**. presse de sciences po,paris-France.2010,p 119.
[4] Rachid Ouaussa : **la Classe-Etat Algérienne 1962-2000, une histoire du pouvoir algérien entre sous développement, rente pétrolière et terrorisme**. éditions publisud , paris- France, 2010.p 270.
[5] Luis Martinez : op cit p.p 145-146.

عائدات البترول.[1] عند انهيار أسعار البترول سنة 2014، ضعفت قدرة النظام في شراء السلم الاجتماعي،هذا ما دفعه ثانية إلى إعلان الإصلاح الدستوري وتبني تلك الإصلاحات الطفيفة التي تمثلت على سبيل المثال في ترسيم اللغة الأمازيغية وإعطاء هامش من المناورة للمعارضة في البرلمان ربما إلى حين انفجار اجتماعي آخر، يدفع السلطة إلى الإقرار بالمزيد من الحريات والديمقراطية.

الدولة الجزائرية هي دولة ريعية لكون وجودها غير مرهون بدفع الضرائب بقدر ما هو مرهون بعائدات المحروقات،ما جعلها توزع الريع البترولي على المواطنين دون مقابل ضريبي، يجعل المواطن ينتظر فقط حصته من الريع، الأمر الذي لا يتيح الفرصة للحصول على الولاء للدولة،كما يتنافى ومبدأ المواطنة.[2]

[1] Luis Martinez : op cit . p 151.

[2] محمد هناد : "صعوبات الإنتقال إلى الديمقراطية في الجزائر"، ورقة مقدمة في ندوة الرباط: 25 27 أبريل 2013 حول موضوع « صعوبات الإنتقال الديمقراطي في دول شمال إفريقيا»

الشكل (2)إعادة توليد السلطة في الاقتصادالريعي (النفطي)

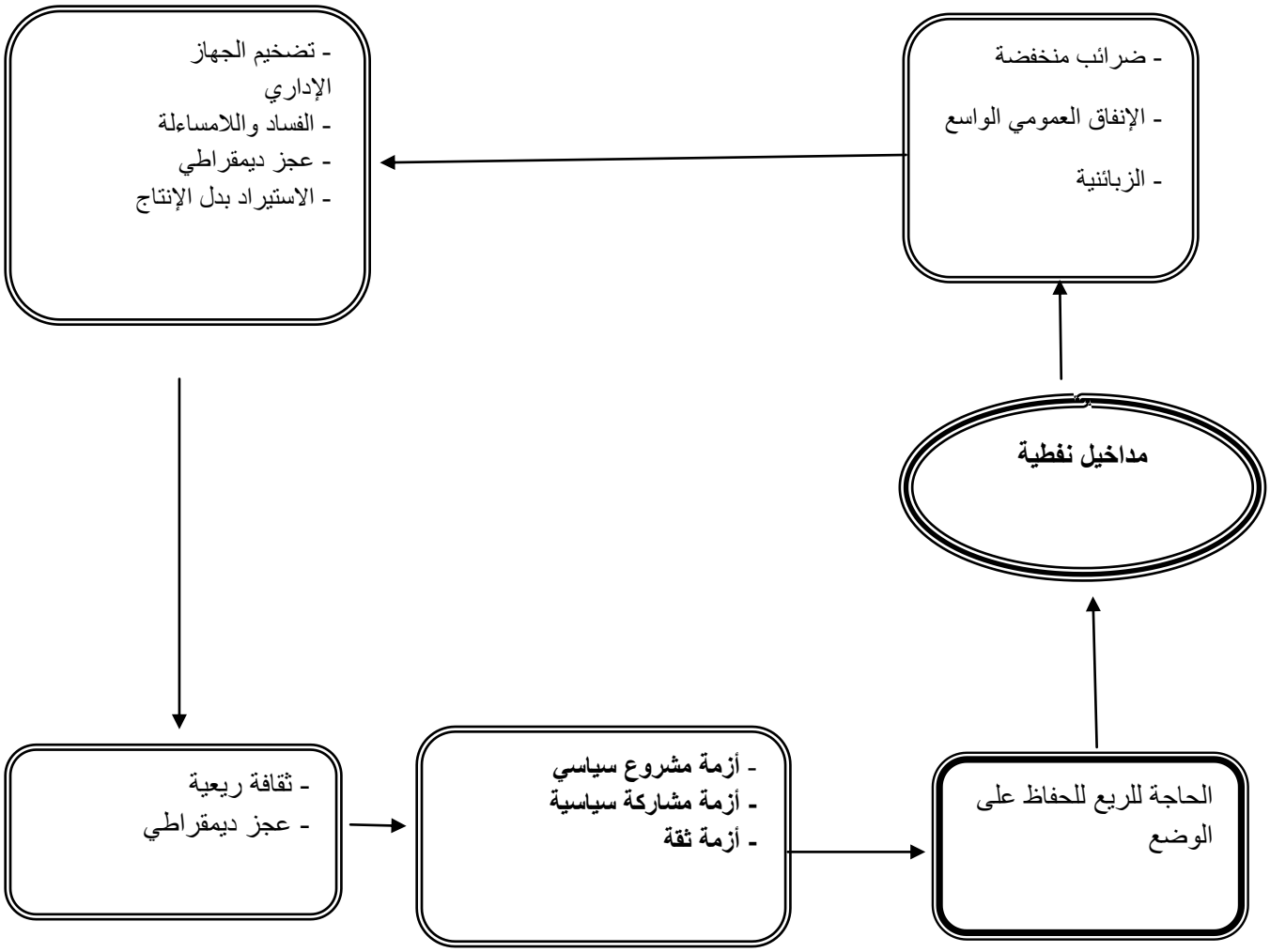

المصدر:يوسف زدام: الثقافة السياسية في البلدان العربية

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_429_youssef_zdam.pdf

المطلب الثاني: الاقتصاد التوزيعي والزبونية السياسية

إذا كان الاقتصاد السياسي يبحث في خلق مجتمع منتج ينتج ما يستهلكه، وأن المنطق الاقتصادي يقول إن الاستهلاك والإنتاج يضبطهما عامل المنافسة الحرة والمصلحة الاقتصادية الخاصة بعيدا عن إرادة السلطة واستعمالها للاقتصاد كمصدر لشرعيتها، فإن دارس الاقتصاد الجزائري سيجد صعوبات منهجية في اعتبار أن الأزمة الاقتصادية ليست نتيجة نفاذ مخزون القدرة الإنتاجية ولكن سببها **الإرادية Volontarisme** كسلوك سياسي اقتصادي للدولة.[1] فتدخل السلطة في الشأن الاقتصادي هدفه منع صعود نخبة اقتصادية منتجة، هذا ما يفسر العجز الاقتصادي والديمقراطي في الجزائري.

منذ 1962، جعل النظام السياسي في الجزائر للاقتصاد هدفين أساسيين هما: الوصول إلى القضاء على الفوارق في توزيع الثروة من جهة والعمل على وفرة المنتوجات المستهلكة من جهة أخرى. الشيء الذي دفع إلى **دولنة étatiser** مصادر الثروة وشبكات توزيعها بما فيها التجارة الخارجية التي كان ينظر إليها بأنها في مصلحة الرأسمال العالمي. هذا ما أدى بالنظام القائم إلى تبني الاقتصاد التوزيعي الذي يهدف إلى ضبط الأسعار بقرارات إدارية. فالاقتصاد التوزيعي كان مبرره العدالة الاجتماعية ولكن في الواقع هو العمل على شرعنة السلطة وسيطرتها على المجتمع. فبسياسة التوزيع، عمل النظام على عزل المعارضة السياسية وكل الأصوات التي تخالفه في الرأي.[2]

إذا كانت السلطة الحاكمة في الجزائر قد تنازلت عن فكرة الحزب الواحد لفائدة التعددية الحزبية بعد أكتوبر 1988، إلا أنها ظلت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ترفض أن تكون محل مسائلة. فتنظيم انتخابات تشريعية «تعددية»كل خمسة سنوات منذ سنة 1997 إلى اليوم، لا تهدف إلى التأسيس لمسؤولية الحكومة أمام البرلمان بقدر ما تهدف إلى خلق واجهة ديمقراطية يتم عبرها استيعاب الزبائنية السياسية وصيانتها باستمرار.[3] فالبرلمان ليس بمقدوره أن ينشئ ولو لجنة تحقيق واحدة لفضائح الفساد التي تظهر من حين إلى آخر في المؤسسات العمومية. أكثر من ذلك، البرلمان لم يكن قادرا على الاطلاع على كيفية تسيير صندوق ضبط الإيرادات FRR الذي أسس في سنة 2000 لتحصيل الفارق الموجود بين السعر المرجعي للبترول المقرر من طرف الحكومة(المقدر، قبل 2007 هو 19 دولار للبرميل) والسعر الفعلي في الأسواق الدولية. هو الذي كان يتم على أساسه وضع قانون المالية. أما السعر الحقيقي فقد وصل إلى

[1] Lahouri ADDI :**l'algerie et la démocratie**, op cit. p76.
[2] ibid. p 77.
[3] Mohammed Hachemaoui : la corruption politique en algerie : l'envers de l'autoritarisme. http://socialgerie.net/IMG/pdf/Article_Hachemaoui_dans_ESPRIT.pdf

أكثر من 120 دولار للبرميل في فترة ما، ما يدل أن البرلمان لا يراقب 80 ٪ من عائدات البترول في الجزائر وذلك بين سنة 2000 إلى سنة 2014. فهذا الصندوق "الأسود" يسيره أصحاب القرار السياسي في الجزائر كما لو كان مالهم الخاص، لا أحد يراقبهم أو يحاسبهم في كيفية تسييره.[1]

معادلة الزبائنية في الجزائر تقول إن المساندة مقابل الامتيازات الشخصية هي اللعبة الوحيدة التي قدمها النظام الجزائري لتعويض حالة الطوارئ التي أعلنها منذ فيفري سنة 1992 إلى غاية 23 فيفري سنة 2011 عندما ألغي المرسوم التشريعي رقم 93-02 المتضمن تمديد آجال حالة الطوارئ في سنة 1993 بأمر رئاسي يتضمن رفع حالة الطوارئ (أنظر الجريدة الرسمية العدد 12 لسنة 2011) . 19 سنة هي الفترة التي في ظلها مارس النظام التسلطي كل أنواع القمع للحريات السياسية، النقابية والجمعوية. هذه الزبونية التي خلقها النظام بفضل سيطرته على الريع البترولي ليست لتدوير النخب على السلطة ولكن هي إشراك بعض الجماعات واستقطاب النخب لتقوية نفسه.هذه المعادلة تظهر كأنها رمزا للوفاق السياسي الاجتماعيبين النظام السياسي والمجتمع في شكل التعويض المادي عن رفض الديمقراطية من طرف السلطة.[2]

الرشوة لا يمكن اعتبارها ظرفية أو مجرد صدفة بل هي نتاج النظام السياسي الزبائني. فالزبائنية والرشوة والفساد المالي لها علاقات متعدية. فعندما تمارس السلطة سياسة الزبونية على حساب السياسات العامة،وعندما يأخذ حيز اللاعقاب مساحة أكبر من حيز المسائلة وسياسة التدعيم أكثر من سياسة استفاء الضريبة، يؤدي بنا إلى تقدير مدى حرية السلطة في علاقتها مع المجتمع ومدى قوة علاقة هذا النظام بالريع البترولي.[3] فالعلاقة متبادلة بين إعادة توزيع الثروة والخدمات على الشعب مقابل الولاء التام وطاعة النظام السياسي التسلطي. هذه الزبونية تحل مشكلة الشرعية مؤقتا بالنسبة للنظام السياسي الجزائري القائم في غياب تام لمؤسسات قادرة على الرقابة.هذا السلوك السياسي هو بمثابة البديل لغياب فعالية المؤسسات السياسية.[4]النظام التسلطي الجزائري بسياسته الزبائنية القائمة على اقتصاد الريع يعير اهتماما قليلا لتطوير الاقتصاد خارج مجال المحروقات، لأن الريع البترولي يكفيه لتمويل شبكته الزبانية. هذا رغم تبنيه الاقتصاد الحر ابتداء من 1989. ومن خلال التجربة الجزائرية منذ الاستقلال إلى اليوم،

[1]Mohammed Hachemaoui : la corruption politique en algerie op cit .
[2] Mohammed HACHEMAOUI: **« Clientélisme et corruption dans le système politique algérien** (1999/2004) » thèse soutenue à l'IEP de Paris. 2004. in: http://www.afsp.msh-paris.fr/activite/salontez4/txt04/rthachemaoui.pdf date d'entrée au site web : le 13/04/2016 à 16h .
[3]Mohammed Hachemaoui:**« Clientélisme et corruption dans le système politique algérien** (1999/2004) » op cit
[4]Luis Martinez : op cit p, 122.

نجد أن العنف الاجتماعي وحتى الصراعات داخل السلطة تشتد كلما نقص الريع البترولي. وهذا ما وقع في 1986-1988 فترة الأزمة البترولية، وفترة 1993-1995 و من جويلية 1997 إلى ديسمبر 1998. هذه كلها فترات انخفض فيها مستوى الريع البترولي وزادت الاضطرابات الاجتماعية.[1]

المطلب الثالث: غياب الحرية الاقتصادية

كل الأدبيات التي تطرقت إلى محور دراسة الديمقراطية والاقتصاد تشير إلى أن التنمية الاقتصادية تعمل كقوة دافعة للتغيير الديمقراطي.ذلك ما يشير إليه **ليبست** حين يقول إن " عوامل التصنيع، والتحضر، والثروة، والتعليم...وكل العوامل المندرجة ضمن التنمية الاقتصادية تحمل معها ارتباطا سياسيا بالديمقراطية " [2] و في هذا الصدد، يضيف صاحب جائزة نوبل للاقتصاد، **ميلتون فريدمان** بأن " الأدلة التاريخية تجمع على العلاقة بين الحرية و السوق الحرة. وأنا لا أعرف أي مثال عن زمن أو مكان ما في مجتمع معين تميز بتحقيق الحرية السياسية على نطاق كبير بدون أن يكون أيضا قد استعمل شيئا مقاربا من السوق الحرة في تنظيم معظم نشاطه الاقتصادي "[3]فالسوق الحرة هي إحدى القواعد الأساسية للحرية السياسية وأن الحرية الاقتصادية هي عنصر ضروري لبناء ديمقراطية سياسية. فالتجربة تؤكد أن الدول التي تبنت النظام الديمقراطي كالجزائر دون تحرير الاقتصاد، فشل التحول الديمقراطي فيها.[4] هذا ما جعل النظام التسلطي الجزائري يحاول أن لا يكرس مبادئ الحرية الاقتصادية في الواقع الجزائري لأن ذلك يعني خلق ديناميكية اقتصادية ستنعكس ايجابيا على مستوى التعليم،وظهور طبقة وسطى داخل المجتمع المدني تكون بمثابة المحرك الأساسي في العملية الديمقراطية داخل المجتمع.[5]فالفكر اللبرالي الذي له أبعاد فلسفية وسياسية وثقافية واقتصادية ينمو في الأوساط البرجوازية والطبقة الوسطى، وأن هذا الفكر الفلسفي والسياسي الذي يدعو إلى الحريات المدنية والحريات السياسية واستقلالية الفرد عن السلطة السياسية والدينية لا يخدم إطلاقا النظام التسلطي والنخبة الحاكمة التي لا تقبل بالمنافسة السياسية الحقيقية و خاصة التداول عن السلطة. فبعد الإصلاحات الاقتصادية المحتشمة التي قامت بها السلطة بعد التفتح الديمقراطي و خاصة بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية و إعادة الهيكلة الاقتصادية لم يظهر في الجزائر قطاع خاص قوي.إلى يومنا هذا، بقيت البرجوازية في القطاع الخاص ضعيفة وتابعة للدولة وغير مستقلة

---

[1] Rachid Ouaissa **: La Classe- Etat Algerienne 1962-2000, une histoire du pouvoir algerien entre sous-développement, rente pétrolière et terrorisme.** Editions publisud, paris-France 2010,p 324.

[2] كما ذكره ابراهيم البدوي و سمير المقدسي : **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**،(حسن عبد الله بدر) مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان . 2011. ص 235.

[3] كما ذكره ابراهيم البدوي وسمير المقدسي في نفس المرجع .

[4] نفس المرجع ص 236.

[5] نفس المرجع. ص 299.

عنها، لأن هذه البرجوازية التي ظهرت بعد التسعينيات مرتبطة عضويا بالنخبة الحاكمة، فهي برجوازية استفادت من النظام الريعي و الفساد السياسي بالجزائر، وبالتالي فحتى هذه البرجوازية لا تطالب بالحرية الاقتصادية لأنها تعلم أن تحرير الاقتصاد من البيروقراطية و المحسوبية يعني دخول عناصر جديدة في ميدان المنافسة.[1]

إن إشكالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ليست سهلة، العائق الأكبر أمامها هو صاحب القرار السياسي الذي يعلم أن الإصلاحات الاقتصادية الحقيقية تستلزم إعادة توزيع السلطة داخل الدولة و إعادة التوازن في ميزان القوة بين الدولة والعناصر الاقتصادية.[2]إعادة تنظيم الاقتصاد حسب متطلبات السوق الحرة في عصرنا سينتج عنها حتما ثمن سياسي لا يتحمله النظام التسلطي، ذلك يعني نهاية التلاعب بالاقتصاد و نهاية التحكم في مصدر الشرعية و التأمين الآتية من طبقات واسعة داخل المجتمع.[3]

لقد أثرت هذه السياسة الاقتصادية الريعية في الجزائر على ثقافة المجتمع، فجميع طبقات المجتمع متفقة على رفض الحرية الاقتصادية و المنافسة الحرة والسوق الحرة لأن الجميع له مصلحة في الريع البترولي. النخبة الحاكمة ذاتها ستفقد سلطتها على المجتمع في حالة دخول الاقتصاد في الإصلاح الحقيقي ، القطاع الخاص يريد البقاء على نشاطات المضاربة التي تدرّ له أرباحا طائلة. أما ذوو الدخل البسيط فهم متخوفون من الدخول في منطق قانون الأقوى والمنافسة في الأسعار بدون حماية الدولة التي تضمن لهم خلق مناصب الشغل والتربية...[4]

المبحث الثالث: الخطاب الإسلامي المتشدد والديمقراطية

الديمقراطية هي تلك اللعبة السياسية التي تؤدي إلى تغيير السلطة وموازين القوة السياسية داخل الدولة وذلك في إطار مقبول من الجميع. محور هذه اللعبة هو تدوير النخب على السلطة في الدولة. ومن بين الأسباب التي أدت إلى تدخل المؤسسة العسكرية و الانقلاب على المسار الديمقراطي في الجزائر هو غياب الضمانات اللازمة لأصحاب السلطة خاصة ضباط الجيش بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة 1991.هذه السلطة الحاكمة في تلك الفترة رأت في التحوّل القادم خطرا عليها لأنه سيكون آخذا للثأر من جماعة على جماعة وليس كمسار عادي سلمي لتداول على السلطة وتغييرها.[5] هذا الإدراك هو الذي حفز

[1] صالح بلحاج: **أبحاث وأراء في مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر**. المرجع اسابق.ص 124.
[2]Lahouri Addi: «Réformes économiques et obstacles politique » article publié dans le site web : http://www.algeria-watch.org/fr/article/analyse/addi_reformes_eco.htm date d'entrée : 14/04/2016.
[3] ibid
[4]ibid
[5]Lahouri Addi : **l'Algerie et ladémocratie**. Op cit p 174.

حفز أقوى الفاعلين السياسيين على توقيف المسار الانتخابي الديمقراطي و البقاء في كنف النظام التسلطي.هذا الهاجس الذي تملك من نفوس أصحاب القرار خاصة العسكريين منهم خوفا من التضحية بأنفسهم من أجل مبدأ التداول على السلطة،جعلهم وكأنهم في حالة دفاع عن النفس، فلم يترددوا في استعمال القوة التي كانت بأيديهم. هذا لأن التحول الديمقراطي هو مسار تفاوضي بين أصحاب القرار والمعارضة ولا يمكن أن يفرض كقرار فوقي أو من طرف واحد بدون توافق كل الأطراف الفاعلة في المجتمع.[1] والتفاوض لا يجب أن يكون حول مشروع مجتمع – لأن كل طرف له رؤيته الخاصة – لكن فقط على المؤسسات الكفيلة بأن تؤسس لقواعد اللعبة الديمقراطية خاصة بما يتعلق بكيفية انتقال السلطة إلى المعارضة السياسية والضمانات اللازمة لها لكلا الطرفين.

المطلب الأول: الديمقراطية والخطاب الشعبوي

بعد أحداث أكتوبر 1988شهدت الساحة السياسية الداخلية في الجزائر عدة عوامل مؤثرة نجد خاصة منها ظهور الكثير من الأحزاب السياسية ومعظمها بدون برامج، ومن بينها نجد أحزاب دينية ذات بعد سياسي. وبذلك دخلت الجزائر عهد الصراعات الإيديولوجية التي قادت الساحة السياسة إلى منطق الحرب و ليس منطق الخروج من الحرب والصراعات الإيديولوجية الدينية التي لا يوجد فيها منتصرا. فعوض أن ندخل في مسار ديمقراطي يجد الجزائري فيه فرصة للخروج من التخلف، وبدائل سياسية تجسد طموحات الشعب الجزائري في الخروج من الفكر الأحادي المطلق وجد المواطن الجزائري نفسه أمام خطابات سياسية عدمية nihilistes كبرامج سياسية فأصبح الكل يرفض الكل. والخطاب الأخلاقي و النقدي المشخصن الذي يزرع الأحقاد أصبح هو برنامج الأحزاب السياسية.فتغلب الخطاب الشعبوي على الخطاب السياسي العقلاني الذي بموجبه تحترم مبادئ الديمقراطية والشروط اللازمة لاستمرارها عبر برامج سياسية اقتصادية ثقافية داخل المجتمع السياسي. من المعلوم أن الخطاب الشعبوي الذي يرفض قيم الديمقراطية و ينادي بالرجوع إلىالقيم الإسلامية في الحكم، لجأت إليه خاصة أقوى معارضة في تلك الفترة و المتمثلة في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ. هذا ما يطرح إشكالية قدرة الحركات والمنظمات الإسلامية على تقبل منافستها في برامجها المستوحاة من الدين، خاصة وأن المنافسة السياسية هي منافسة على برامج يمكن تغييرها وإصلاحها بينما في المجال الديني الطبيعة المذهبية والمقدسة للنصوص لا تسمح بذلك.[2] كما أن الديمقراطية لا يمكن أن بمجرد تقوم على النصوص وحدها، فهي أيضا حاصل للمسار التاريخي

[1]Lahouri Addi : **l'Algerie et ladémocratie**. Op cit p. p 175
[2]M'hammed Boukhabza **: Ocobre 88 Evolution ou rupture** ? Editions Bouchène, Alger.1991.p163

الاجتماعي يرمي إلى مسؤولية الفرد واستقلاله. كما أنه من المفروض أن يؤدي هذا المسار إلى العزوف عن الخطاب الشعبوي و الديماغوجية. أما في الجزائر بعد 1989، فقد حدث العكس حيث أصبح العمل السياسي مختزلا في الإيديولوجية الدينية مما أدى إلى الانسداد في المسار الديمقراطي.[1]

من المعلوم أن أي خطاب سياسي ينشأ في بيئة فكرية و ثقافية و اجتماعية و في ظروف سياسية معينة.إنه خطاب يعكس مشكلات المجتمع وانشغالاتهم، يحمل تصورات وحلولا لأوضاع راهنة ومستقبلية. لذلك، فالخطاب السياسي الذي يأتي في ظروف الأزمة ليس كالذي يأتي في ظروف الاستقرار و الأوضاع الاجتماعية الهادئة، لأن خطاب الأزمة يطرح علاجات استئصالي هو يرغب في الوصول إلى حلول جذرية. التيار الإسلامي المتشدد يصطدم حتى مع مفهوم الديمقراطية ، لأنه لا يقبل فكرة التعددية و التنوع في المجتمع،مثل المجتمعات الغربية بل يركز على فكرة الإجماع وتوحيد إرادة الأمة و خلق تجانس في المجتمع، ينفي وجود هويات مختلفة أمام الهوية الإسلامية. أما الخطاب العلماني فيركز على الفصل بين الدين والدولة ومفهوم المواطنة والحريات الفردية في الفكر والمعتقد.[2]

والشعبوية هي حركة سياسية أو إيديولوجية تمجد الشعب في شعاراتها وتعتمد خطابا قائما عل التخويف من بعض النخب، أو من مؤامرة آتية من نظام خفي ضد مصالح الشعب، أو حتى من بعض المؤسسات أو الحركات العالمية إضافة إلى القوى الخارجية . هذا الموقف عادة ما نجده لدى الحركات اليسارية أو اليمينية المتطرفة. إن الشعبوية خطاب ينطلق من منطق أن الشعب مستهدف، وهو خطاب أخلاقي مرتبط كثيرا بالرمزية و الحنين إلى الماضي ويهدف إلى التغيير بدون مراحل و لا مقدمات.[3] وهناك من يعرف الشعبوية بأنها " نمط لممارسة السلطة أساسه عدم الاعتراف بالصراع الاجتماعي وهدفه التلاعب الاستفتائي".[4]فهذه الإيديولوجية القومية التي تؤسس لأسطورة الشعب هي نوع من رفض للسياسة و السياسي وبالتالي رفض للديمقراطية التي هي عبارة عن إجراء توافقي بين الصراعات داخل المجتمع. كخطاب سياسي،الشعبوية هي إيديولوجية الحروب إذ تساعد على تقوية ورص الصفوف في مواجهة العدو الخارجي، تفقد قوتها وفعاليتها بمجرد زوال مبرراتها. كما يمكن أن تكون فعالة في تعبئة الشعب من أجل التنمية الوطنية في إطار فكر أحادي.[5] في الجزائر، استعملت هذه الشعبوية لشرعنة السلطة الحاكمة منذ الاستقلال. لكن مع مرور الوقت بدأت تفقد قوتها شيئا فشيئا مع ظهور المعارضة و تنامي الغضب

[1] i M'hammed Boukhabza **: Ocobre 88 Evolution ou rupture, op cit** 126.

[2] صالح بلحاج: **أبحاث و أراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر**، المرجع السابق. ص،ص 8-13.

[3] Équipe Perspective Monde. http://www.usherbrooke.ca/

[4] Hocine Belalloufi : **Réforme ou révolution**? Apic éditions, alger, 2012 p 155.

[5] Lahouri Addi : **l'Algerie et la démocratie**. Op cit p105

الشعبي الذي بلغ أوجه سنة 1988 حين انفجرت الأوضاع و انكشفت تلك التناقضات التي تستر عنها الخطاب الشعبوي لجبهة التحرير الوطني.[1]

تجدر الإشارة في هذا الصدد أن حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ اعتمد هذه الشعبوية بتركيزه على الهوية الإسلامية التي تجمع كل الجزائريين وكان ينظر إلى الشعب الجزائري المسلم كمؤمنين ومؤمنات ولا يعترف بالفوارق و الصراعات السياسية، فكان خطابه لا يتماشى مع الواقع التعددي للمجتمع الجزائري وثقافته. هذا الخطاب الشعبوي كان سائدا قبل الانفتاح السياسي مع جبهة التحرير الوطني التي لا يمكن اعتبارها كحزب سياسي بالمفهوم الكلاسيكي، بل يمكن اعتبارها كحركة شعبية تهدف إلى توحيد الشعب الجزائري حول برنامجها الأحادي. فقد كان فشل جبهة التحرير الوطني راجعا إلى عدم قدرتها على تحقيق التحديث داخل المجتمع والرفع بالثقافة إلى درجة تجاوز الشعبوية والطوباوية التي كانت تشكل العائق الأساسي للتحديث السياسي. فمن منطلق فكرة الحزب الواحد كان على جبهة التحرير الوطني أن تعتمد على مبادئ وقيم تكون مقبولة من طرف المجتمع الجزائري كله، وتجمع كل الجزائريين حوله. لذلك نجد أن برنامجه كان عبارة عن مبادئ عامة فقط تدور حول تمجيد الثورة بدون أن تهتم بواقع المواطن الجزائري الذي كان يتخبط في مشاكل تتفاقم من يوم إلى آخر.[2]أما الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فكان خطابها مدعوما بالمتاعب الاقتصادية والاجتماعية وتناقضات السوق وبناء الدولة، ويتغذى من نقص شرعية الدولة. استطاعت الجبهة الإسلامية أن تستقطب ذلك الغضب الشعبي وعدم رضا شرائح واسعة من المجتمع فكونت بديلا للنظام الحاكم معتمدة على الشرعية الإسلامية. هكذا تصرف هذا الحزب على أساس أن الشعب الجزائري يبحث عن حزب واحد آخر بديلا عن جبهة التحرير الوطني.لقد كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ حركة سياسية اجتماعية وسياسية دينية، ترفض التعددية الحزبية والديمقراطية بمفهومها الحديث وتتهم الديمقراطية بأنها فرقت الشعب الجزائري، حيث كان قادتها يصفون الديمقراطية بالكفر في منابر المساجد، وكانت إيديولوجيتها لا تعير أي اهتمام للحرية السياسية و لا لحرية الفرد. لذلك كانت تصف الأحزاب الأخرى «بالسنافير» وأن الشعب الجزائري ليس له إلا حزب واحد وهو الإسلام وبالتالي فهذا الحزب لا يحتاج لبرنامج سياسي أو اقتصادي بل يحتاج فقط لقائد لكي يؤثر في الناخبين[3].فبعد الانفتاح السياسي سنة 1989 يقول لهواري عدي، أستاذ في علم الاجتماع السياسي بجامعة ليون الفرنسية، إن كل الأحزاب السياسية التي نشأت بعد 1989 تعتبر من ناحية الخطاب السياسي،أحزاب

[1]Lahouari Addi :« Populisme, néo-patrimonialisme et démocratie en Algérie» in www.hal.archives-ouvertes.fr

[2] Lahouri Addi :**l'Algerie et la d 'émocratie**, op cit p 110

[3].ibid, p 114.

شعبوية ولكن بدرجات متفاوتة. ويرجع ذلك إلى طبيعة المجتمع الجزائري الذي يرفض في عمقه التعددية الحزبية و الديمقراطية بمفهومها الحديث. فعالية الخطاب الإسلامي ترجع إلى أن المجتمع الجزائري لا يتأثر بما هو سياسي عقلاني ويتفاعل بقوة مع الخطاب الإسلامي لاعتبارات تاريخية.[1] كذلك التيار الإسلامي كان مسموحا له بالعمل الميداني قبل الانفتاح السياسي لأن السلطة كثيرا ما كانت تستغله ضد الحركات الديمقراطية واليسارية، زيادة على استغلاله لشبكة المساجد والمعاهد الإسلامية والجمعيات الدينية التي تعمل على تجنيد المجتمع[2].

المطلب الثاني: الدين كتعبير رمزي للمجتمع.

في مناخ التهميش الاقتصادي والاجتماعي وانسداد الآفاق وانتشار خيبات الأمل مع نتائج الثراء الفاحش للبعض، أصبحت الأرضية الاجتماعية مهيأة للتجييش باستخدام المتخيل الديني لاستعادة المثل العليا وذلك كله في إطار نسق تاريخي ساهمت فيه الدولة في ترقية الخطاب الديني «دين الدولة».هكذا انقلب السحر عن الساحر وأصبح الدين ضد الدولة. لقد استعملت السلطة الحاكمة الدين لمصلحتها واتخذته قناعا لسياسيتها ومصدرا لشرعيتها ووسيلة من وسائل القمع تستعمله السلطة لفرض وجودها غير الشرعي ولتبرير مظالمها[3]. ولفهم علاقة الدين بالسياسة علينا أن نتسائل من استخدم الآخر، هل الدولة هي التي استخدمت الدين في تثبيت شرعيتها وهيمنتها أم الدين هو الذي استخدم الدولة في سبيل العبادة وتنفيذ المشيئة الإلهية ؟ الجواب يكمن في أن التاريخ يشهد بأن الدولة هي التي استخدمت الدين لتثبيت شرعيتها بمساعدة رجال الدين وجعل مؤسسة الدين جزءا لا يتجزء من الطبقة الحاكمة. وهذا ما جعل الدين أداة سيطرة من قبل الطبقة الحاكمة في الجزائر وكأداة تحريض ومجابهة من قبل الحركات الإسلامية المعارضة مثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر.[4]

الدين الإسلامي استخدم كأداة سيطرة في تثبيت شرعية السلطة الحاكمة وسيطرتها على المجتمع عن طريق الاستعانة بعلماء الدين وبث الثقافة الدينية التي تدعو إلى إطاعة أولي الأمر ونصرة السلطان. فبعد الاستقلال، رغم اعتماد النظام السياسي النظام الاشتراكي الذي لا يستند في عناصره على مبادئ دينية.الدور الذي لعبه الدين الإسلامي في توحيد صفوف الجزائريين وتعبئتهم للنضال و الدفاع عن وطنهم وإعطاء للثورة التحريرية الطابع الجهادي، بالإضافة إلى المكانة العالية التي يأخذها الدين في

[1] Cité par Hocine Belalloufi : op cit p160.
[2] Ibid : 162.

[3] حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر. المرجع السابق، ص306.
[4] نفس المرجع، ص 308

نفوس الجزائريين لم يكن بمقدور النظام أن يتجاهل العنصر الديني في اهتماماته السياسية ، خاصة وأن السلطة وصلت إلى الحكم بالقوة العسكرية. وبالتالي كان الدين وسلة أساسية في شرعنة السلطة، وعنصرا أساسيا في الثقافة السياسية وفي الخطاب السياسي الرسمي و حتى في المنظومة التربوية. لذا،استغل الدين ورجال الدين من طرف الحكام للحصول على "صك الغفران" وشهادة الشرعية والرضا الشعبي.[1]

في المقابل، استخدمت المعارضة الإسلامية الدين في إثارة السخط على الحكم القائم والتحريض عليه، بحيث ظهرت طلائع الحركة الإسلامية الراديكالية في الجزائر سنة 1963 كان هدفها هو محاربة الإسلام الرسمي والنظام الاشتراكي. وليس من الصدفة أن نجد الجماعات الدينية تعمل في الأواسط الشعبية التي لم تستقر أحوالها الاقتصادية.إن التاريخ يؤكد أن نشوء الحركات الدينية اقترنت بالأزمات الاقتصادية و السياسية[2]التي تستغل الحركات الاحتجاجية نتيجة تذمر الشباب من المشاكل الاجتماعية وتراجع القدرة التوزيعية للدولة وتفاقم الفوارق الاجتماعية وتدني القدرة الشرائية للمواطن. كل هذا شكل أرضية خصبة للحركات الإسلامية مثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي أرجعت أسباب انحراف النظام السياسي و الفساد السياسي و الاقتصادي إلى ابتعاد النظام عن الإسلام، مؤكدة أن الأمل الوحيد هو الرجوع إلى الله و تعاليمه.[3]من ناحية الانتشار والتجدر، يعتبر الإسلام دين الشعب الجزائري، والثقافة الإسلامية قوية في أوساط المجتمع. لذا، تظهر الظاهرة الدينية كهوية وطنية وثقافة تساهم في هيكلة الحيز المكاني والزماني للفرد والجماعات وهي التي تحدد السلوكيات والعلاقات داخل المجتمع. هذه الثقافة المشبعة بالإسلام وصلت إلى الميدان السياسي لتحدد كيفية توزيع السلطة وتهيئ عناصر الشرعية وشرعنه السلطة السياسية.[4] هذه العلاقة الوطيدة بين الإسلام والمجتمع هي التي تفسر استخدام الدين من طرف السلطة لإضفاء الشرعية السياسية لسلطتها وكذلك استخدامه من طرف التيارات السياسية الإسلامية لخلق نوع من التذمر الشعبي ضد السلطة. مما جعل الدين رهانا للصراعات من اجل الوصول إلى السلطة وكوسيلة للتحكم في الشرعية السياسية للمؤسسات.[5]فرمزية العامل الديني في المجتمع الجزائري تظهر أكثر عندما نعود إلى تاريخ المقاومات الشعبية في مرحلة الاستعمار من طرف رجال الدين كالأمير عبد القادر والشيخ الحداد والشيخ بوعمامة ...الخ الذين كانوا كلهم يقاومون باسم الدين الإسلامي. وفي مرحة الثورة التحريرية،

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 131.
[2] حليم بركات ، المرجع السابق، ص ص 308-312
[3] صالح بلحاج، المرجع السابق ، ص 136.

[4]Abderrahim LAMCHICHI **: l'Algérie en crise**, op cit p 308.
[5]Ibid, p 309.

نجد البعد الإسلامي يظهر في إعلان أول نوفمبر 1954، في وثيقة مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس وذلك باعتبار الإسلام عنصرا موحدا للجزائريين وعاملا مهما بواسطته يمكن تجاوز الخلافات الاجتماعية والسياسية والتعددية الثقافية واللغوية.[1] بعد الاستقلال أصبح الدين الإسلامي هو دين الدولة بحكم الدستور والسلطة السياسية تعمل دائما لتقريب بين مفهوم الوطنية وإحياء القيم الإسلامية. السلطة كانت تبحث دائما في تأويل المذهب وهيكلة الفكر الإسلامي بما يتفق ومصالحها. وفق هذا المنظور الدولاتي للإسلام، أصبحت جمعية العلماء المسلمين مهمشة والدولة– الحزب هي الوحيدة التي تحتكر هذا المقوم. لذا، نجد جميع المواثيق والدساتير في الجزائر أدرجته وأشادت بدوره في البناء الوطني. فمثلا، الميثاق الوطني لسنة 1976 نص على ما يلي: " الشعب الجزائري شعب مسلم" و أن " الإسلام دين الدولة" و يؤكد على " أن بناء الاشتراكية في الجزائر يتماشى مع تنمية القيم الإسلامية".كما نجد القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني ينص على " ترقية المواطن والشخصية العربية الإسلامية" و " بناء الاشتراكية في إطار قيم الوطنية الإسلامية". كل هذه النصوص الرسمية تحاول إذاأن تجد تناغما بين الوطنية والقيم الإسلامية.[2] وبعد انهزام الجيوش العربية سنة 1967أمام إسرائيل والأزمة البترولية–الاقتصادية العالمية سنة 1973، تراجع الفكر القومي الوطني أمام الطرح الإسلامي وتنامي نضال الإسلام السياسي خاصة وأن هذه الفترة تصادفت مع نجاح الثورة الإيرانية وقيام الدولة الإسلامية.[3]كل هذه العوامل ساعدت على تهيئة الأرضية لبروز الحركات الإسلامية في الدول العربية بما فيها الجزائر. مع تنامي الصعوبات الاقتصادية إلى غاية الأزمة البترولية في سنة 1986 زيادة إلى النمو الديمغرافي للجزائر، فشل النموذج التنموي و فشل الخطاب الاشتراكي التصنيعي. هكذا، أصبح البحث عن بديل ضرورة ملحة عند كل مواطن جزائري. كل هذا جعل الساحة الاجتماعية تسخط على كل ما يرمز إلى السلطة القائمة مثل "الصناعة المصنعة"، "الثورة الزراعية"...الخ كل هذه التجارب المستوردة من الغرب فشلت في نظر المواطن الجزائري وبالتالي الحل هو الرجوع إلى الأصل والإسلام هو الحل وهو الذي يجسد روح العدالة الاجتماعية ويضمن للفرد العيش الكريم والحماية اللازمة من وحشية الغرب وثقافتهم وإيديولوجياتهم وحتى نماذج اقتصادياتهم التي تكرس الهيمنة والاستغلال.[4] لكن هذه الرغبة في استعمال القيم الدينية الإسلامية التي تحملها برامج الأحزاب السياسية حتى غير الإسلامية منها، هل تعبر عن عجز تلك الأحزاب عن صياغة برامج سياسية واقتصادية واجتماعية تتماشى مع متطلبات العصر، أم تعبر حقيقة عن جدية

[1]Abderrahim LAMCHICHI, op cit, p 310
[2].Ibid. p 310.
[3] Ibid. p 312.
[4]Ibid p,p 312-314.

الطرح الفكري الذي يجد ضالته في الماضي وأن الرجوع إلى الماضي يشكل الحل الجذري لمعالجة رهانات الحاضر و المستقبل في الجزائر؟[1] أم هو خطاب يحث على الصبر و القناعة بالقليل و التمسك بالقضاء والقدر و يدعو إلى الجهاد وإلى مكافحة المستبد ..... هذا الواقع يشبه أسطورة أفلاطون حول **رجل الكهف Allégorie de la caverne** و التي يمكن تلخيصها في أن هذا الرجل الذي عاش سنين طويلة في ظلام لا يرى إلا أشكالا تعكسها الأضواء على جدار المغارة لأنه مقيد بطريقة لا تسمح له إلا أن ينظر إلى الجدار المقابل لمدخل المغارة التي يأتي منه الضوء الخافت، عندما يستطيع الخروج من الكهف ستقابله أشعة الشمس وسيعاني آلاما حادة بسبب وهجها؛ الشيء الذي يجبره على الخروج ببطء.

المطلب الثالث: الإسلاميون والديمقراطية

بالرجوع إلى نصوص أهم المفكرين الإسلاميين و بعض خطب أشهر الأئمة والدعاة مثل الشيخ **عبد الحميد الكشك** و **علي بلحاج** وغيرهم، يبدو أن هؤلاء لا يُعبِّرون عن نفس الموقف إزاء الديمقراطية لكن كلهم يشككون في قيمتها وآلياتها المتعارف عليها. فمنهم من يرفضها جملة وتفصيلا ولا يقدم بديلا عنها ومنهم من لا يرفضها ولكن ينتقدها ويؤكد أن الديمقراطية الحقيقية هي تلك الموجودة في الإسلام. هذا الاختلاف يفسر مفهومين للديمقراطية: المفهوم الذي يشير إلى اختيار الممثلين والتداول على السلطة وهو المفهوم الذي لا يتعارض مع مبادئ الإسلام، و المفهوم الذي يشير التحرر و تكريس الحريات الفردية وحرية التعبير التي قد تؤدي إلى التشتت وحتى التشكيك في القيم الإسلامية وإتاحة الحق للآخرين لنهج وإتباع الأخلاق الغربية وتغريب المجتمع؛ وهذا ما هو مرفوض عندهم. فإن كان بعضهم لا يرفض الديمقراطية السياسية في إطارها المؤسساتي، فإن كلهم يتفقون على رفض الديمقراطية كتحرير للمجتمع والفرد. وفي هذا الصدد يقول **علي بلحاج** القيادي في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، « إذا كانت الديمقراطية هي احترام إرادة الشعب واختياره، فنحن موافقون؛ ولكن إذا كانت تعني أن أي أحد سينتقد الإسلام في وسائل الإعلام، وأن المرأة تتجول عارية في الطريق، نحن إطلاقا ضد هذه الديمقراطية»[2].

فعند الإسلاميين، الديمقراطية هي تقبَل المسار الانتخابي الذي يقوي الشرعية الدينية من جهة، لكنها تقبل أيضا تحرير المجتمع الذي سيؤدي إلى تحرير المرأة و إلى العلمانية من جهة أخرى. فتحرير المرأة يطعن في النظام الأبوي للأسرة عند الإسلاميين والعلمانية يعتبرونها كموقف معاد للدين الإسلامي ويخفي

[1] M'hammed Boukhabza **: Ocobre 88 Evolution ou rupture** ?op cit.p176.
[2] Lahouari ADDI : **l'algerie et la democratie**, op cit, p 186.

وراءه نية القضاء على هذا الدين في المجتمع الجزائري. وهذا الموقف بالطبع عندهم هو موقف الاستعمار الفرنسي ونموذجه.هم يعتقدون أن هناك فقط النموذج الفرنسي ويتجاهلون النموذج البريطاني و الألماني ونماذج أخرى غربية التي لم تهمش الرمزية الدينية في المدارس العمومية. هذا ما جعل الإسلام السياسي يحمل في طياته موقفا هجوميا من الديمقراطية.[1]

إن الخوف والتناقض الذي يعبر عنه التيار الإسلامي الجزائري، هو في الواقع تعبير عن ما يتخبط فيه المجتمع الإسلامي الذي يريد التغيير السياسي الديمقراطي بثقافة اجتماعية معادية للفرد و الحرية. هذه التيارات السياسية الإسلامية إذا وصلت إلى الحكم ستقضي على الديمقراطية وعلى حرية التعبير وتحرير المجتمع. أكثر من ذلك، فالتيار الإسلامي يرى أن الانتخابات هي فقط الشيء الظاهر من الديمقراطية وهو الشيء المغري أما ما تخفيه الديمقراطية من قيم، مثل تحرير المرأة، استقلال الفرد داخل المجتمع، حرية التعبير المنافسة الاقتصادية إلى غير ذلك من قيم فهي تمثل خطرا جسيما في نظر هذا التيار.[2]الكثير من عناصر هذا التيار يرون في الديمقراطية الفرصة الانتخابية الأولى والأخيرة للوصول إلى الحكم. فبعد فوز الجبهة الإسلامية في الانتخابات البلدية في جوان 1990، تقريبا بنصف البلديات الموجودة على المستوى الوطني و أكثر من ثلاثة أرباع المجالس الولائية. صارت قيادة هذا الحزب، خاصة علي بلحاج، تطالب باستقالة رئيس الجمهورية **الشاذلي بن جديد** وتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة في جو مشحون بمظاهرات ضد حرب الخليج،حيث كان حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ يساند الطرف العراقي ويؤجج الشارع الجزائري بخطابه الشعبوي. كما زاد من وتيرة شحن الشارع الجزائري في مايو 1991 عندما احتل شوارع العاصمة وأعلن عن إضراب لا محدود حتى تدخل الجيش الوطني الشعبي لفض الاعتصام في شوارع العاصمة.[3]

اجتياح الكويت من طرف **صدام حسين** في شهر أوت سنة 1990 و التحضيرات لحرب الخليج حتى فيفري 1991 بينت طبيعة الإسلاميين في الجزائر وخطابهم الشعبوي الذي يشيطنون فيه الغرب و قيمه الديمقراطية.كانوا يقولون كيف لنا أن نطالب بالديمقراطية والغرب يريد سحق العرب؟ استغل الإسلاميون هذا الموضعو هذا الحقد ضد الغرب ليبرروا عداءهم للديمقراطية وتقوية شعبيتهم والبدء في إظهار

[1]Lahouari ADDI : **l'Algerie et la democratie**, op cit, p 187.
[2]Ibid
[3] Yves Lacoste :«Les causes spécifiques du drame algérien»Hérodote, revue de géographie et de géopolitique,2eme trimestre 1995. N 77. Pp 3-27. P 10.

العضلات بالخطابات السياسية داخل المساجد ضد النظام السياسي والمطالبة بتطبيق الشريعة في المجتمع بفرض الحجاب على النساء في أحيائهم.[1]

هذه التصرفات غير الديمقراطية جعلت حزب جبهة الإسلامية للإنقاذ يفقد مليون صوت في الانتخابات التشريعية لديسمبر 1991 رغم فوزه في الدور الأول؛ مما يفسر بداية ظهور الوعي الشعبي إزاء المخاطر التي كان يحملها ذلك الخطاب المتطرف. لذلك اعتبر البعض توقيف المسار الانتخابي كان خطئا من طرف السلطة الفعلية لأنه لو تركت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تصل إلى الحكم(عبر المجلس الشعبي الوطني) لانتهى الأمر بالشعب إلى إسقاطها بطريقة حضارية في الانتخابات المقبلة.[2]لقد كانت الجبهة في كل اجتماعاتها وتظاهراتها العمومية تظهر حقدا ضد الديمقراطية بشعارات مثل " **لا ميثاق لا دستور... الديمقراطية كفر**"فمشروعها السياسي هو تأسيس لدولة إسلامية والخلافة بعد مرحلة انتقالية لم يكن لأحد أن يستشف مآلها.[3]

النظرة الأحادية وعدم تقبل التعددية الحزبية وحتى التعددية داخل التيار الإسلامي ذاته كان مرفوضا بشدة عند قيادة الجبهة.فأي مشروع إسلامي آخر ينافس مشروعها كانت تعتبره خيانة وضرب لمشروع الدولة الإسلامية في الجزائر.لذلك رفضت قيادة الحزب التعاون مع الأحزاب الإسلامية الأخرى مثل " الحماس" و" النهضة"، فعندما دعاها حزب حماس بقيادة **الشيخ نحناح إلى التعاون**، ردَ عليه **عباسي مدني**" ليس هناك تحالف في الإسلام".أكثر من ذلك فقيادة هذا الحزب اعتبرت تأسيس الأحزاب الإسلامية الأخرى بمثابة طعن حقيقي في ظهر الجبهة الإسلامية.[4] في الواقع مشروع تأسيس دولة إسلامية الذي كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تخطط له، بدأ تطبيقه في البلديات التي فازت بها الجبهة في انتخابات جوان 1990عندما استبدل عناصرها شعارات " من الشعب والى الشعب " على واجهة البلديات بشعار" بلديات إسلامية". كما قاموا بنزع الأعلام الوطنية على البلديات لأنها ليست أعلاما إسلامية، معتبرين الاحتفال بأول نوفمبر بدعة ولا يجب إحياءه.[5] هكذا جاء المشروع الإسلامي لتأسيس نظام الخلافة الإسلامية في الجزائر الذي يقبر الديمقراطية الغربية كما يسمونها.غير أن ذلك كان ضربا من الخيال لأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تصل حتى إلى عقد مؤتمرها التأسيسي لتناقش فيه برنامجها السياسي و الاقتصادي. فقد كانت تختفي وراء مبادئ عامة حول التضامن و العدالة و المساواة... الحشود التي كانت وراءها

[1] Yves Lacoste, op ct p 14.
[2] ibid.
[3] Abdenour Ali-Yahia : **Algerie : Raisons et déraison d'une guerre.** L'Harmattan, paris, France, 1996. p,180.
[4] ibid. p 181.
[5] Ibid

كانت ترى فيها حزبا معارضا يهاجم النظام الاستبدادي لكن لو أتاحت له الفرصة للوصول إلى السلطة لم يكن ليقدر على حل المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية الكثيرة. فعباسي مدني مثلا، في لقاء تلفزيوني سنة 1990، صرح بأن الجبهة الإسلامية عندما تصل إلى الحكم ستقوم بحل الشرطة التي أصبحت غير ضرورية و أن تلك الميزانية التي تستهلكها مؤسسة الشرطة سيتم توزيعها على النساء في البيوت لأن ليس لهن الحق في العمل. كما صرح في نفس الحصة أن الضريبة سنستغني عنها و نؤسس للزكاة.[1]هذه التصريحات تكشف عن هشاشة هذا الحزب وعن خطابه الشعبوي الفارغ من أي برنامج اقتصادي أو اجتماعي.كان حزبا يبيع أحلاما لمناضليه وللناخبين. لذلك، نستطيع أن نشبه وضع الجبهة الإسلامية للإنقاذ بذلك البائع لسلعة مغشوشة داخل السوق فإما أن تتدخل السلطة وتمنع البائع من تسويق السلعة الفاسدة و إما تتركه يبيع سلعته إلى حين اكتشاف المشتري فساد السلعة.

ختاما، يمكن أن نستنتج أن جمود المسار الديمقراطي في الجزائر ودخول الجزائر في دوامة العنف السياسي ثم الإرهاب كان من أهم أسبابه غياب الثقافة الديمقراطية عند اللاعبين الأساسيين حول السلطة. فعندما يغيب الديمقراطيين، لا يمكن بناء ديمقراطية حقيقية. فحتى الجبهة الإسلامية للإنقاذ عند الرجوع إلى خطاباتها السياسية كانت لها نية الانقلاب على الديمقراطية تماما كما فعلت المؤسسة العسكرية بعد انتخابات 1991. هذا ما يجعلنا نقول إن الديمقراطية في الجزائر كانت ضحية العسكر والإسلاميين على حد سواء.

[1] Lahouari Addi**, L'Algérie et la démocratie**.op cit, p196.

الخاتمة.

تأثر مسار التحول الديمقراطي بالأزمة البنائية التي يعانيها المجتمع والاقتصاد والثقافة في الجزائر. مما خلق هشاشة في المؤسسات السياسية التي وجدت صعوبات في مأسسة السلطة وترقية الثقافة الديمقراطية في الجزائر. ذلك ما جعل المسار الديمقراطي في الجزائر يعرف هزات عنيفة نتيجة الإدراك غير العقلاني لمفهوم الديمقراطية. فالخطأ في إدراك مفهوم المجال السياسي الديمقراطي ومفهوم المؤسسة وكيف تمارس فيها السلطة، ومفهوم العملية السياسية الديمقراطية، وكيف يجب احترام طبيعتها السلمية، ذلك كلّه تسبب في العجز الديمقراطي الذي تعرفه الجزائر منذ إنطلاق التحول سنة 1988. فبعد أكثر ربع قرن من بداية المسار الديمقراطي يمكن أن نقول إن المجتمع الجزائري أخفق في توفير الشروط المناسبة لترقية المبادئ الديمقراطية في المؤسسات السياسية وداخل البنى الاجتماعية والثقافية، علما أنه استفاد وتعلم تجارب قيمة، بكونه تعلم أول درس في الديمقراطية وهو أن العنف واستعمال القوة منبوذان في السياسة ويؤديان إلى الهاوية يخسر فيهما الإنسان أكثر مما سيربح. تجربة أكسبت جميع الفاعلين مناعة ضد الدخول من جديد في صراع عدمي يخسر فيه الجميع مصالحه في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

في الواقع، حتى وإن سلمنا بمسؤولية المؤسسة العسكرية و الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في التراجع عن المكتسبات الديمقراطية نتيجة ثقافتيهما السياسية الأحادية ودخولهما في دوامة العنف والعنف المضاد، تبقى العملية الديمقراطية في الجزائر مرهونة بنضج المؤسسات السياسية الحاضنة لها، ومسايرة البنى الاجتماعية والثقافية للعملية الديمقراطية وحتى تهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة لترقية الثقافة الديمقراطية . لأن التحول الديمقراطي هو مسار يجب أن يشارك فيه كل المجتمع و كل المؤسسات السياسية و البنى الاجتماعية والثقافية. فهي ليست فقط نصوصا دستورية يتباهى بها، بل هي قيم وثقافة اجتماعية وممارسات سياسية تحتاج للترسيخ، شيئا فشيئا، بمرور الوقت من جيل إلى جيل. فلا يمكن أن يكتب للديمقراطية النجاح بشكل فوري في مجتمع تسلطي يتسم بالقبلية ويمجد العنف ويفتخر به. المجتمع الجزائري الذي عانى ويلات الاستعمار و حكم الحزب الواحد ثلاثة عقود كاملة، لا يعرف سوى قيم الموالاة والخضوع والتفرقة ولا يستطيع أن يتقبل العملية الديمقراطية بشكل عفوي مثل المجتمعات التي تربت في بيئة راقية تسود فيها قيم التسامح وتقبل الأخر مهما كان فكره أو عقيدته.

إن عملية التطور لا تسير بخط مستقيم حتى النهاية، بل بالعكس كثيرا ما تقوم قوى اجتماعية أو سياسية – عندما تشعر بأن هذا التطور يشكل ضربا لمصالحها– بعرقلة عملية التطور. لكن، في المقابل، هذه العرقلة تخلق وعيا جديدا يتناسب وطبيعة تطور الواقع. هذا ما يدفع المجتمع إلى الاستفادة من تجاربه وأخطائه الماضية وبالتالي خلق ديناميكية تتماشى مع عناصر المشكلة للحراك الاجتماعي الذي يهدف إلى الديمقراطية.

الحديث عن معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر من خلال الرؤية التي قدمناها في هذا البحث، يتطلب منا، بالضرورة أن نضع في حسابنا طبيعة العلاقة بين الواقع والفكر؛ بين الديمقراطية كشكل من أشكال الوعي، وبين الواقع الجزائري في كل مستوياته الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. فوجود الأزمة لا يعني حتما تقهقرا، وإنما قد يكون مرحلة تتطلبها الظروف التي تساهم في تشكيلها، وبالتالي يمكن اعتبارها نقطة تحول جديدة نحو وعي مجتمعي يساهم في وضع أسس جديدة للبناء الديمقراطي. إن العملية الديمقراطية وإن كانت مبادئها مستوحاة من الفلسفة الغربية إلا أن وضعها وإسقاطها على الواقع الجزائري لا يكون بنفس المسار الذي اتبعته الدول الغربية. ذلك أن الظروف تختلف من زمان إلى آخر ومن مكان إلى آخر. وعليه، ينبغي أن نعترف، في الأخير، أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية معقدة تستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا. فمجرد انتقال من نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام قائم على مؤسسات ذات طابع ديمقراطي لا يعني بالضرورة قيام نظام ديمقراطي راسخ ومستقر.

فضلا عن ذلك، لابد أن نعي أنه لا توجد ديمقراطية نموذجية جاهزة، إذ تختلف مسارات كل بلد بالنظر إلى البيئة الاجتماعية و الاقتصادية المحلية الواجب إخضاعها باستمرار للنقد والمراجعة. فرغم تبني مؤسسات دستورية كإطار للممارسة الديمقراطية يبقى غياب الخيار الاقتصادي غير المنتج وغير الحر عائقا مهما في عملية التحول الديمقراطي، فهو المدخل الحقيقي لإسقاط الأوثان الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تزرع المحرمات في الفرد.

ملخص:

التحول الديمقراطي هو مسار طويل نسبيا ومعقد، لتقدمه، يتطلب توفير شروط ملائمة من البيئة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية. هو ليس فقط تحولا يفرض بالمراسيم أو قيما ديمقراطية تدرج في الدساتير، إنما هو تقليص لا متناهي للهوة بين ما هو موجود في الواقع وما هو مرغوب فيه.

منذ أحداث أكتوبر سنة 1988، دخلت الجزائر في المسار التحولي الديمقراطي، حيث اعترضته عراقيل على كل المستويات، لكن يبقى أن التجربة التي عرفتها الجزائر و لو طال أمدها، هي تجربة استفاد منها الجزائريين و استفادت منها المجتمعات العربية التي لها بيئة اجتماعية مماثلة.

العراقيل الموضوعية التي يصطدم بها المسار الديمقراطي، هي ضعف المؤسسات السياسية والبنى الاجتماعية و الثقافية التي يجب تحديثها وتحيينها لكي تساير مسار التحول الديمقراطي.

Résumé

La transition démocratique, est un processus complexe qui nécessite un accompagnement attentif, des institutions de l'état et des structures sociétales et culturelles, de par une réelle volonté des gouvernants et d'une société civile dynamique capable d'imposer un changement avec son organisation et sa culture politique imbibée de valeurs démocratique.

Depuis octobre 1988, l'Algérie s'est engagée dans le processus démocratique, qui s'est buté sur des obstacles d'ordre institutionnel dans le système politique algérien. Ces difficultés relèvent des caractéristiques sociétales greffées sur un système économique défaillant qui a produit un système de pensée qui favorise l'autoritarisme et son émergence.

A travers une approche institutionnelle, nous avons tenté de répondre à notre problématique, en étudiant le degré d'institutionnalisation des instances qui doivent assister en synergie le processus de transition démocratique en Algérie.

قائمة الجداول و الأشكال.

1- قائمة الجداول.

1.1.- العناصر الرئيسية في العملية الانتخابية المقبولة.----------ص 37-38.

2- قائمة الاشكال.

2. 1 . الانتقال الى الديمقراطية ----------ص 25

2. 2. اعادة توليد السلطة في الاقتصاد الريعي ---------- ص 77.

قائمة المصادر و المراجع:

أوّلا–باللغة العربية:(الكتب،الرسائل والأطروحات الجامعية،الدوريات والمقالات،المواقع الالكترونية)

1-المصادر

1.1النصوص الرسمية.

1. الجريدة الرسمية رقم 76 ، **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الصادرة في 8 ديسمبر 1996.
2. الجريدة الرسمية العدد 14، التعديل الدستوري لسنة 2016. الصادرة يوم الإثنين 27 جمادي الأول لعام 1437 ه الموافق لـ 7 مارس 2016 .
3. **مرسوم رئاسي رقم 92 – 44 مؤرخ في 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992 يتضمن إعلان حالة الطوارئ (الجريدة الرسمية العدد 10)**

1.2-الكتب:

1-ر. بودون و ف. بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الإجتماع**، ترجمة سليم حداد، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،بيروت،لبنان.

2-صاموئيل هنتنجتون : النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود ، دارالساقي، الطبعة الأولى ، بيروت لبنان ، 1993 .

3 - ---------- : **"الموجة الثالثة"**، ترجمة د. عبد الوهاب علوب ، دار سعاد الصباح، القاهرة،ط1،1993 .

.

4-غرايم جيل: **ديناميات السيرورة الديمقراطية و المجتمع المدني**، ترجمة شوكت يوسف، دار التكوين، دمشق، سوريا، 2009.

5-**غيورغ سورنسن،الديمقراطية و التحول الديمقراطي ، السيرورات والمأمول في عالم متغير**، ترجمة عفاف البطانية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان. 2015

1-2-المراجع:

1- إبراهيم البدوي و سمير المقدسي : **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**،(حسن عبد الله بدر) مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان . 2011.

2- إبراهيم محمد عزيز :**اشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط**، مطبعة رون ، الطبعة الأولى، السليمانية ، العراق، 2010.ص 48.

3- إبراهيم،مصطفى وآخرون،**المعجم الوسيط** . الجزء الأول (باب الحاء)، القاهرة :مطبعة مصر 1960.

4- إسماعيل صبري ومحمد محمود ربيع –**موسوعة العلوم السياسية**– الكويت:جامعة الكويت– 1994

5- إسماعيل قيرة: **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**. مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الثانية، بيروت- لبنان،2009

6- أحمد الديين وآخرون: **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية.** مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،بيروت – لبنان، 2009.

7- أحمد منيسي، **البحرين من الإمارة إلى المملكة، دراسة في التطور السياسي و الديمقراطي** ، القاهرة مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام .2003.

8- أحمد ولد داده و آخرون: **الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت–لبنان، 2002.

9- أيمن محمد شريف : **الازدواج الوظيفي و العضوي بين السلطتين التشريعية و التنفيذية في الأنظمة السياسية المعاصرة، دراسة تحليلية**،دار النهضة العربية، القاهرة، 2005

10- البكاري : **الإصلاح الديمقراطي و البناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية،** المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى ، الإسكندرية، 2013

11- بوحنية قوى وآخرون: **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية**. الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان .2012

12- توفيق المديني **: تونس الثورة المغدورة و بناء الدولة الديمفراطية** ، الدار العربية للعلوم ناشرو بلقيس أحمد منصور،**:الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي"** دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى ،ط1 ؛القاهرة : مكتة امدبولي،2008ن، الطبعة الأولى،بيروت لبنان 2013

13- ثامر كامل محمد الخزرجي: **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة. الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004

14- ثناء فؤاد عبد الله: **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت- لبنان.2004.

15- جوني عاصي: **نظريات الإنتقال إلى الديمقراطية** مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين 2006

16- حسنين توفيق إبراهيم **: النظم السياسية العربية: الإتجاهات الحديثة في دراستها**. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، يوليو 2008

17- حليم بركات: **المجتمع العربي المعاصر، بحث في تغيير الأحوال و العلاقات**. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2009.

18- خالد الحسن: **إشكالية الديمقراطية والبديل الإسلامي في الوطن العربي**. دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2014.

19- خميس حزام والي : **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2008.

20- رعد عبد الجليل علي: **التنمية السياسية مدخل للتغيير**.الجامعة المفتوحة – طرابلس، الطبعة الأولى ، ليبيا، 2002

21- سرنهك حميد البرزنجي: **مقومات الدستور الديمقراطي و آليات المدافعة عنه** ،الطبعة الأولى ، دار دجلة، عمان ، الأردن، 2009.

22- سعيد بوشعير :**النظام السياسي الجزائري ، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013

23- سعيد بوشعير **النظام السياسي الجزائري ، السلطة التنفيذية** ، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2013. أحمد ولد داده و آخرون: **الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2002

24- سليمان الرياشي و آخرون: **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية**. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت-لبنان.1999.

25- صالح بلحاج: **أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر**. مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر ، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش،ط1 ، الجزائر، 2012.

26- عبد القادر رزيق المخادمي، **آخر الدواء الديمقراطية** ، الطبعة الأولى ، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004

27- عدنان عويد: **الديمقرطية بين الفكر والممارسة« الوطن العربي نموذجا»**. التكوين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-سوريا.2006.

28- علي خليفة الكواري وآخرون،**الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتغيير المساعي الديمقراطية** . الطبعة .الأولى، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2002

29- علي خليفة الكواري و آخرون **: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت ، 2002

30- علي خليفة الكواري و آخرون ، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ، ط2، 2005.

31- علي محمد الدباس: **السلطة التشريعية و ضمانات استقلالها في النظم الديمقراطية النيابية " دراسة مقارنة"** وزارة الثقافة، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية،2008

32- مبارك مبارك أحمد ، **القادة الجدد و مستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية**، ط1 ، مركز المحروسة القاهرة ،2001

33- محمد شلبي ، **المنهجية في التحليل السياسي**، دار هومة ، الطبعة الرابعة ، الجزائر 2002

34- محمد غالب سعيد علي البكاري : **الإصلاح الديمقراطي و البناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية**، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى ، الإسكندرية، 2013.

35- محمد غربي و آخرون: التحولات السياسية و إشكالية التنمية.الطبعة الأولى،ابن النديم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2014

36- محمد نجيب بوطالب: **الظواهر القبلية و الجهوية في المجتمع العربي المعاصر**.المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الطبعة الأولى، بيروت- لبنان.2012

37- مصطفى،الخشاب، **دراسة المجتمع** . القاهرة : المكتبة الأنجلومصرية،1987

38- ميلود ذبيح: **الفصل بين السلطات في التجربة الدستورية الجزائرية**، دار الهدى، عين مليلة ،الجزائر ، 2007

39- ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**، دار الكتاب الحديث ، الجزائر،2010

40- هشام شرابي: **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**. دار نلسن، الطبعة السادسة،بيروت- لبنان.1991

2-الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- مصطفى بلعور: التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية،**أطروحة دكتوراه** في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2009-2010.

2-أسامة معقافي: النخبة الحاكمة و مسار التحول الديمقراطي، دراسة حالة تونس (1987-2010) مذكرة ماجستير، العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 ، السنة الجامعية 2010-2011

3-توازي خالد: الظاهرة الحزبية في الجزائر، **مذكرة ماجستر** في العلوم السياسية ، فرع التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006

4-فاضل سيد علي : في نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري، مذكرة الماجستير الحقوق، تخصص قانون دستوري، جامعة محمد خيضر – بسكرة، السانة الجامعية 2008-2009

3- المؤتمرات،الملتقيات،المقالات ،الجرائد الرسمية والمجلّات:

1-بوسلطان محمد : **مقال حول " نظام الغرفتين في البرلمان بين الديمقراطية و تمثيل الحكومة"** الملتقى الوطني حول نظام الغرفتين في التجربة البرلمانية الجزائرية و الأنظمة المقارنة- الأوراسي يوم 29-30 أكتوبر 2002 .

2-حنيفي جميلة: « دور المدرسة في بناء الديمقراطية لدى جون ديوي » الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية.ب/ قسم الآداب و الفلسفة. العدد 10- جوان 2013

3-حسينة بوعدة: **« الجمعيات الثقافية في الجزائر : مقاربة ميدانية سوسيونقدية»** مختبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3. 2012

4-رابح لعروسي:**« فاعلية المجتمع المدني في الجزائر و السيناريوهات المستقبلية.»** مختبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ، 2012.

5-رفيق عبد السلام ، **"الانتخابات العربية، أولويات خاطئة "مجلة الديمقراطية**، العدد 39 ، 2012 مقال منشور في الموقع: http democracy.ahram.org.eg

6-زين العابدين حمزاوي، «الأحزاب السياسية و أزمة الإنتقال الديمقراطي بالمغرب» مقال منشور في الموقع الإلكتروني : http://www.aljabriabed.net/n91_01hamzapui.htm

7-صالح بلحاج، **التنمية السياسية**: نظرة في المفاهيم والنظريات . مقال نشر في الموقع الإلكتروني لجامعة الشلف

8-عبد العظيم محمود حنفي: **"ورقة بحثية حول إستراتيجية الانتقال الديمقراطي"** نشرت في الموقع الإلكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، أكتوبر 2011. www.dohainstitute.org

9-العماري الطيب: « الزوايا و الطرق الصوفية بالجزائر التحول من الديني إلى الدنيوي و من القدسي الى السياسي- دراسة انتروبولوجية» مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية . العدد 15. جوان 2014.. مقال منشور في الموقع التالي : http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/6582/1/S1511.pdf

10-عيسى عبد الباقي: **« وسائل الإعلام و التحول الديمقراطي في الدول العربية، إشكالية الدور....و آليات التعزيز»** ورقة بحثية قدمت في المؤتمر الأول لمستقبل الإعلام في مصر في 29 ديسمبر 2012 بالقاهرة. نشرت في الموقع الإلكتروني التالي: http://elsharq.net

11-القذافي خلف عبد الوهاب محمد« التلقين في التدريس طريقة فاشلة تترجم واقعنا المؤسف» مقال منشور في موقع المنتدى المنشاوي للدراسات و البحوث . http://www.minshawi.com/node/2600

12-محمد جاسم فلحي الموسوي: «نظريات الإتصال و الإعلام الجماهيري» مقال نشر في الموقع الرسمي للأكاديمية العربية في الدنمارك

13-محمد هناد : "صعوبات الانتقال إلى الديمقراطية في الجزائر"، ورقة مقدمة في ندوة الرباط: 25 27 أبريل 2013 حول موضوع « صعوبات الانتقال الديمقراطي في دول شمال إفريقيا»

14-مسلم بابا عربي: المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديمقراطي في الجزائر، مجلة علوم إنسانية ، العدد 35، 2007 مقال نشر في موقع التالي : http://www.arabsi.org/attachments/article/553

15- مسلم بابا عربي :«**محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي**» دفاتر السياسة و القانون، العدد التاسع ، جوان 2013

15-منصور مرقومة: « القبيلة في الجزائر : جدلية التغيير بين الفكر التقليدي و تحديات العصرنة» جامعة مستغانم، نشر في موقع الأنتروبولوجيا و السوسيو أنثروبولوجيا : http://www.aranthropos.com/

16-ليلى جباري:« المدرسة الجزائرية في ضوء المقاربة بالكفاءات» مقال منشور في الموقع الرسمي للمعهد الوطني لتكوين موظفي قطاع التربية الوطنية الفضيل الورتيلاني ورقلة. http://www.ifpm-ouargla.com

17-هالة كريم تركي: « التنشئة الاجتماعية- السياسية و التحول الديمقراطي في العراق» ملخص لمقال منشورعلى موقع جامعة النهرين في العراق:http://www.nahrainuniv.edu.iq/ar/node/3176

18-ويفي خيرة: **« دور المجتمع المدني في تفعيل التحول الديمقراطي في الجزائر»** أعمال الملتقى الوطني الثالث المنظم يومي: 7-8 ديسمبر 2011. مختبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر -3- 2012

4-المواقع الالكترونية

1-http://www.magsociologie.com/2015/08/blog-post.html

2-http://id.erudit.org/iderudit/800967ar

3-www.univ-chlef.dz/uhbc/.../com_dic_2008_28.pdf

ثانيا-باللغة الأجنبية(الفرنسية)

1- **Le PETIT LAROUSSE ILLUSTRE**, Paris 2008
2- Montesquieu **: de l'esprit des lois**, éditions sociales, paris- france, 1977

3- Abderrahim Lamchichi : **l'Algerie en cris.**,Editions l'Harmattan, paris, France 1991
4- Abdenour ALI-YAHIA, ALGERIE, **Raison et déraison d'une guerre**. L'Harmattan, Paris, France, 1996.
5- Aissa Khelladi **: Les islamistes Algeriens face au pouvoir**.édition Alfa, Alger,1992
6- ---------- : **démocratie à l'algerienne**, les leçons d'une élection. édition marsa, mitidja impression, alger,2004
7- Belkacem Mostefaoui :**Médias et liberté d'expression en Algerie**, El Dar El Othmania,Alger,2013.
8- Dominique Chagnollaud **: Science Politique, élements de sociologie politique**. 7eme édition, Dalloz, 2010
9- Ghassan Salamé : **Démocratie sans démocrates**. Fayard,France ,1994
10- Hocine Belalloufi : **réforme ou révolution**? Apic éditions, alger,2012
11- Lahouari Addi : **l'algerie et la démocratie**, édition la découverte , paris, 1995.
12- Luis martinez :**violence de la rente pétrolière,Algerie-Irak-Libye**. presse de sciences po,paris-France.2010
13- Madeleine Grawitz, **Méthodes des sciences sociales**,Dalloz, 9eme édition,Paris,1993.
14- M'hammed Boukhobza : **Ruptures et Transformations Sociales en Algerie**. Vol.2 OPU,Alger,1989
15- ---------- **: Ocobre 88 Evolution ou rupture** ? Editions Bouchène, alger.1991.
16- Philippe Braud **: Sociologie Politique**. casbah édition, Alger, 2004
17- Rachid Ouiaissa : **la Classe- Etat Algérienne 1962-2000,** éditions publisud, paris, France, 2010
18- Tayeb SAID-AMER : **L'ALGERIE face à son avenir**. Editions El-Hikma, alger,2000.
19- William B.Quandt **: Société et Pouvoir en Algerie, la décennie des ruptures**, Casbah éditions,Alger,1999.

Theses :

1- Mohammed HACHEMAOUI: **« Clientélisme et corruption dans le système politique algérien** (1999/2004) » thèse de doctorat, soutenue à l'IEP de Paris. 2004.
2- Dorina Maria OFRIM, **La Romanie postcommuniste au prisme des théories de la transition d émocratique**, these de doctorat, UNIVERSITÉ MONTESQUIEU - BORDEAUX IV , 2012
3-

Périodiques et articles .

Périodiques :

1- Hérodote, Revue de géographie et de géopolitique : **Maitriser ou accepter les islamistes**.éditions la Découverte, Paris, 2eme trimestre 1995. N° :77.
2- Nicolas Guilhot, Philippe.C.Schmitter, **De la transition à la consolidation,une lecture rétrospective des démocratisations studies,** in Revue Française de Science Politique, 50eme Année,N° : 4-5.
3- Jean-François Daguzan : **les armées en politique : les trajectoires divergentes**. Confluences Méditerranée- N° 29 Printemps 1999

Articles :

1- Mohammed Hachemaoui : la corruption politique en algerie : l'envers de l'autoritarisme.
http://socialgerie.net/IMG/pdf/Article_Hachemaoui_dans_ESPRIT.pdf

2- Lahouri Addi: «réformes économiques et obstacles politique » article publié dans le site web : http://www.algeria-watch.org/fr/article/analyse/addi_reformes_eco.htm :

3- Lahouari Addi :« Populisme, néo-patrimonialisme et démocratie en Algérie» in www.hal.archives-ouvertes.fr

4- Francis Dupuis-Deri **« qu'est ce que la démocratie ? »**Horizons philosophiques, vol. 5, n° 1, 1994,p 89 in http://id.erudit.org/iderudit/800967ar
5- Daniel Bougnoux**«**:**Médias et démocratie La fonction des médias dans la démocratie»**Information, médias et Internet Cahiers français n° 338, in : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/

فهرس الموضوعات **الصفحة**

مقدّمة..... أ- ذ

الفصل الأول : المدخل النظري لعملية التحول الديمقراطي..... 10

المبحث الأول : مفهوم التحول الديمقراطي..... 11

المطلب الأول: معنى التحوّل الديمقراطي..... 11

المطلب الثاني : مراحل التحول الديمقراطي..... 14

المطلب الثالث : تمييز التحول الديمقراطي ببعض المصطلحات المشابهة. **15**

1-التحوّل ذو الطابع اليبيرالي..... 15

2-الانتقال الديمقراطي..... 15

3-الإصلاح السياسي..... 16

المبحث الثاني: أشكال التحول الديمقراطي..... 16

المطلب الأول: التحول عبر مبادرة النظام..... 17

المطلب الثاني: التحول عبر تغيير النظام..... 19

المطلب الثالث: التحول عبر حل وسط..... 20

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتحول الديمقراطي..... 21

المطلب الأول : نظرية الحداثة..... **21**

المطلب الثاني : النظرية البنيوية **23**

المطلب الثالث : دينامية التحول (دانكورات رستو) **24**

الفصل الثاني :واقع المؤسسات السياسية و البنى الاجتماعية في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر..... **26**

المبحث الأول: واقع المؤسسات الرسمية في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر..... 27
المطلب الأول: مؤسسة الدستور..... 28
المطلب الثاني: السلطة التشريعية..... 32
المطلب الثالث : مؤسسة الانتخابات..... 35
المبحث الثاني : مؤسسات المجتمع المدني (المؤسسات غير الرسمية)..... 40
المطلب الأول:وضع المجتمع المدني في الجزائر..... 41
المطلب الثاني : الأحزاب السياسية..... 44
المطلب الثالث: وسائل الإعلام..... 49
المبحث الثالث :واقع البنى الاجتماعية و الثقافية في الجزائر..... 51
المطلب الأول: واقع البنية الاجتماعية في الجزائر..... 52
المطلب الثاني : البنية الثقافية في الجزائر..... 57
الفصل الثالث :أسباب العجز الديمقراطي في الجزائر..... .62
المبحث الأول: طبيعة النخبة الحاكمة في الجزائر و ثقافتها..... 63
المطلب الأول:الإرث الاستعماري و الثورة التحريرية..... 63
المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية الجزائرية..... 65
المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديمقراطي في الجزائر..... 69
المبحث الثاني: الريع البترولي..... 73
المطلب الأول:الديمقراطية و أزمة الضريبة في الجزائر..... 74
المطلب الثاني: الاقتصاد التوزيعي و الزبونية السياسية..... 78
المطلب الثالث: غياب الحرية الاقتصادية..... 80
المبحث الثالث: الخطاب الإسلامي المتشدد و الديمقراطية..... 81
المطلب الأول:الديمقراطية والخطاب الشعبوي..... 82
المطلب الثاني:الدين كتعبير رمزي للمجتمع..... 85

المطلب الثالث: الإسلاميون و الديمقراطية..... 88

الخاتمة..... 92

قائمة الجداول و الأشكال..... 96

قائمة المصادر والمراجع..... 97